www.kassioun.org

1181

الاثنين 01 تموز 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

من «الرّدع العسكري» إلى «الرّدع الإعلامي»!

يحتل الحديث عن احتمال شنّ «إسرائيل» حرباً شاملة على لبنان، مساحةً كبيرةً من الفضاء الإعلامي الغربي و«الإسرائيلي» والعربي، مع فارق أنّه يحتل في وسائل الإعلام اللبنانية، وخاصة منها تلك التي تعمل وفق الأجندات الغربية، أضعاف ما يحتله في المواقع «الإسرائيلية»، وخاصة في إطار عمليات التهويل والتخويف والترهيب...

لا بد بداية، من تثبيت حقيقة، أنّ حدة الصراع على جانبي الحدود الفلسطينية اللبنانية، وحجم الخسائر المتتالية التي يتلقاها «الإسرائيلي»، هي في تصاعد مستمر منذ 9 أشهر؛ ابتداءً من تدمير منظوماته الراداريّة في جزء كبير من شمالي فلسطين المحتلة، ومروراً بتهجير مئات الألوف من مستوطنيه في الشمال، والذين ما يزالون مهجرين حتى اللحظة، ولا إمكانية لإعادتهم دون وقف الحرب على غزة، ووصولاً إلى الخسائر الاقتصادية الضخمة، وإلى التقديرات العسكرية التي يطلقها المختصون الصهاينة، والتي تظهر أنّ حرباً شاملة مع لبنان، إنْ وقعت، فإنها ستودي بالكهرباء والماء والبنى التحتية في الكيان، وتوقع ما يصل إلى 300 ألف قتيل في الكيان خلال أشهرها الأولى... وبكلام مختصر، فإنها ستكون جحيماً شاملاً يتحول معه ما جرى في 7 أكتوبر وبعدها إلى مجرد نزهة...

تجاوز التصعيد القائم كل الخطوط الحمراء السابقة المتعارف عليها باسم «قواعد الاشتباك»، والتدحرج المستمر لهذا التصعيد يمكنه بحد بذاته، على الأقل نظرياً، أن يقود نحو الصراع الشامل...

بالمقابل، فإنّ خطورة الدخول في حرب من هذا النوع على الكيان وعلى واشنطن نفسها، يجعل من احتمال وقوعها أقل بكثير مما يتم تظهيره إعلامياً؛ فإضافة إلى العجز الظاهر لدى الكيان في معادلة الرّدع العسكري، سواء ضد حماس أو ضد حزب الله «وهذا الردع أقل فاعلية بكثير تجاه حزب الله»، فإنّ الانتقال نحو حرب مباشرة، يتناقض على طول الخط مع الاستراتيجية الأمريكية الأساسية تجاه فلسطين، وتجاه المنطقة. الاستراتيجية القائمة على منع توسيع الصراعات المباشرة ضد الكيان، وبالتوازي العمل على نشر الفوضى الشاملة الهدامة التي تقوم على صراعات وأزمات داخلية انفجارية في كل دول الطوق.

بهذا المعنى، يمكن أن نفهم أشياء أخرى من الترويج المبالغ به لاحتمالات حرب وشيكة على لبنان:

أولاً: يهدف هذا الترويج إلى ترميم الرّدع العسكري «الإسرائيلي» المتداعي، عبر تفعيل الرّدع الإعلامي، من خلال التهويل والتخويف والاستعراض.

ثانياً: يهدف أيضاً إلى رفع احتمالات الفوضى في الداخل اللبناني نفسه، عبر تعميق الاستقطاب الداخلي، ومحاولة تهيئة أرضية انفجارات داخلية، على قاعدة الموقف من الحرب ومن غزة.

ثالثاً: يحاول الأمريكي استعادة دور «الوسيط» الذي فقده منذ زمن، عبر تقديم نفسه كـ «حامٍ» للمنطقة من احتمالات الحرب، وكمتحكم في العمليات الكبرى، وذلك لتعويض التراجع المستمر في وزنه، خاصة بعد إصرار حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى على دخول روسيا والصين كضامن في أي اتفاق لاحق لوقف إطلاق النار، ودخول الصين على خط المصالحة الفلسطينية.

رابعاً: يمكن لهذا التصعيد الإعلامي نفسه، أن يكون أداةً بيد الأمريكي و«الإسرائيلي»، لمحاولة تأمين مخرج من المستنقع الذي يتخبطان فيه، وذلك عبر استخدامه كأداة في التفاوض، علّ وعسى يجدون مخرجاً يحفظ ماء وجوههم.

سواء قامت حرب شاملة أو لم تقم، والاحتمال الأكبر هو أنها لن تقوم، فإنّ الأمريكي و«الإسرائيلي» سيخرجان أضعف وأقل وزناً، في كامل إقليمنا، وضمناً في سورية التي سيفتح التراجع الأمريكي المستمر الفرصة أمامها بشكلٍ أكبر للخروج من أزمتها، عبر الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، وبالاستناد إلى أستانا والصين ودول عربية أساسية، وعبر تسوية سورية–تركية برعاية أستانا، كجزءٍ من خريطة شاملة للحل...

[12]

8,1 مليون الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة السورية في بداية تموز

شؤون عمالية

هل يمكن تطبيق حدٍّ أجور أدنى كافٍ في سورية؟

02

ملف «سورية 2024»

في أي سياق يعود الحديث عن التسوية السورية- التركية؟

08

شؤون اقتصادية

الدعم النقدي... سيناريو مبهم وغامض غايته قضم ما تبقى من الدعم...

14

شؤون عربية ودولية

«إسرائيل»... تصعيدٌ جديد أم تمهيد للتراجع؟!

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مشاهد من حياة الناس اليومية

تتعمق الازمة المعيشية التي يعاني منها الشعب السوري بأغلبيته الفقيرة وتتوضح مشاهدها اليومية في كل الأمكنة التي يقطنها الفقراء، ويمكن أن نعرض لبعض المشاهد لأناس التقينا بهم وتحدثنا معهم وسمعنا منهم ما يودّون قوله حول ظروفهم ومعيشتهم وقهرهم الذي يتعمق يوماً بعد يوم.

سؤالهم الختامي دائماً يكون: إلى متى سيبقى حالنا على ما هو عليه وما هو الحل الذي يخرجنا مما نحن به؟

سؤال أو أسئلة صعبة تُطرح والإجابة صعوبتها أكبر من تلك الأسئلة المطروحة.

المشهد الأول، مع أبو النور، وهو خريج معهد متوسط اختصاص إلكترون، عمره تجاوز الستين عاماً، أي هو متقاعد براتب شهري بعد ثلاثين عاماً من الخدمة يبلغ 296 ألف ليرة شهرية، وهو يعمل بعد التقاعد في أحد «الأكشاك» المنتشرة في شوارع دمشق بأجر يومي قدره 25 ألف ليرة سورية. لديه ولد معاق عقلياً يحتاج إلى مصاريف علاج ودواء وغيرها من الحاجات اللازمة لمثل حالة ابنه.

مجموع ما يتقاضاه السيد أبو النور يتجاوز المليون ليرة قليلاً. والسؤال الذي طرحه: كيف سأتدبر أمري بمثل هذا المبلغ وكيف سأوزعه بين مصاريف الأكل وثمن أدوية ومستلزمات أخرى تحتاجها الأسرة؟

سألته سؤالاً مباشراً: كيف تدبر أمورك وتغطي نفقاتك بحدها الأدنى؟ فقال: «من بعض أهل الخير وفي جمعية خيرية بتحن علينا وبتقدم بعض المساعدة نتيجة وضع ابني المعاق».

المشهد الثاني، لعامل يعمل في معمل لإنتاج أطعمة الأطفال «شبس» يتقاضى أجراً مقداره 700 ألف ليرة في الشهر، يدفع منها أجرة المواصلات من المعمل إلى بيته. زمن العمل اليومي له 12 ساعة، غير مسجل في التأمينات الاجتماعية. فماذا تبقى لهذا العامل من الأجر الذي يتقاضاه؟ وفي حال مَرِضَ هل يكفيه هذا الأجر للعلاج وثمن الدواء؟ فصاحب العمل ليس لديه ضمان صحي للعمال العاملين عنده، وليس لديه أية إجراءات لسلامة العاملين من الإصابات التي قد تحدث أثناء العمل.

المشهد الثالث، عامل يعمل في معمل لإنتاج الحلويات العربية، وهو معلّم في صناعة هذا النوع من الحلويات. أصيب بإصابة عمل أدت لشلّ القسم الأيمن من جسمه، وفقد القدرة على العمل، ومن محاسن الصدف، كما قال، أن صاحب المعمل قلبه لله حيث دفع له تكاليف العلاج، وهو يعمل الآن بنصف طاقته الإنتاجية السابقة، وأجره يبلغ مليون ليرة سورية، وهو مستأجرٌ لبيت بعد أن فقد بيته، ولديه أسرة، وأضاف أنّ صاحب المعمل لا يزيد له أجرته بسبب وضعه المرضي، وقال: ماذا أعمل بالمليون ليرة والضرورات الأسرية تحتاج لأكثر من ذلك بكثير؟!

هل يمكن تطبيق حد أجور أدنى كافٍ في سورية دون تغيير جذري بتوزيع الثروة؟

الحد الأدنى للأجور، هو أقل ما يمكن دفعه كراتب، والذي لا يَسمَح بأقلّ منه. وتعد سياسة الحد الأدنى للأجور من السياسات التي تتبعها الكثير من الدول من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لتأمين حد أدنى من الدخل، بما يضمن توفير الاحتياجات الأساسية. حيث يعرّف الحد الأدنى للأجور باعتباره أدنى مبلغ من المال يتقاضاه العامل في الساعة، أو اليوم، أو الشهر، نظيرَ عمله، ويتحدد بموجب القانون، أو من خلال الاتفاقيّات المتبادلة بين النقابات وأصحاب الأعمال.

ويعني رفع الحد الأدنى للأجور المزيد من الأموال في أيدي العمال، فإذا تمّ هذا الرفع بطريقة تضمن زيادة القدرة الشرائية للأجور ولم يكن مجرد «زيادة رقمية» من مصادر تضخمية «كطباعة المزيد من العملة بلا زيادة إنتاج متوافقة معها»، فإن رفع الأجور عندها سيُساهم في رفع معدلات الاستهلاك والادخار، بما ينعكس على ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، كما يساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد.

اتفاقية منظمة العمل الدولية

تنص الاتفاقية «رقم 131» لعام 1970 على تحديد الحد الأدنى للأجور، ويجب أن يتضمن مستوى الحد الأدنى للأجور حواراً اجتماعياً، ويأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم، وكذلك العوامل الاقتصادية.

وقد نصت الاتفاقية على الحد الدنى للأجور، حيث تشمل العناصر التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد المستويات الدنيا للأجور، بقدر الإمكان وبما يتفق مع الممارسات والظروف الوطنية:

1- احتياجات العمال وعائلاتهم مع مراعاة المستوى العام للأجور في البلد، وتكاليف المعيشة، وإعانات الضمان الاجتماعي، ومستويات المعيشة النسبية للمجموعات الاجتماعية الأخرى.

2- العوامل الاقتصادية، ومنها: متطلبات التنمية الاقتصادية، والمستويات الإنتاجية، والرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والحفاظ عليه.

حددت الحكومة السورية الحد الأدنى للأجور والرواتب بما يقارب الـ 300 ألف ليرة سورية بعد الزيادة الأخيرة، ولكن من المعلوم قانونياً وإنسانياً -حتى في القانون الدولي، وحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية- أن الحد الأدنى للأجور يجب أن يضمن تأمين متطلبات المعيشة وأساسياتها من مأكل وملبس ومشرب، ويؤمن حياة كريمة للعامل، ويغنيه عن الفقر والحاجة، فهذا من الحق الطبيعي للعامل الذي يضمن له إعادة إنتاج قوة عمله وضمان استمرارها. لكن الحكومة السورية حين حددت الحد الأدنى للأجور والرواتب لم تأخذ بعين الاعتبار كل القوانين المحلية والدولية، حيث الحد الأدنى للأجور لا يضمن حتى 1% من تأمين متطلبات المعيشة.

تاريخياً، تم اعتماد الدعم الحكومي للمواطنين كمعيار يعترف بتشوه سياسة الأجور، وعدم كفايتها، ولكن الحكومات السورية اعتمدت سياسة رفع الدعم عن المواطن دون معالجة التشوه في الأجور وتعويضها، وبالتالي ازداد فقر العامل نتيجة لارتفاع الأسعار، ورفع الدعم، وانخفضت القيمة الشرائية للأجور -تبعاً لذلك- إلى مستويات مخيفة، باتت تهدد الطبقة العاملة بالجوع، ثمّ أوصلتها إلى الجوع وسوء التغذية بالفعل.

ورغم نص قانون العمل رقم 17 على تشكيل اللجنة الوطنية للأجور، إلا أن هذه اللجنة لم تعقد أي جلسة، ولم تجتمع منذ صدور القانون عام 2010 رغم التآكل الذي أصاب الأجور وانخفاض قيمتها الشرائية وعدم كفايتها، ومن التسريبات حول تعديل قانون العمل، تحدثت مصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أن التعديلات الجديدة ستأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات منظمة العمل الدولية، فهل ستطبق الحكومة اتفاقية الحد الأدنى للأجور المذكورة أعلاه؟

إنّ واقع توزيع الثروة القائم حالياً في سورية، الذي يسمح لأصحاب الأرباح بنهب الأغلبية العظمى من الثروة بينما بالكاد يحصل 90% من الشعب السوري على 10% من ثروة بلاده - هذا الواقع الاقتصادي السياسي إذا لم يتمّ تغييره تغييراً جذرياً يعيد توزيع الثروة لمصلحة أصحاب الأجور المنتجين، فإنّ من المستحيل تحقيق أيّ التزام فعليّ بحدٍّ أدنى من الأجور يكفي لتلبية الحد الأدنى من المعيشة مهما أُدخِل من تعديلات على القوانين.

إضرابات العمال في مصر مقدمة لانتزاع حقوقهم السياسية والاقتصادية

عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية - كلمات عبرت من خلالها الطبقة العاملة المصرية عن موقفها الطبقي الواضح والصريح والمميز، وهذا تعبير مكثف عن برنامجها المرحلي التي تناضل من أجله في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة التي سِمتها الأساسية القمع والقهر والجوع والبطالة والفقر ونهب الثروة.

وقد تعززت هذه السمة في تبني السياسات الليبرالية التي أدت إلى ضرب القطاع العام عبر خصخصته، وبيعه بأبخس الأثمان، وهذه الخطوات جرت بالتزامن مع الاستيلاء الكامل على الحركة النقابية ومصادرة قرارها، وفرض قوانين عمل تمكن الاستثمارات الأجنبية والمحلية من إملاء شروطها على الطبقة العاملة عبر تقييد حركتها في تنظيم قواها، وعبر حرمانها من حق العمل إلّا بالشروط التي تبقي إدارة الشركات المباعة مهيمنة، وصاحبة قرار نهائي.

الطبقة العاملة المصرية صاحبة تجربة طويلة في النضال والدفاع عن حقوقها، وحراكها الحالي لم يأت من فراغ بل هو استمرار للمعارك الطبقية التي خاضتها منذ عقود وهناك محطات هامة في تاريخ الحركة العمالية المصرية أكسبتها الخبرة والتجربة، والتقاليد الكفاحية التي تمكنها من استعادة دورها النضالي الوطني والطبقي بمواجهة ناهبيها مهما اختلفت أشكالهم وتلونت شعاراتهم، لأن المنطلق الثابت الذي يحرك الطبقة العاملة المصرية هو موقف النظام، أيّ نظام، من حقوق العمال وتوزيع الثروة، أي برنامج النظام الاقتصادي الاجتماعي، لهذا كانت الإضرابات العمالية الأخيرة في اتساع من حيث عدد العمال المشاركين فيها، وهي على درجة أعلى من التنسيق والتنظيم بين القطاعات العمالية المشاركة في الإضراب عن سابقتها من الإضرابات، فقد شارك عمال الغزل والنسيج في غزل المحلة بفاعلية، وهم قادة الإضرابات في السابق والحاضر، وأضرب عمال الحديد والصلب وموظفو الشهر العقاري والأطباء والصيادلة، وعمال النقل.

السؤال المطروح هو: لماذا يقوم العمال بإضراباتهم الواسعة؟

الإجابة عن هذا السؤال قدمه العمال في سياق إضراباتهم الأخيرة التي شهدت توسعاً وتنوعاً في العمال المضربين من المواقع الإنتاجية كافة، حيث كان مطلبهم الأساسي هو رفع الحد الأدنى للأجور إلى 6000 جنيه مصري –بالإضافة إلى مطالب أخرى– وموقف الحكومة من هذا المطلب كان بالرفض في البداية، ولكنها استجابت تحت ضغط الإضراب الذي استمر لأكثر من أسبوع ودفع العمال ضريبة هذا الفعل الكفاحي المطلبي بأن اعتُقِلَ قادة الإضراب وقُدِّموا إلى المحاكمة بتهمة التحريض والشغب.

الحكومة تدّعي أن لا طاقة لها على تلبية مطالب العمّال برفع الحد الأدنى للأجور، بالوقت الذي فتحت فيه الحكومة الباب على مصراعيه لكبار الحرامية والمستثمرين.

إن الطبقة العاملة المصرية ستبقى تناضل من أجل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تغيير النظام تغييراً جذرياً سلمياً بما يحقق حل القضيتين الأساسيتين: القضية الوطنية، والاقتصادية الاجتماعية.

الطبقة العاملة

كوريا الجنوبية – هيونداي

صوّت يوم 24 حزيران العمال النقابيون التابعون لشركة «هيونداي موتور» في كوريا الجنوبية لمصلحة إمكانية الإضراب عن العمل، بعد تعثر مباحثاتهم مع الشركة بشأن زيادة الأجور، وتمديد سن التقاعد. وقالت نقابة عمال «هيونداي» التي تضم أكثر من 43 ألف عضو وتعد من بين الأكبر في كوريا الجنوبية، إن قرابة 90% من الأعضاء وافقوا على الإضراب إذا لم توافق الشركة على مطالبهم. وتسعى النقابة للحصول على زيادة في الحد الأدنى للأجر الأساسي الشهري قدرها 159,8 وون كوري جنوبي («115,14 دولاراً»)، وزيادة أداء تعادل 30% من صافي أرباح الشركة لعام 2023، ورفع سن التقاعد إلى 64 عاماً بدلاً من 60 عاماً.

بريطانيا - عمال الصلب

قالت نقابة عمال «يونايت» يوم 23 حزيران إن نحو 1500 عامل في شركة تاتا ستيل في بريطانيا سيبدأون إضراباً لأجل غير مسمّى اعتباراً من الثامن من تموز بسبب خطط الشركة لإغلاق اثنين من الأفران العالية وإلغاء ما يصل إلى 2800 وظيفة. سيتم تنظيم الإضراب، الذي وصفته نقابة «يونايت» بأنه أول إضراب لعمال الصلب البريطانيين منذ 40 عاماً، في موقعي تاتا بورت تالبوت ولانويرن في ويلز في بريطانيا. وقال الأمين العام للاتحاد: «إن عمال تاتا لا يقاتلون من أجل وظائفهم فحسب، بل يقاتلون من أجل مستقبل مجتمعاتهم ومستقبل الصلب في ويلز.

كندا - اتفاق الأجور

كشف متحدث باسم النقابة التي تمثل ما يقرب من 3000 من موظفي الفحص الأمني في مطار تورنتو بيرسون، أنه تم التوصل إلى اتفاق مبدئي للعقد. وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي في وقت متأخر من يوم 24 حزيران. كان لدى العمال موعد نهائي للإضراب في نهاية يوم 29 حزيران. وأكد متحدث باسم نقابة عمال المطارات الكندية، أن الصفقة المبدئية مع GardaWorld تدعو العمال إلى الحصول على زيادة في الأجور بنسبة 24 في المائة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وأوضح المتحدث، أنه من المقرر أن يصوت أعضاء النقابة على التصديق على الصفقة خلال الأسبوع المقبل. والعمال مسؤولون عن فحص الركاب وممتلكاتهم.

البرتغال - عمال النقل

سيبدأ عمال النقل والسائقون وعمال الفرامل إضراباً لمدة 24 ساعة في 11 تموز بالإضافة لإضرابات جزئية بين 15 و19 تموز إذا لم تكن هناك استجابة إيجابية لمطالبهم. وقال اتحاد النقل في بيان له بعد جلسة عامة، في لشبونة، اعتبر العمال أنه «من غير المقبول أن يستمر مجلس الإدارة بعدم الاستجابة للمطالب المستمرة»، على الرغم من أن «صافي ربح الشركة 9,5 مليون يورو» بحسب ما افترضته الشركة في تقرير وحسابات عام 2023. ومن بين المطالب، يطالب العمال بزيادة قدرها 100 يورو في جدول الرواتب، وزيادة قدرها 15 يورو يومياً في بدل الطعام، وتحديد ساعات العمل بـ 35 ساعة في الأسبوع.

مؤتمر الحريات الديمقراطية والحريات النقابية «3»

تنشر «قاسيون» القسم الأخير من مداخلة رئيس لجنة الحريات الديمقراطية والحريات النقابية في المؤتمر الذي عقده في جنيف اتحاد النقابات العالمي أثناء انعقاد اجتماع موسع لمنظمة العمل الدولية، والتي تضم أطراف الإنتاج الثلاث «ممثلي الحكومات وأرباب العمل والنقابات».

يشير تراكم رأس المال إلى توسع ثروة الرأسماليين. وتراكم رأس المال يعني في الأساس نمو ثروة الرأسماليين. ولتراكم رأس المال آثار متناقضة على ظروف الطبقة العاملة.

وبحسب التقارير التي نشرتها منظمة «أوكسفام» الدولية الشهيرة، فإن التفاوت في توزيع الثروات كبير. فلقد أفادت منظمة أوكسفام أن أغنى خمسة أفراد في العالم تضاعفت ثرواتهم من 405 مليار دولار إلى 869 مليار دولار منذ عام 2020، مما أدى إلى تراكم الثروة بمعدل مذهل قدره 14 مليون دولار في الساعة، بينما أصبح ما يقرب من 5 مليارات شخص أكثر فقراً. ووفقاً لمنظمة أوكسفام، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسوف يشهد العالم ظهور أول تريليونير في غضون عقد من الزمن، ومع ذلك سيستمر الفقر لمدة 229 عاماً أخرى.

كشفت منظمة أوكسفام أنّ إجمالي 148 شركة كبرى حققت أرباحاً بقيمة 1,8 تريليون دولار، بزيادة قدرها 52% عن متوسط السنوات الثلاث. وفي الوقت نفسه، قامت هذه الشركات بتوزيع دفعات كبيرة على المساهمين الأثرياء، في حين شهد مئات الملايين تخفيضات في الأجور الحقيقية. في النظام الرأسمالي، يتزامن تراكم رأس المال والثروة الاجتماعية مع ارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى زيادة الفقر.

وفي خضم الأزمة الاجتماعية المتفاقمة، يواصل العمال والنقابات العمالية نضالهم ضد الاستغلال، ويطالبون بالتوزيع العادل للإنتاج.

ونتيجة لذلك، فإن ضغط الرأسماليين والإمبرياليين وأصحاب العمل وممثليهم لتقويض وإضعاف حركة العمال والنقابات يتزايد يوماً بعد يوم.

كما ناقشنا سابقاً، فإن أقوى أداة في ترسانة العمّال – ضمان «الحرية النقابية وحماية حق التنظيم» – هي «الحق في الإضراب».

في ظل نظام اجتماعي واقتصادي غير عادل وغير متكافئ بشكل فاضح، يجب معارضة أي جهود لتجريد العمال من حقهم في الإضراب في إطار التنظيم.

بعض الاستراتيجيات الجديدة لرأس المال

وفي خضم أزمتهم، يسعى الإمبرياليون وعملاؤهم إلى تقديم تشريعات جديدة على المستوى الوطني، وغالباً ما يسيئون تفسير القوانين القائمة. يتضمن أحد جهودهم مهاجمة المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87. فهم يعيدون تفسير هذه الاتفاقية، زاعمين أنها لا تؤكد، أو لا تغطي، بشكل صريح الحق في الإضراب بموجب الحرية النقابية وحماية الحق في العمل.

بالإضافة إلى ذلك، يمارسون الضغط على الحكومات البرجوازية لفرض قوانين وأنظمة جديدة تمكنهم من تكثيف الاستغلال. ونرى أمثلة على ذلك في سريلانكا، والهند، واليونان، وأوروبا، ومناطق أخرى. هدف الرأسماليين هو تقويض حقوق النقابات العمالية، وخاصة الحق في الإضراب.

ومن ناحية أخرى، يتبنى الرأسماليون والإمبرياليون أساليب جديدة لتعظيم أرباحهم. أحد هذه الأساليب توظيف العمال من خلال وكالات خارجية. وتلعب شركات القوى العاملة دوراً هاماً في هذه العملية، وغالباً ما تعطي الأولوية لمصالح رأس المال على حقوق العمال. وهم يتجنبون تحمل المسؤولية عن رفاهية العمال، ويركزون فقط على حماية أرباحهم.

علاوة على ذلك، فإن الفئات الناشئة من العمال –مثل العاملين عبر الإنترنت، والعاملين الإلكترونيين، وفي الوظائف المؤقتة، وفي المنصات– محرومون من حقوق العمل الأساسية. غالباً ما تنكر المنصات التي يستخدمها رأس المال وجود علاقة بين صاحب العمل والموظف، مما يؤدي إلى تفاقم الاستغلال الذي يواجهه هؤلاء العمال.

يلعب الاتحاد العالمي لنقابات العمال «WFTU» دوراً حاسماً في الدفاع عن حقوق العمال وتعزيز النهج الطبقي

خاتمة

بالتأكيد يلعب الاتحاد العالمي لنقابات العمال «WFTU» دوراً حاسماً في الدفاع عن حقوق العمال وتعزيز النهج الطبقي. من خلال الدعم الكامل لتفسير لجنة الخبراء فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87، يعزز اتحاد النقابات العالمي أهمية الحرية النقابية للعمال والحق في التنظيم.

تعد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87، التي تحمل عنوان «الحرية النقابية وحماية حق التنظيم»، أحد معايير العمل الدولية المهمة. فهي تعترف بالحقوق الأساسية للعمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها، والمشاركة في المفاوضات الجماعية، واتخاذ إجراءات جماعية، بما في ذلك الحق في الإضراب. وتقدم لجنة الخبراء تفسيرات رسمية لهذه الاتفاقيات لتوجيه تنفيذها على المستوى الوطني.

وباعتباره حركة مناضلة وذات توجه طبقي، فإن تأييد اتحاد النقابات العالمي لتفسير اللجنة يؤكد التزامه بتمكين العمال وتضامنهم. ومن خلال الدفاع عن حقوق العمال، يساهم اتحاد النقابات العالمي في خلق مشهد عمل عالمي أكثر عدالة.

«دمشق عاصمة للطاقة المتجددة للعام 2035» فقاعة إعلامية بلا حوامل!

أخذ الاهتمام الرسمي بالطاقات المتجددة يزداد عاماً تلو الآخر، بالتوازي مع تراجع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية في محطات التوليد «بغض النظر عن ذرائعها ومبرراتها»، ليس فقط من ناحية الزخم الإعلامي والتصريحات الرسمية، وإنما من ناحية القوانين والقرارات الصادرة والإجراءات المتخذة، والتي يعد أهمها انضمام سورية إلى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «أيرينا»، وإحداث صندوق دعم الطاقة المتجددة، وغيرها!

وترافق ذلك مع رفع أسعار استهلاك الطاقة الكهربائية، سواء المنزلية أو لبقية الفعاليات والقطاعات الاقتصادية في البلاد، مع مساعٍ جادة لإجبار التجار والصناعيين على إنشاء مشاريع الطاقات المتجددة الخاصة بمنشآتهم، وتشجيع المواطنين عموماً على ذلك، تحت عناوين التشجيع على الطاقات المتجددة، وبين هذا وذاك تزايدت البدائل المكلفة، بما في ذلك الاستثمار النشط بالأمبيرات!

الحل السحري لا ينفي المصالح!

لا شك أن التحول باتجاه زيادة مشاريع الطاقات المتجددة النظيفة هو خطوة إيجابية، ولكن هل طريقة الحكومة بتجيير عجزها على عاتق المواطن، وتكبيده تكاليف وأعباء هائلة هي طريقة صحيحة؟

وهل إجبار الصناعيين بالإكراه على إنشاء مشاريع الطاقات المتجددة هو الحل الاقتصادي لسد النقص بالاحتياجات الطاقوية؟!

فهذا الاهتمام الرسمي الكبير بالطاقات المتجددة، وتصويرها على أنها الحل السحري لمشكلة الكهرباء، يثير الكثير من التساؤلات!

فهل مشاريع الطاقة المتجددة هي المنقذ الوحيد وحامل مستقبل الاقتصاد كما يروج المعنيون لها؟

وهل هذا الانفتاح على مشاريع الطاقات المتجددة هو نتاج تخطيط استراتيجي وإنمائي هدفه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين الواقع الكهربائي، أم هو اعترافٌ رسميٌ بالعجز الحكومي عن تأمين حاجة البلاد من الكهرباء؟ أم هناك مصالح خاصة لبعض الجهات؟!

مؤتمر الاستثمار الثاني... وعود وأرقام!

بعد أن شهدنا المؤتمر الاستثماري الأول في الطاقة المتجددة عام 2022، والذي لم يثمر كما كان متوقعاً منه، جاء مؤتمر الاستثمار الثاني تحت عنوان «الاستثمار في الطاقة المتجددة والكهرباء محرك التنمية المستدامة في سورية»، والذي بدأ بتاريخ 2024/6/12 واستمر إلى يومين على مدرج جامعة دمشق!

تركزت محاور المؤتمر حول المصادر المتاحة للطاقات المتجددة في سورية، والفرص الاستثمارية لمشاريع الطاقات المتجددة، ومشاركة القطاع الخاص في مجال توليد الكهرباء، وتجارب بعض المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى آليات تمويل مشاريع الطاقات المتجددة والتسهيلات المعتمدة للإقراض لدى المصرف المركزي، والمزايا الضريبية الممنوحة للاستثمار في هذا المجال، والتسهيلات المقدمة لاستيراد تجهيزات الطاقات المتجددة، وآليات التعاقد وفق قانون التشاركية «طبعاً دون الإتيان على ذكر الضميمة التي فرضت على ألواح الطاقة الشمسية، ولا كل التعقيدات التي ترافق الحصول على القروض، ولا حتى ارتفاع تكاليف إنشائها وتركيبها، فأبسط وأصغر منظومة شمسية منزلية تصل تكلفتها إلى ما يعادل 30 مليون ليرة»!

أكثر ما كان لافتاً في المؤتمر هو كلمة وزير الكهرباء الذي أوضح فيها «أن العام 2024 هو عام الاستثمار في الطاقات المتجددة، وخاصة في الطاقتين الكهروضوئية والكهروريحية، مؤكداً أنه سيتم خلال النصف الثاني من العام الحالي افتتاح مشاريع جديدة ريحية باستطاعة تتجاوز 200 ميغا واط، إلى جانب المشاريع الكهروضوئية الجديدة التي سيتم توقيعها اليوم على هامش المؤتمر، والتي ستصل استطاعتها إلى ما يقارب 600 ميغا واط».

كما وأوضح الوزير «أن البرنامج التنفيذي الخاص بالإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة حتى عام 2030 يسير وفقاً لما هو مخطط له، وصولاً إلى تنفيذ استطاعة إجمالية كهروضوئية تصل إلى 2500 ميغا واط، بالإضافة إلى 1500 ميغا واط من مشاريع الطاقة الريحية، وإلى ما يقارب المليون و200 ألف سخان شمسي».

ليختم كلمته بالتأكيد على «أن الاستثمار في توليد الطاقة البديلة هو استثمار رابح، وسنعمل على تشجيعه ودعمه عبر السياسات أو التشريعات التي تهدف إلى إطلاق مشاريع توليد الطاقة من قبل القطاع الخاص أو العام أو بالمشاركة بينهما، وتوجيه العمالة الشابة باتجاه هذا القطاع والتنسيق الدائم بين القطاعات».

حديث الوزير المتفائل أعلاه يعني أنه حتى عام 2030، أي بعد 6 سنوات من الآن، ستكون حجم الإضافة الطاقوية 4000 ميغا من مشاريع الطاقات المتجددة، وهذه الإضافة بحال تم تنفيذها مع حجم التوليد من المحطات العاملة، المقدر بـ2000–2500 ميغا، سيكون بالمجموع 6500 ميغا، وهو حجم أقل من الاحتياج الفعلي الحالي للطاقة الكهربائية، والمقدر بـ8000 ميغا!

على ذلك فإن العجز الطاقوي سيستمر طيلة السنوات القادمة، ومن المؤكد أنه سيزداد بحال كان هناك تزايد في النشاط الاقتصادي «الصناعي والتجاري والخدمي» كما يتم الترويج، ومقابل ذلك سيتزايد الاعتماد على البدائل الطاقوية الأخرى المكلفة، مع ما يعنيه ذلك من مصالح وأرباح تصب في جيوب البعض من كبار أصحاب الأرباح، مستوردين ومستثمري مولدات الأمبير!

فهل يمكن الحديث عن «محرك التنمية المستدامة في سورية» وفقاً للأرقام التفاؤلية أعلاه؟!

العجز الطاقوي سيستمر طيلة السنوات القادمة وسيزداد بحال كان هناك تزايد في النشاط الاقتصادي كما يتم الترويج ومقابل ذلك سيتزايد الاعتماد على البدائل المكلفة

تساؤلات على هامش المؤتمر!

المضي قدماً في مشاريع الطاقة المتجددة، سواء الشمسية أو الريحية، يحتاج إلى توفر مجموعة من العوامل، أهمها توفر القدرة المالية على تمويل هذه المشاريع التي تعد كلفتها مرتفعة مقارنة بإنتاج الطاقة عبر المحطات الحرارية التي تعمل على المشتقات النفطية، بالإضافة طبعاً إلى تكاليف الصيانة المستمرة، ولعل الأهم هو توفر الاستقرار الاقتصادي والبيئة الآمنة لمشاريع الاستثمار بالطاقات المتجددة، والتي لا يمكن حصرها بالقوانين والتشريعات فقط، ولا بالمزايا والإعفاءات، بما في ذلك القروض والإعفاءات الضريبية!

فهل هذه العوامل باتت متوفرة فعلاً كي تبنى عليها الخطط والاستراتيجيات المتفائلة بمشاريع الاستثمار بالطاقات المتجددة؟!

تذكير لا بد منه!

يدور الحديث الرسمي المتفائل عن انتاج 4000 ميغا عبر مشاريع الطاقات المتجددة حتى عام 2030، وذلك بحسب البرنامج التنفيذي الخاص بالاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة!

مقابل ذلك وبحسب المعطيات ففي عام 2023 تم إنتاج أول ميغاواط من الطاقة الشمسية في حمص بالمدينة الصناعية بحسياء، وهو مشروع يستهدف إنتاج 10 ميغاواط، وكشف المسؤول في المدينة الصناعية عن تقدّم شركات جديدة بطلب لتخصيص 130 هكتاراً لإنتاج 130 ميغاواط من الكهرباء الشمسية، كما وتم الإعلان عن تنفيذ مشروع في مدينة الشيخ نجار في حلب بقدرة 45 ميغاواط، بعد أن كان 30 ميغاواط، ومشروع بالمدينة الصناعية في عدرا بقدرة 100 ميغاواط، بالإضافة إلى الاتفاق مع شركة صينية لتنفيذ مشروع طاقة شمسية لإنتاج 36 ميغاواط من الكهرباء في بداية العام الجاري 2024.

أي بالكاد سيصل حجم الإنتاج الطاقوي من مشاريع الطاقات المتجددة 300 ميغا حتى نهاية العام الحالي، بحال تم استكمال التنفيذ وفقاً لما هو مخطط على الورق!

فبعد كل التهليل لمشاريع الاستثمار بالطاقات المتجددة على مدى الأعوام السابقة كانت هذه هي النتيجة الفعلية المتواضعة!

وبحال استمرار الوضع على ما هو عليه على مستوى الإنجاز فإن الوصول إلى تحقيق «الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة حتى عام 2030» هي ضرب من ضروب الخيال الرسمي ليس إلا!

أما الأكثر خيالاً من ذلك فهو إطلاق شعار «دمشق عاصمة للطاقة المتجددة للعام 2035»، كفقاعة إعلامية لا تتوفر حوامله!

في أي سياقٍ يعود الحديث عن التسوية السورية-

غاب الحديث عن التسوية السورية-التركية بشكلٍ شبه كاملٍ منذ بدأت معركة طوفان الأقصى. وإذا توخينا الدقة أكثر، فإنّ تراجع الضوء الإعلامي والسياسي المسلّط على التسوية المحتملة، قد بدأ قبل 7 أكتوبر ببضعة أشهر؛ بالضبط، في تلك اللحظة التي كان العمل على التسوية فيها قد تصاعد بشكل متواتر إلى حدود نقطة اللاعودة؛ أي إلى عتبة محددة كان من شأن تجاوزها المضي بهذه التسوية إلى نهاياتها. وربما من الجائز القول: إنّ اندلاع طوفان الأقصى، قد وفّر غطاءً لأولئك الذين تعاملوا مع هذه التسوية من الأساس بوصفها مراوغةً ومسايرةً وتضييعاً للوقت...

■ مركز دراسات قاسيون

خلال الأسبوعين الماضيين، عاد الحديث عن التسوية إلى التصاعد، وخاصة بعد افتتاح معبر أبو الزندين، وإعادة الحركة التجارية لمعبر باب الهوى. وبالتوازي جرى إطلاق تصريحات على المستوى الرسمي التركي عن مستويات متعددة في هذا الاتجاه. بين أهمها، تصريح وزير الخارجية التركية حقان فيدان خلال لقاء تلفزيوني معه يوم الإثنين 6/24، والذي قالَ فيه: «إنّ أهم شيء حققته تركيا وروسيا في الشأن السوري هو وقف القتال بين النظام والمعارضة»، وأضاف: «ما نريده هو أن يستغل النظام السوري بعقلانية هذه الفترة من حالة عدم الصراع، هذه الفترة من الهدوء، وأن يستغل كل هذه السنوات كفرصة لحل مشكلاته الدستورية، وتحقيق السلام مع معارضيه».

بعد ذلك بأيام قليلة، وتحديداً يوم الجمعة الماضية 6/28، قال الرئيس التركي أردوغان: إنه لا يوجد أي سبب لعدم إقامة علاقات بين تركيا وسورية، مشيراً إلى أنه لا يستبعد احتمال عقد اجتماع مع نظيره السوري بشار الأسد لاستعادة العلاقات الثنائية بين البلدين.

على الضفة المقابلة، نشر الحساب الرسمي لرئاسة الجمهورية العربية السورية على تلغرام ومنصات أخرى، خبراً صحفياً مقتضباً عن لقاء للرئيس السوري مع المبعوث الروسي الخاص للأزمة السورية يوم الأربعاء 6/26، وجاء ضمن الخبر: «خلال لقاء الرئيس بشار الأسد المبعوث الخاص للرئيس الروسي ألكسندر لافرنتييف، أكّد انفتاح سورية على جميع المبادرات المرتبطة بالعلاقة بين سورية وتركيا والمستندة إلى سيادة الدولة السورية على كامل أراضيها من جهة، ومحاربة كل أشكال الإرهاب وتنظيماته من جهة أخرى. مشدداً أن تلك المبادرات تعكس إرادة الدول المعنية بها لإحلال الاستقرار في سورية والمنطقة عموماً.

وأشار الرئيس الأسد إلى أن سورية تعاملت دائماً بشكل إيجابي وبنّاء مع كل المبادرات ذات الصلة، لافتاً إلى أن نجاح وإثمار أي مبادرة ينطلق من احترام سيادة الدول واستقرارها».

إذا قارنّا صياغة هذا الخبر مع أخبارٍ وتصريحات سابقة حول الموضوع نفسه، ليس من الصّعب مُلاحظة أنّ لغته جاءت أكثر ليونةً ودبلوماسيةً مما كانت عليه سابقاً، وذلك على الرغم من أنه حافظ على المضمون الأساسي نفسه للموقف المعلن عبر التأكيد على الانفتاح على المبادرات المستندة «إلى سيادة الدولة السورية على كامل أراضيها من جهة، ومحاربة كل أشكال الإرهاب وتنظيماته من جهة أخرى».

الملاحظة الثانية التي تعكسها صياغة هذا الخبر، هي أنّ التسوية السورية التركية كانت الموضوع الأساسي للقاء، أو على الأقل بين أهم مواضيعه...

التصريحات الرسمية على الضفتين، وكم المقالات والتعليقات غير وشبه الرسمية، يفتح الباب على التفكير في عدة أمور تتعلق بالتسوية السورية التركية؛ **أولاً:** لماذا الآن، وفي أي سياق. **ثانياً:** هل هذه المرة جديّة أكثر من المرات السابقة، وهل سيتم تجاوز نقطة اللاعودة، أم أنّ الأمور ستبقى تراوح في مكانها ضمن محاكاة للتسوية وليس ضمن تسوية فعلية؟

قبل محاولة الإجابة عن هذين السؤالين، لا بد من سرد مكثف لتاريخ المسألة وأبعادها، والسياقات التي جاءت ضمنها، الأمر الذي من شأنه المساعدة في فهم عودتها إلى الضوء مجدداً، الآن وهنا...

إحراز أي تقدم في تحسين العلاقات السوريّة- التركية يعني بالضرورة تضييق هامش اللعب للأمريكي في سورية وفي الملف السوري

تاريخ مختصر للمسألة

يمكن القول: إنّ أول إشارة علنية رسمية لانطلاق العمل على تسوية سورية تركية، قد جاءت على لسان وزير الخارجية الإيراني الراحل حسين أمير عبد اللهيان مطلع تموز 2022 خلال زيارة أجراها لدمشق، وفي حينه صرح بأنّ «إيران تتفهم المخاوف التركية، ولكنها تعارض أي عمل عسكري في سورية... نحاول حلّ سوء الفهم بين سورية وتركيا عبر الطرق الدبلوماسية والحوار». وكان لافتاً بشكل خاص وذا مغزى توصيفه للمشكلة بين سورية وتركيا بأنها «سوء فهم»، «للمزيد، الاطلاع على مقال: حول سوء الفهم بين سورية وتركيا؟!، 3 تموز 2022».

بعد تصريح اللهيان، جاءت تصريحات للافروف وزير الخارجية الروسي، لتكشف عن أنّ العمل الروسي على تسوية سورية تركية، قد بدأ قبل سنوات...

ترافقت التصريحات الإيرانية والروسية مع تصريحات تركية في الاتجاه نفسه، وتعزز هذا الاتجاه بعد قمة أستانا في طهران، التي عقدت في شهر تموز نفسه، ويبدو أنّ الخطوط العريضة للسير بهذه التسوية قد تمت مناقشتها ضمنها.

لم يطل الوقت حتى تم عقد أول لقاء رسمي على المستوى وزراء الدفاع السوري والتركي والروسي نهاية عام 2022، وتلته جملة من اللقاءات في الأشهر الأولى من عام 2023 على مستوى نواب وزراء الخارجية، وعلى مستوى وزراء الدفاع مرة ثانية، ولكن هذه المرة بشكلٍ رباعي بانضمام إيران، وبدأت التحضيرات إعلامياً وسياسياً من عدة أطراف للوصول إلى لقاء على المستوى الرئاسي، ثم تخامد كل شيء «فجأة»، وغاب بالتدريج الحديث عن التسوية، وجاء طوفان الأقصى ليحتل كامل شاشة الحدث لأشهر متتالية...

أبعاد المسألة وضروراتها

عبّرت قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية، ومنذ اللحظات الأولى للحديث عن تسوية سورية تركية، بل وقبل ظهور أي حديث علني عن المسألة، عن دعمها لتسوية تقوم على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعلى احترام الحقوق المتبادل، وعلى إنهاء الوجود العسكري التركي بالتوازي مع المضي في الحل السياسي السوري–السوري. ورأت في هذه التسوية فرصة جديةً لكسر العقوبات والحصار الغربيين على سورية، وفي إنهاء حالة المستنقع والتفكك التي يريد الأمريكي تأبيدها في سورية.

ولتجميع النقاط الأساسية التي طرحتها قاسيون حول المسألة، نستدعي هنا اقتباسات من مقالة مطولة كان قد أنجزها مركز دراسات قاسيون، ونشرت في كانون الأول 2022 تحت عنوان: «أبعاد تسوية سورية تركية أكبر بكثير من 900 كم... لماذا من مصلحتنا كسوريين الدفع نحو الوصول إلى تسوية؟!».

ضمن المقالة المشار إليها، حدد المركز 11 نقطة في صالح الوصول إلى تسوية سورية تركية، هي التالية:

1- تقليل قدرة الأمريكي على التخريب:

«إحراز أي تقدم في تحسين العلاقات السوريّة– التركية يعني بالضرورة تضييق هامش اللعب للأمريكي في سورية وفي الملف السوري، أي تسهيل إخراج الأمريكي من سورية سياسياً وعسكرياً، لأن ذلك سيغير الموازين السياسية وعلى الأرض، عبر تقليص التناقضات التي يلعب الأمريكي عليها لتمديد بقائه في سورية».

2- تقليص دور المجموعة المصغرة الغربية:

«منذ تمت إضافة تركيا إلى المجموعة المصغرة الغربية، فإنّ هذا أعطى الغرب القدرة على استغلال وجود تركيا في المجموعة المصغرة،

التركية؟ وهل هو أكثر جدّيةً هذه المرة؟

وفي الوقت ذاته في مجموعة أستانا، لضمان ألا يكون هناك قدر كاف من التوافق مع تركيا، واستخدام ذلك مدخلاً للتدخل المستمر واستخدام الاستقطاب بين المجموعتين، لمنع أي تقدم في الحل السياسي. ما يمكن أن يقلص من قدرة المجموعة الغربية، حتى في شكلها الحالي، على التأثير في الملف السوري لدرجة تعطيل الحل، هو حصول تقاربات أكبر بين مجموعة أستانا والدول غير الغربية في المجموعة المصغرة... ولكن هذا لن يكتمل دون تسوية سورية- تركية، تشكل حلقة وصل أساسية في البدء بالتقدم الإيجابي نحو الحل».

3- إنهاء التهديدات المستمرة بعمليات عسكرية في الشمال.

4- زيادة فرص حل المشاكل في الشمال الغربي:

«إنّ وقف إطلاق النار القائم على أساس تفاهمات أستانا ومناطق خفض التصعيد، قد أثبتت الأيام هشاشته وقابليته للانهيار في حال لم يتم حل الأمور العالقة التي يستخدمها البعض كذريعة لخرق وقف النار من فترة إلى أخرى، وبينها الأمور العالقة في الشمال الغربي، بما في ذلك عدم تحقق فتح الطريق الدولي M4 وإنهاء وجود جبهة النصرة حتى الآن. هذا قد يكون ضمن قائمة الأمور الأشد تعقيداً، ولكن أي تسوية بين دمشق وأنقرة سيكون لها بالتأكيد تأثير إيجابي على وضع الشمال الغربي، وسترفع إمكانية حل الموضوع بشكل كامل وبسرعة معقولة».

5- إنهاء التدويل الكارثي لملف الشمال الشرقي:

«يستمر الاستثمار الغربي وبالأخص الأمريكي في القضية الكردية ليس في سورية، بل في المنطقة بأسرها، في كل البلاد التي يوجد فيها الكرد، ولطالما تم استخدام استمرار عدم حل القضية الكردية بشكل عادل كذريعة للتدخل الغربي والأمريكي، وتحويل القضية إلى نقطة صراع إقليمي ودولي، واستخدامها كلغم دائم يمكن استخدامه لزعزعة المنطقة متى شاء الغرب ذلك. في المقابل، فإن أية تسوية سوريّة- تركية، متوازية مع حوار وتفاهمات داخلية حقيقية، يمكن أن تنهي قدرة الغرب على استخدام هذا الملف، حيث يمكن أن تتغير طبيعة هذه المشكلة بشكل حقيقي لتأخذ بعدها الطبيعي كأحد أجزاء المشكلة الداخلية السورية، وعلى الطاولة ضمن مجموعة المشاكل التي يمكن ويجب حلها من خلال الحل السياسي. لذلك فإنّ تسوية سورية تركية يمكنها بهذا المعنى أن تقلص درجة التدويل الحاصل، ولكن فقط إذا جاءت بالتوازي مع البدء بحوار سوري- سوري حقيقي على أساس 2254».

6- كسر الحصار والبدء بمعالجة أهم المشاكل الاقتصادية:

«بنظرة سريعة إلى دول الجوار وإمكانية الاعتماد عليها لكسر الحصار المفروض على سورية، يمكن الاستنتاج أن الحدود السورية- التركية تكاد تكون الوحيدة القادرة على تحقيق هذه المهمة.... لعدة أمور، منها: أن دول الجوار الأخرى غير قادرة على تأدية ذلك الدور. بدءاً من لبنان، حيث الوضع الاقتصادي كارثي، ويخضع لبعض العقوبات ومهدد بعقوبات إضافية، والحدود اللبنانية- السورية لا يمكن الاعتماد عليها لكسر حصار بلد بحجم سورية؛ العراق كذلك يعاني من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية أقل ما يمكن القول عنها: إنها كارثية، ناهيك عن أن التأثير الأمريكي هناك كاف لتقويض أي قدرة لكسر الحصار عبرها؛ أما الأردن، بالمعنى الاقتصادي وطول حدودها مع سورية وإنْ كان قد يجعلها قادرة جزئياً فقط على كسر الحصار، ولكن سياسياً، وحتى عسكرياً خلال السنوات العشر الماضية وصولاً للمبادرات الأردنية وغيرها من الأدوار التي لعبتها وتلعبها الأردن، فهي حكماً تدور في الفلك الغربي، لذلك لا يمكن أن تكون باباً لكسر الحصار على سورية. لذلك تبقى الحدود السورية- التركية والتي تمتد لأكثر من 900 كم، الباب الأساسي نظرياً لكسر الحصار، بما في ذلك كسر حصار المحروقات وحل أزمة الكهرباء، حيث حتى إذا كان هناك جهة تريد مدّ سورية بالمحروقات وعلى افتراض أنه لا يوجد فساد، فالطرق البحرية وفي ظل حجم التوتر الدولي القائم هي طرق شديدة التعقيد وذات تكلفة عالية، ما يجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات، ولكن حدوداً برية بحجم الحدود مع تركيا والتي هي الأخرى لديها وصول أفضل مع دول، مثل: روسيا وإيران والصين والهند، تشكل المنفذ الوحيد العملي لكسر الحصار، وبالأخص المحروقات والغاز والكهرباء، ما يمكن أن يكون نقطة بداية لإعادة نفخ بعض الحياة في الاقتصاد المتهالك».

ومن خلال استثمار هذه الفرصة التاريخية لإنهاء التبعية الاقتصادية للغرب والنهوض بالبنية التحتية في البلد

7- البدء بحل موضوع اللاجئين:

«وفق الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، هناك ما يقارب 6,8 مليون لاجئ سوري في العالم، أكثر من نصفهم- 3,57 مليون- في تركيا. وبالتالي نظرياً على الأقل، فإنّ نصف أزمة اللاجئين يمكن تقريب حلها بشكل فعلي عبر تسوية سوريّة- تركية، والتي يمكن أن تجري بالتوازي مع السير في الحل، ما يعني التمهيد لحل الجزء الأكبر من موضوع اللاجئين. والحقيقة، أنّ الوزن النسبي لتركيا في موضوع اللاجئين هو أكبر حتى من النصف، لأنّ احتمالية عودة اللاجئين في دول الجوار بشكل أسرع أعلى بكثير من احتمالية عودتهم من أطراف العالم الأخرى...»

8- وضع أساسات صلبة لاقتصاد المرحلة التالية:

«كل تجارب إعادة الإعمار التي كانت مرتبطة بالغرب – بشكل أساسي، من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- كانت فاشلة، وعملياً لم تكن هنالك إعادة إعمار، بل إنها فتحت المجال لتكوين بنية سياسية ناهبة ومرتبطة بالغرب سياسياً واقتصادياً، نتج عنها بلدان لديها ديون غير قابلة للسداد، ولذلك خاضعة وتابعة سياسياً واقتصادياً للغرب، وتحولت عمليات إعادة الإعمار الفاشلة إلى أساس لانفجارات أسوأ من الانفجارات الأولى التي أدخلتها أساساً في أزماتها. من هذا المنطلق، فإن الخيار الغربي ليس صائباً، وإنما ما يمكن أن يكون الأفضل لسورية ضمن التوازن الدولي اليوم هو التوجه شرقاً، حيث ينبغي أخذ الأمور بحركتها ووضعها اللاحق، والتي تشير إلى أن منظومات صاعدة، مثل: بريكس وشانغهاي، ضمن نظام مالي عالمي جديد، ونظام سياسي عالمي جديد، سيسمح لدول مثل سورية، ومن خلال استثمار هذه الفرصة التاريخية لإنهاء التبعية الاقتصادية للغرب، والنهوض بالبنية التحتية في البلد، للوصول إلى استقلال حقيقي اقتصادي، وبالتالي سياسي. هذا بالطبع يعني ضمناً فك الارتباط بعملات، مثل: الدولار واليورو، وإنهاء التبعية لها، وبالتالي، تتحول عقوبات الغرب إلى أدوات لعزله هو بدل أن يكون العكس. بكلام آخر وفي سياق الموضوع الأساسي، يمكن أن تكون تسوية العلاقات السوريّة- التركية بالمعنى السياسي، وبالتالي الاقتصادي، قناةً تسمح لسورية أن تنخرط في عملية الاستفادة الفعلية من الوضع الدولي الجديد...».

9- فرص أفضل لحل مشكلة المياه:

«إحدى أكبر المشاكل التي تواجهها سورية مع تركيا، تاريخياً، ولكن بدرجة أعلى خلال السنوات الماضية، مرتبطة بموضوع السدود على نهري الفرات ودجلة، وخلال سنوات الأزمة، سمح الوضع لتركيا بالعمل باتجاه تأزيم موضوع المياه بشكل أكبر، وباتجاه سرقة وقحة لحقوق سورية المائية. من

الطبيعي أن أي تسوية سياسية بين دمشق وأنقرة تعني: أن هناك فرصة أفضل بكثير للاستناد إلى الاتفاقات التاريخية بين البلدين، والاتفاقات الدولية، ليعود الوضع طبيعياً فيما يخص سورية كدولة مرور لهذين النهرين».

10- التسوية وليس التطبيع:

«أي تسوية سوريّة- تركية في إطار جهود أستانا ستهدف بالضرورة إلى إنهاء إحداثيات التدمير، وبما يصب في حل سياسي لا يقوم على نزع شرعية أي طرف من الأطراف السورية الأساسية، سواء من النظام أو المعارضة، بل الاعتراف بها، ما يعني اعترافها ببعضها وجلوسها إلى طاولة المفاوضات المباشرة، التي لا تخضع للضغوطات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، أي لا تخضع للابتزاز الغربي، ما يعزز ويسرّع الوصول إلى التطبيق الكامل للقرار 2254. هذا بالضرورة يعني العمل بالضد من المشاريع الغربية/ الصهيونية، التي تستخدم هي نفسها شعارات «خطوة مقابل خطوة» و«التطبيع» ولكن في إطار معاكس تماماً» «يمكن هنا العودة إلى مادة نشرتها قاسيون بعنوان: تطبيع العلاقات مع سورية: شعار واحد ومضمونان متناقضان».

11- التهيئة لمشروع يخدم سورية والمنطقة ويضمن الاستقرار:

«المنطقة ككل، يتصارع فيها مشروعان بشكل واضح وعلني على الأقل بما يخص خطوط الطاقة ووضع المياه. المشروع الأول: هو مشروع غربي، وأوضح وأوقح تعبير عنه هو المشروع الصهيوني، الذي عبّر عنه بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» والذي وفقه يتم تحويل «إسرائيل» إلى مركز في المنطقة على كافة المستويات، الاقتصادية والتنموية والطاقية وحتى الثقافية، ما يدفع إلى ربط كل دول المنطقة بالكيان. وكانت إحدى تجليات أو محاولات إحداثه هي خط الغاز العربي. بالمقابل، هناك مشروع آخر، وهو: المشروع الأوراسي- الحزام والطريق، والذي من صالحه أن تكون هذه المنطقة مستقرة سياسياً، لتكون قادرة على أن تكون جزءاً أساسياً للوصل بين آسيا وأوروبا، الأمر الذي يتطلب إمدادات طاقة ثابتة مستقرة، وخطوط مواصلات متطورة وحديثة، بطاقة عالية وبنية تحتية متطورة في مختلف المجالات، وليس من محض الصدفة كما أشرنا أعلاه أن تتحول تركيا لمركز توزيع الغاز الروسي، لأن تواجد مركز توزيع غاز في مكان مثل تركيا مع تطور طبيعة العلاقات وتطور الاستدارة التركية هو تطور طبيعي بالنسبة للصين والهند وروسيا. بالنظر إلى هذين المشروعين، يمكن رؤية أن مصلحة الشعب السوري، ليست بطبيعة الحال مع «إسرائيل» والمشروع المرتبط بها، بل مع المشروع الآخر الذي يهدف إلى تحقيق استقرار سياسي، ما يعني استقراراً واستقلالاً اقتصادياً... الانخراط في هذا المشروع يتطلب بالضرورة حدوث تسوية سوريّة- تركية».

السياق الراهن للمسألة

طوال السنتين الماضيتين، وخلال السنة الماضية بشكل أكبر، كان وهم تطبيع مع الغرب من تحتَ الطاولة أو فوقها، وعبرَ ما يسمى «خطوة مقابل خطوة»، هو المشروع الأساسي الذي يدور حوله عدد كبير من الأنشطة والمبادرات المتعلقة بسورية.

انطلاق طوفان الأقصى، كان كفيلاً بحد ذاته -لمن تمكن من استيعاب معانيه باكراً- بوضع حد لأي أوهام حول تسوية مع الغرب. ولكن بكلّ الأحوال، حتى أولئك الذين لم يستوعبوا معانيه منذ البداية، فإنّ النتائج الفعلية بعد تسعة أشهر، على المستوى الفلسطيني والإقليمي «ضمناً السوري» والدولي، باتت تسمح لأي مراقب بفهم مدى التراجع الهائل الذي تعيشه كامل المنظومة الغربية من جهة، وأهم من ذلك، من جهة أخرى، وعلى مستوى الساحة السورية والإقليمية، فقد باتت تسمح بفهم أنّ للأمريكي والصهيوني في منطقتنا مشروعاً واحداً هو إطالة أمد الأزمات وتعميقها وإضعاف كل أطرافها، ولا شيء آخر.

على صعيد آخر، فإنّ عودة الحديث عن التسوية السورية التركية مرة أخرى إلى الواجهة، نابع من أنّ هذه التسوية ضرورة لا مفر منها، وأنّ ثلاثي أستانا مصرٌ عليها، ويرى فيها خطوةً أساسية في مواجهة الفوضى الشاملة الهدامة التي تسعى واشنطن لنشرها وتعميقها.

شمال شرق وشمال غرب

أحد المواضيع الأساسية التي كانت وما تزال جزءاً من التفاوض حول التسوية، والتي ستكون محلاً للتفاوض المستجد، هو مصير وأوضاع كل من الشمال الشرقي والشمال الغربي السوري. وإذا كان الحل يتمثل بإنهاء النصرة وتفكيكها من جهة، وبحصر السلاح وجمعه والتهيئة لجسم سوري موحد من جديد على المستويات العسكرية والسياسية، بالتوازي مع خروج الأتراك ومع انطلاق الحل السياسي على أساس القرار 2254، فإنّ الوصول إلى ذلك الحل سيمر بالضرورة عبر عدة مراحل وخطوات عملية.

ينبغي- ضمن هذه المراحل- العمل على منع تجدد إراقة الدم السوري بكل شكل ممكن، وكذلك منع الاحتمالات الخطرة والتفجيرية التي سيسعى من خلالها أعداء الحل وأعداء التسوية إلى إفشال الأمر برمته.

في هذا السياق فإنّ لابتعاد قسد/مسد عن الأمريكان، وبسرعة كبيرة وبشكل جدي، أهمية كبرى في نزع فتائل التفجير؛ إذ ينبغي تبديد كل التباس حول التواطؤ مع الأمريكي، الذي يحتمي بقسد ويتلطى وراءها للمحافظة على بقائه في سورية، وليس العكس كما يجري الترويج في الإعلام... حل هذه المسألة بشكل مبدئي وسريع جزء أساسي من دفع الحل السياسي ككل...

هل سنجتاز العتبة؟

السؤال عن مدى جدية تحقيق التسوية هذه المرة، هو سؤال شديد الأهمية. ورغم أنّ معرفة النوايا العميقة للأطراف المختلفة أمرٌ ليس بالسهل، إلا أنّ الأكيد هو أنّ أعداء الحل السياسي وأعداء التغيير في سورية من مختلف الأطراف السورية، سيبذلون قصارى جهدهم لمنع تقدم التسوية ووصولها إلى نهاياتها. كذلك الأمر مع أطراف وقوى ضمن الجانب التركي ما تزال تميل صوب الأمريكي، وتسعى لوضع العصي في عجلات أي تقدم يخدم إنهاء الأزمة السورية.

مع ذلك، فإنّ المؤكد، أنّ هذه الأطراف كلها اليوم أضعف، وأقل قدرة على ممانعة السير بالتسوية، وأساس ضعفها هو ضعف المشروع الذي تستند إليه، سراً أو علناً، أي المشروع الغربي... ولذا فإنّ احتمالات المضي بالتسوية هذه المرة، هي بالتأكيد أعلى منها في المرات السابقة...

روابط ذات صلة:

حول «سوء الفهم» بين سورية وتركيا؟! 3 تموز 2022

افتتاحية قاسيون 1080: قمتا طهران وجدة وولادة عالم جديد، 24 تموز 2022

«افتتاحية قاسيون 1083: سورية تركيا إلى أين؟»، 14 آب 2022

«حول تصريحات وزير الخارجية التركي»، 14 آب 2022

«ما الذي ستعنيه عودة العلاقات السورية- التركية؟ وبأي شكل وعلى أي أسس ستعود؟»، 21 آب 2022

«ما هو موقع الشمال الشرقي السوري ضمن التقارب السوري-التركي المحتمل؟»، 22 آب 2022

«ماذا قال لافروف اليوم عن المساعي الروسية بخصوص العلاقات السورية- التركية؟»، 23 آب 2022

«ما هو السبيل لطرد الأمريكان من سورية، بأسرع وقت، وبأقل الخسائر؟»، 27 آب 2022

««تطبيع العلاقات مع سورية»: شعار واحد ومضمونان متناقضان»، 5 أيلول 2022

«افتتاحية قاسيون 1087: ظروف الحل تنضج...»، 11 أيلول 2022

««الاهتمام الأمريكي» بسورية... نذير شؤم، ولكن بشارة أيضاً!»، 3 تشرين الأول 2022

«خمسة مشاريع «أمريكية-صهيونية» في منطقتنا... العصا عصا... والجزرة أيضاً عصا!»، 9 تشرين الأول 2022

«افتتاحية قاسيون 1093: نزع فتيل أي انفجار محتمل!»، 23 تشرين الأول 2022

«افتتاحية قاسيون 1097: حان «وقت الحل»!»، 20 تشرين الثاني 2022

«أين وصل حلّ «سوء الفهم» السوري- التركي؟ وما تأثير تفجير إسطنبول وغارات تركيا؟»، 20 تشرين الثاني 2022

«أبرز ما جاء في بيان ثلاثي «أستانا» للدول الضامنة لتسوية الأزمة السورية»، 23 تشرين الثاني 2022

«افتتاحية قاسيون 1098: منع العدوان مسؤولية السوريين!»، 27 تشرين الثاني 2022

«ما هو المطلوب لمنع اجتياح عسكري تركي جديد؟»، 27 تشرين الثاني 2022

«افتتاحية قاسيون 1099: ماذا يريد السوريون؟»، 4 كانون الأول 2022

«النص الأصلي لتصريحات لافروف يوم أمس»، 8 كانون الأول 2022

كان وهم تطبيعٍ مع الغرب من تحت الطاولة أو فوقها وعبر ما يسمى «خطوة مقابل خطوة» هو المشروع الأساسي

زيادة تعرفة الخدمات الطبية ومزيد من الفرز الطبقي للاستفادة منها!

يعافر المواطن في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والنفسية السيئة ليبقى متمسكاً بآخر حبال الحياة، لتأتي الحكومة وتقطعه ضاربةً بالمواطن ومتطلباته وصحته بعرض الحائط!

فوسط واقع مأساوي من الغلاء والفقر، وانعدام الأمن الغذائي للأكثرية المفقرة من السوريين، تصدر القرارات الرسمية لتكرس الفقر والعجز والفرز الطبقي، بل أكثر من ذلك فعندما نتحدث عن قرار حكومي ينص على رفع أسعار الخدمات المقدمة في المشافي «العامة والخاصة» فنحن نتحدث هنا عن مزيد من الإجحاف بحق الشعب المفقر والجائع والعاجز!

فهكذا قرارات تعمق المعاناة، ولاسيما في هذا الوقت الحرج الذي عجز فيه المواطن عن تأمين الطعام الذي يقيه وأسرته من الجوع، فكيف له أن يحافظ على صحته متوازنة تقيه من المرض، في وقت أصبح فيه لا يجرؤ على زيارة عيادة الطبيب إذا كشّر المرض عن أنيابه، ويكتفي باستشارة الصيدلاني وشراء بعض الأدوية الضرورية لإنهاء الألم أو تسكينه!

قرار جديد يكرس معاناة المواطن المفقر!

أصدرت وزارة الصحة بتاريخ 2024/6/26 التعرفة الجديدة للمعاينات الطبية وأجور المشافي بعد دراسة دامت أشهر، سبق أن مهدت لها بعض التصريحات الرسمية!

وككل مرة، وكما اعتدنا من حكومتنا، جاء قرارها ليسلب المواطن حقاً جديداً من حقوقه! نص القرار على رفع التعرفة بنسبة تجاوزت 600%، نسبة كبيرة جداً توضح لأي مدى وصل التفريط الحكومي بصحة المواطن، ولأي حد من الظلم وصلت سياسات تخفيض الإنفاق وإنهاء الدعم!

فوفق القرار حُددت معاينة الطبيب الممارس العام بمبلغ 25 ألف ليرة، ومعاينة الطبيب الأخصائي في العيادة بمبلغ 40 ألف ليرة، أما الطبيب المختص الذي تجاوزت ممارسته للمهنة 10 سنوات فقد حددت معاينته بمبلغ 50 ألف ليرة!

المبالغ أعلاه لم تكن مفاجأة، فقد سبق أن اعتمدها الأطباء منذ سنين، وبعضهم تجاوزها بأشواط في ظل غياب الرقابة الرسمية، لتصل تعرفة المعاينة لدى بعض الأخصائيين إلى مبالغ خيالية وصلت إلى 400–500 ألف ليرة! والقرار لم يقف عند تحديد تعرفة المعاينة لدى الأطباء، بل شمل أيضاً تعديلاً لتعرفة الاستشارات الطبية المتضمنة الكشف على المريض لدراسة ملفه وكتابة تقرير عن وضعه الصحي لتصل إلى ما يعادل 150 ألف ليرة، وضاعف كذلك أجور الكشف الطبي في المنزل إذا كانت ضمن حدود المدينة، وإذا تجاوز ذلك تحدد حسب الاتفاق بين الطرفين!

فالقرار الرسمي أعلاه، بالرغم من أنه لم يصل إلى درجة شرعنة الأسعار المتعامل بها، لكنه في الوقت نفسه بوابة لفرض المزيد من الزيادة مستقبلاً!

وفي التفاصيل أيضاً نص القرار على اعتماد عدد الوحدات الجراحية المذكورة في القرار 79/ت لعام 2004 وتعديلاته، حيث تم تعديل سعر الوحدة الجراحية من 700 ليرة سورية إلى 5 آلاف ليرة، أي بنسبة تجاوزت 700%، كما وتم تحديد الوحدة التخديرية بـ2000 ليرة!

فماذا يفعل المواطن؟

وأين يذهب المفقرون عند مرضهم؟

فالحكومة بعد سعيها الجاهد إلى تقزيم دور القطاع الصحي الحيوي والضروري والهام لحياة الناس، وخاصة المفقرين، تعمق خطوات خصخصته لتحويله إلى قطاع استثماري ربحي، على حساب صحة الناس وحياتهم!

الإقامة بالمشفى بنصف قيمة الإقامة بالفندق!

هل تُعتبر الإقامة في المستشفى رفاهيةً يختارها المريض، أم حالة اضطرارية يفرضها عليه وضعه الصحي استناداً لتوصية الأطباء؟

فوفقاً للقرار الحكومي المدروس تم تحديد أجور الإقامة في المستشفيات والأقسام الخاصة استناداً إلى تصنيف الغرف فيها، حيث تحسب بنصف السعر المحدد من وزارة السياحة لغرف الفنادق، وتشمل أجورها الإقامة والإطعام في جميع الغرف، وتعتمد أي تعديلات تصدر من وزارة السياحة، حيث يكون التصنيف غرفة درجة ممتازة وغرفة درجة أولى وغرفة درجة ثانية وغرفة درجة ثالثة، وذلك وفقاً للموجودات المطلوبة للإقامة ضمنها!

كذلك صنف القرار المستشفيات والمراكز الطبية وفق معايير تصنيف بقرار يصدر من وزير الصحة، على أن يرتبط سعر الوحدات الجراحية الواردة في التعرفة بدرجة تصنيف المستشفى أو المركز الطبي.

لم تكتف الجهات المعنية بهذا القدر من الظلم بل شملت بإجحافها أيضاً المواد والمستلزمات الطبية التي يحتاجها المريض، والتي تقرر احتسابها بموجب فاتورة صادرة عن المنشأة الطبية ووفق فاتورة البائع التي تم شراؤها من هذه المنشأة، أما الأدوية المصروفة للمريض، بما فيها كلفة الأدوية التخديرية، فيتم حسابها وفق القرار الناظم لتعرفة الأدوية الصادرة من وزارة الصحة، والتحاليل المخبرية تحتسب وفق القرار الناظم لتسعيرها الصادر من وزارة الصحة، وكذلك حدد القرار أجور غرفة العمليات في الساعة بنسبة 15% من مجموع سعر الوحدات للعمل الجراحي!

وبهذا السياق تجدر الإشارة إلى واقع وآليات العمل المتبعة بخصوص مشتريات المستلزمات الطبية والأدوية، وفواتيرها التي تتضمن المزيد من هوامش النهب والفساد غالباً، والتي يتم تحميلها للمريض بطبيعة الحال!

ولنا أن نتخيل بعد كل ما سبق المبلغ الواجب دفعه لقاء كامل الخدمة الطبية المقدمة للمريض، سواء في العيادات الخاصة، أو داخل المشافي، وخاصة العامة منها، بالمقارنة مع الأجور الهزيلة للغالبية الساحقة من المفقرين في البلاد!

الأرقام تؤكد حجم الكارثة!

المتأثرون سلباً بالقرار هم الملايين من المواطنين المفقرين، والجدول الآتي يبين عدد المستفيدين من خدمات مشافي وزارة الصحة ومشافي التعليم العالي خلال فترة امتدت من عام 2017 حتى عام 2021، بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

العام	مشافي وزارة الصحة	مشافي وزارة التعليم العالي	المجموع
2017	2,321,925	750,016	3,071,941
2018	2,603,615	832,702	3,436,317
2019	2,596,992	850,876	3,447,868
2020	1,778,067	526,365	2,304,432
2021	1,870,996	686,891	2,557,887

المتأثرون بالقرار الجديد أعلاه هم الملايين من المفقرين والمعدمين الذين يلجؤون إلى خدمات المشافي العامة اضطراراً فلا سبيل أمامهم لتخفيف آلامهم سوى هذه المشافي!

على الرغم من ضخامة عدد الخدمات الطبية المقدمة من قبل المشافي العامة، وضمناً هوامش التضخيم طبعاً، لكن من الواضح أن هناك تناقصاً بعدد المستفيدين من هذه الخدمات عاماً بعد آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا اعتمدنا في الجدول أعلاه السنوات التي تلت موجات الهجرة الكبيرة كي لا يتم التذرع بها لتبرير هذا التناقص!

بالمقابل فإن هذا التناقص يشير إلى مجموعة من العوامل المؤثرة فيه، اعتباراً من تدهور وتراجع القطاع الصحي العام بسبب السياسات الحكومية الممنهجة المرتكزة على تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم والخصخصة المبطنة والمعلنة، انتهاءً بواقع المواطنين المعيشي السيء الذي يدفع بأولويات الغذاء على حساب الصحة التي تم إزاحتها من الأولويات بالنسبة للمفقرين!

ومع ذلك فإن المتأثرين بالقرار الجديد أعلاه هم هؤلاء الملايين من المفقرين والمعدمين الذين يلجؤون إلى خدمات المشافي العامة اضطراراً، فلا سبيل أمامهم لتخفيف آلامهم سوى هذه المشافي، رغم سوء الأوضاع فيها وتراجع خدماتها وتزايد تكاليفها!

فهل من المشروع التساؤل عن الانعكاسات السلبية للقرار الجديد أعلاه، بحيثياته وتفاصيله، على صحة هؤلاء المعدمين؟!

فالقرار بمضمونه على المستوى التنفيذي يعزز الفرز الطبقي على مستوى من يستطيع الحصول على الرعاية الصحية من المقتدرين، مقابل من لا يستطيع من الغالبية المفقرة، والدفع بهؤلاء تباعاً نحو المزيد من التدهور بوضعهم الصحي، وصولاً إلى الموت البطيء كسبيل وحيد للخلاص!

فهل هذه هي الرسالة الرسمية الموجهة للمفقرين؟!

الدعم النقدي... سيناريو مبهم وغامض غايته قضم ما تبقى من الدعم... وأسئلة كثيرة بلا إجابات!

بعد أن خفضت الحكومة مخصصات الدعم لأبعد الحدود خلال السنين الماضية تحت عناوين مكررة ومستهلكة مثل: «إعادة هيكلة الدعم- عقلنة الإنفاق العام- إيصال الدعم إلى مستحقيه- محدودية الموارد»، والتي جربت فيها الكثير من الآليات التي انعكست سلباً على حياة ومعيشة المواطنين وعلى الأسواق، ها هي تعلن عن استكمال مسيرة قضم ما تبقى من الدعم من خلال تبنيها نموذج الدعم النقدي بدلاً من السلعي!

فقد قررت الحكومة تحويل الدعم من السلعي إلى النقدي وذلك «تماشياً مع توجهات إعادة هيكلة الدعم باتجاه الدعم النقدي المدروس والتدريجي»، مع منح مهلة 3 أشهر لأصحاب البطاقات كي يفتح كل منهم حسابه المصرفي الخاص به لهذه الغاية!

سيناريو غامض ومبهم!

لم توضح الحكومة تفصيلات آليتها الجديدة، وجل ما أوردته على صفحتها الرسمية كان عبارة عن لغو وحشو بغاية تمرير سيناريوهاتها الغامضة بملف الدعم وتحويله إلى نقدي، مع الطلب من المواطنين أصحاب البطاقات من مستحقي الدعم أن يفتحوا حسابات مصرفية، مع منح هؤلاء هامشاً زمنياً لمدة 3 أشهر لهذه الغاية، مما فسح المجال للكثير من التفسيرات والتأويلات والسيناريوهات التنفيذية المتوقعة!

فالمهلة التي منحتها الحكومة لفتح الحسابات المصرفية يبدو أن جزءاً من غايتها هي تحويل اهتمام المواطنين من أصحاب البطاقات وإلهاؤهم بفتح تلك الحسابات مع صعوباتها وتكاليفها، ثم تركهم منتظرين للسيناريو الغامض المرتقب وآلياته المبهمة التي لم يعلن عن تفاصيلها، من أجل استكمال مسيرة قضم الدعم بسلاسة، وإنهاء دور الدولة الاجتماعي!

فتح الحساب المصرفي عبء وتكلفة!

الطلب الحكومي بفتح حسابات مصرفية من قبل أصحاب البطاقات خلال مدة 3 أشهر يعني الكثير من الضغوط على المصارف العاملة، والكثير من الأعباء على المواطنين، كما يعني تكاليف مرتفعة عليهم!

فخلال 3 أشهر سيتوجه 4,5 ملايين صاحب بطاقة إلى المصارف لتنفيذ المطلوب، ما يعني أن حصة كل شهر تقريباً هي 1,5 مليون صاحب بطاقة، سيكونون مستنفرين داخل فروع المصارف وأمامها من أجل فتح حسابات جديدة أو تفعيل حسابات قديمة، وهذا الرقم لا شك أنه سيشكل عبئاً على كاهل المصارف العاملة والكادر العامل فيها!

وقد نقلت صحيفة الوطن عن أحد المدراء في مصرف عام ما يلي: «القرار الحكومي سيزيد الضغط على المصارف في الفترة القادمة لفتح حسابات جديدة لمن لا يملك حسابات من حاملي البطاقة الإلكترونية... تكلفة فتح الحساب لدى المصارف العامة 15 ألف ليرة سورية، مع إمكانية تغذية الحساب من صاحبه بأي مبلغ إضافي... تحويل الدعم إلى مادي يصرف عن طريق الصرافات مما سيتسبب بمشكلة كبيرة لا بد من حلها عبر توسيع ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المواطنين ما يخفف من الضغط على التعامل النقدي وعدم اضطرارهم للمعاناة من ازدحام الصرافات!

وبحال كان وسطي التكلفة التي سيتكبدها كل مواطن صاحب بطاقة هي 20 ألف ليرة «15 ألف ليرة فتح حساب+5 آلاف ليرة مواصلات» فإن إجمالي المبلغ الذي سيدفع من قبل هؤلاء سيقارب 90 مليار ليرة، سيسحب من جيوبهم خلال مدة 3 أشهر بجرة قلم حكومية!

سيناريو مفتوح للأسوأ!

تحدثت الحكومة أيضاً عن «سياسة عقلنة الإنفاق العام والسعي إلى إيصال الدعم إلى مستحقيه بكلّ كفاءة وعدالة»، ما يعني أن الأمر لن يقتصر على إلغاء الدعم على السلع المدعومة وتحويله إلى دعم نقدي فقط، بل ربما أن سيناريوهاتها المستقبلية ستبقى مفتوحة للأسوأ لتشمل أيضاً إنهاء الدعم على بعض الخدمات والقطاعات أيضاً، مثل الكهرباء والمياه والتعليم والطبابة وغيرها!

إنهاء الدعم السلعي وتحويله إلى نقدي يعني استكمال مسيرة تحرير أسعار السلع والخدمات وترك الأسواق لفوضاها والمتحكمين بها من كبار أصحاب الأرباح

مع العلم أن هذه الخدمات والقطاعات لم تسلم من سيناريوهات قضم الدعم وتخفيض الإنفاق، بل مع فتح بوابات الاستثمار الخاص فيها على حساب الملكيات العامة ومصلحة المواطنين، في مساعي لاستكمال تهميش الدولة وإنهاء جزء إضافي من مهامها وواجباتها!

مصالح الناهبين والفاسدين محفوظة!

من المفروغ منه أن إنهاء الدعم السلعي وتحويله إلى نقدي يعني استكمال مسيرة تحرير أسعار السلع والخدمات وترك الأسواق لفوضاها والمتحكمين بها من كبار أصحاب الأرباح، كما يعني الحفاظ على مصالح شبكات النهب والفساد والسوق السوداء!

فمن الواضح أن الحكومة ستحافظ على ما تبقى من فتات الدعم عبر آليتها الجديدة التي ستحول الدعم من سلعي إلى نقدي، ليس من أجل مصلحة المواطنين طبعاً «في أفضل السيناريوهات المتوقعة بحسب د. علي كنعان الأستاذ في كلية الاقتصاد أنه وفقاً للدراسات، فإن الأرقام المقترحة لقيمة الدعم النقدي تتراوح بين 50 إلى 300 ألف ليرة شهرياً لكل عائلة»، بل من أجل الحفاظ على مصالح شبكات النهب والفساد التي تعمل بعمق هذا الملف مستفيدة منه، وكذلك من أجل الحفاظ على مصالح شبكات السوق السوداء التي تعمل وتنشط بسبب سوء آليات العمل الحكومي في توزيع المخصصات غير الكافية لسد الحاجات الفعلية للمواطنين من المواد والسلع المدعومة، بل وغير المدعومة أيضاً!

وقد عبرت الحكومة بكل وضوح عن عجزها تجاه مسؤولياتها بما يخص مكافحة الفساد بحديثها عن «تحييد أي حلقات وسيطة قد تكون سبباً للهدر أو الفساد»، والأكثر من ذلك أنها مستمرة بتحميل المواطنين مسؤولية ذلك من خلال تبنيها نهج تخفيض الدعم بدلاً من تجفيف منابع الفساد وملاحقة شبكاته، وبدلاً من إنهاء مسببات الهدر!

وبهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى ما كتبه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السابق عمرو سالم على صفحته الشخصية بتاريخ 2024/6/27، وهو لا شك عارف ومطلع على الكثير من خفايا الأمور بالعمل الحكومي بحكم موقعه السابق: «قرأت على وسائل التواصل وللأسف ما نسب إلى مصدر رسمي أن ربطة الخبز سترتفع تدريجيّاً مع دفعة نقديَة. وهذا إن صح فهو كارثة، لأن سرقة الخبز والدقيق هي بالتريليونات، وأي رفع تدريجي سيبقي على السرقة، وسيكون على حساب المواطن والخزينة معاً ولن يستفيد منه إلا اللصوص ولن يستطيع أحد ضبطهم، إضافة إلى أن الدفعة النقدية سترفع التضخم!

فالحكومة بدلاً من إعادة دراسة التكاليف بدقة وصولاً إلى سعر تكلفة حقيقي لما تبقى من سلع وخدمات بعهدتها ومسؤوليتها، يبدو أنها

ستبقي على الكلف المرتفعة وغير الحقيقية التي تتضمن هوامش ونسب الهدر والفساد والنهب!!

المتبقي هزيل سلفاً!

ما تبقى من دعم بات هزيلاً جداً بعد قضمه تباعاً خلال السنين الماضية!

فالسكر والرز والشاي والزيت النباتي، كسلع مدعومة كانت السورية للتجارة تقوم بتأمينها وتوزيعها على المواطنين كمخصصات بحسب تعداد أفراد الأسرة، تم إنهاء دعمها بشكل كلي خلال السنين الماضية وعلى مراحل وفق آلية قضم ذرائعية غير مبررة!

والمتبقي من مواد سلعية مدعومة للمواطنين مستحقي الدعم، بعد تقليص الشرائح المستفيدة منه لأبعد الحدود «من خلال آلية تمييزية لم تثبت دقتها وصوابيتها بين من يستحق ومن لا يستحق»، هي الخبز ومازوت التدفئة والغاز المنزلي فقط، وهذه السلع أيضاً تم تخفيض مخصصاتها بشكل كبير أيضاً خلال السنين الماضية!

فالخبز وضع له سقف استهلاك بما يعادل 3 أرغفة للمواطن يومياً فقط لا غير، ومخصصات العائلة من مازوت التدفئة تقلصت إلى 50 ليتراً كدفعة وحيدة مسلمة خلال العام، والغاز المنزلي خفضت مخصصات العائلة إلى حدود 3–4 أسطوانات خلال العام!

أما على مستوى الخدمات فقد تم تعديل تعرفة الكهرباء مطلع العام الحالي بحيث تم تخفيض الدعم عليها، وأصبحت شرائح الاستهلاك المنزلي لأكثر من 1000 كيلو واط محررة، وكذلك تم تعديل تعرفة استهلاك المياه المنزلية وتم تخفيض الدعم عليها وأصبحت محررة لما يزيد عن معدل استهلاك 30 متراً مكعباً!

وبالنسبة للطبابة فقد أصبحت المشافي العامة تغطي جزءاً هاماً من نفقاتها من خلال مواردها الذاتية، مع فسح المجال للتشاركية مع القطاع الخاص في الاستثمار فيها!

أما بالنسبة للتعليم، وخاصة التعليم العالي العام، فقد أصبح جزء كبير منه مأجوراً «الموازي– المفتوح– الافتراضي»، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في الجامعات الخاصة!

أسئلة مشروعة بلا إجابات!

تزايدت الأسئلة المشروعة على ألسنة المواطنين بعد الإعلان الحكومي عن تحويل الدعم من سلعي إلى نقدي، وطلب فتح حسابات مصرفية من قبل كل صاحب بطاقة، ويمكن تلخيصها بالتالي:

هل ستعيد الحكومة الاعتبار لسلة المواد الغذائية المدعومة كمخصصات لكل فرد مستحق الدعم وفق النموذج النقدي «سكر – رز– شاي– زيت نباتي...»، أم إنها ستكتفي بما بقي من مواد مدعومة «خبز– مازوت تدفئة– غاز منزلي» فقط؟!

هل ستعيد الحكومة النظر بكم المخصصات من المواد والسلع المدعومة وفق الاحتياجات الفعلية للمواطنين، أم إنها ستكتفي بما وصلت إليه هذه المخصصات من كميات مخفضة وضئيلة بعد سلسلة القضم التي طالتها خلال السنين الماضية؟!

وهل ستبقي الحكومة على آليات التوزيع عبر البطاقة الذكية وفق المخصصات المسقوفة غير الكافية، أم إنها ستلغي العمل بهذه البطاقة؟!

على أي أساس سيتم حساب أسعار السلع الداخلة في آليات البدل النقدي، على أساس سعر التكلفة المتضمن هوامش ونسب الهدر والفساد والنهب، أم سيتم إعادة النظر بالتكلفة وصولاً إلى سعر التكلفة الحقيقي كي لا يتحمل المواطن جريرتها من جيبه وعلى حساب معيشته؟!

هل ستعتمد الحكومة المرونة في حساب الفارق السعري الذي ستحوله إلى بدل نقدي لصاحب الاستحقاق المدعوم، بحيث تعيد النظر فيه مع كل متغير في السعر والتكلفة، أم إنها ستجمده بحيث يصبح متآكلاً بسبب عوامل التضخم، وصولاً إلى مبلغ شبه صفري لا يقدم ولا يؤخر بأثره وفعله؟!

وما هي الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة للحد من سلبيات استكمال مسيرة تحرير الأسعار في الأسواق، التي سيدفع ضريبتها مستحقو الدعم ومن هم خارج مظلة الدعم على السواء؟!

وهل البنية التحتية في المصارف العاملة «عامة وخاصة» قادرة على فتح حسابات جديدة بالملايين خلال مدة 3 أشهر؟!

وهل سيتم إعفاء عمليات السحب والإيداع الخاصة بالدعم النقدي من العمولات المصرفية، أم إن المواطن مستحق الدعم سيتحمل المزيد من التكاليف، والمصارف ستزيد من أرباحها على حسابه؟!

فلاحوا الغاب... يجب العودة إلى الزراعات الاستراتيجية!

واقع الحال اليوم ونتيجة للسياسات الزراعية من قبل الحكومات المتعاقبة، والتي تتمحور بجوهرها على رفع الدعم عن الزراعة والإنتاج الزراعي، والتي تجلت بزيادة أسعار حوامل الطاقة والأسمدة والبذار وأدوية المكافحة، مقابل تثبيت أسعار المنتجات الزراعية، أو رفع سعرها بشكل ضئيل وأقل من المطلوب بكثير، وصل الحال لدى الفلاحين بأن أسعار المنتجات بالكاد تغطي كلف الإنتاج!

■ مراسل قاسيون

هذا الواقع دفع الفلاحين إلى الهروب من زراعة المحاصيل المكلفة والمتعبة، وأولها القطن ومن ثم الشوندر، وتبعها التبغ ومن ثم البطاطا، وبقي القمح!

ولكن حتى محصول القمح صارت المساحات المزروعة منه ضئيلة، وذهب الفلاحون قسراً إلى زراعات أخرى أقل كلفة، كزراعة الجلبان والكزبرة واليانسون وحبة البركة والشمرا وغيرها، أي إنهم دفعوا رغماً عنهم لمثل هذه الزراعات البديلة عن الزراعات الاستراتيجية الهامة!

مشروع الأكروبوليس!

ثلاثة عقود مضت، وتحديداً منذ أول تخفيض للدعم على سعر المازوت المخصص للزراعة، والضربات تتوالى على رؤوس الفلاحين!

وإذا كانت السياسات الزراعية المتبعة فيما مضى موارية ولا تعلن عن جوهرها، إلا أنه بعد العام 2005 والإعلان عن تبني ما دعي في حينه باقتصاد السوق الاجتماعي، والذي عبر عنه في حينه أحد المستشارين الاقتصاديين أن الدولة والمنتج «فلاح– عامل» يجب أن يكونوا شركاء في الربح والخسارة، وهو انتقال للدولة من الدور الأبوي إلى الدور الأخوي، كانت المحصلة أن السياسات التي تم تنفيذها تحت هذا العنوان معادية للقطاعات المنتجة «الزراعية والصناعية»!

ففي تلك الفترة طُرحت عدة مشاريع لتطوير الزراعة، ومنها مشروع أكروبوليس، وروج لهذا المشروع لتنفيذه في منطقة السقيلبية والغاب، وتم توقيع وثيقة المشروع بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة– الفاو في عام 2010 لكنه توقف بسبب الحرب.

وفي تلك الفترة قدم عدد من المحاضرين في المراكز الثقافية محاضرات للترويج لهذا المشروع، والذي كان بجوهره استبدال الزراعات الاستراتيجية «قطن– قمح– شوندر– تبغ– بطاطا» بزراعات سُميت في حينها النباتات العطرية «الورود ومشتقاتها– حبة البركة وغيرها».

لكن معظم الفلاحين رفضوا هذا المشروع، وفي إحدى المحاضرات رد أحد الفلاحين على المحاضر: أنتم لماذا تريدون استبدال زراعاتنا التي هي عماد الاقتصاد الوطني بزراعات لا نعرف عنها شيئاً، إذا كنتم مقتنعين بهذه الزراعات لماذا لا تذهبوا إلى أراضي أخرى تحتاج للإصلاح وجربوا هناك هذه الزراعات!

لكن المشروع لم يخرج من حيز الاهتمام الحكومي بعد هذه السنين، ففي عام 2018 تقدمت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي باقتراح إلى مجلس الوزراء لإعادة إحياء العمل بالاستراتيجية الشاملة لتنمية منطقة الغاب في محافظة حماة باسم «مشروع التنمية المتكاملة لمنطقة الغاب– الأكروبوليس»، ما يعني أن السياسات الزراعية مستمرة على حالها وبجوهرها ونتائجها، بغض النظر عن مسميات مشاريعها، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

مزيد من تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي!

مزيد من الصعوبات في تسويق وتصريف الإنتاج!

مزيد من الخسارات بسبب الأسعار غير المنصفة للمحاصيل!

مزيد من التحكم والاستغلال من قبل كبار التجار والمستوردين والمصدرين!

من تحت الدلف لتحت المزراب!

واقع الحال بالنسبة للفلاحين اليوم سيئ جداً، حيث انطبق عليهم المثل «هربوا من تحت الدلف لتحت المزراب» حيث منتجات هذه الزراعات في معظمها خاسرة أو تكاد، وهناك عدة أسباب لذلك:

معظم هذه الزراعات ليست زراعات المنطقة.

لا توجد خبرة كافية لدى الفلاحين بمثل هذه الزراعات.

محاصيل هذه الزراعات خاضعة لقانون العرض والطلب، أي لقانون السوق.

التغيرات المناخية، حتى ولو كانت طفيفة، تأثيرها كبير على هذه الزراعات بسبب حساسيتها لهذه التغيرات.

الإنتاجية المنخفضة لهذه الزراعات في وحدة المساحة «الدونم».

فالفلاحون تورطوا بزراعة هذه المحاصيل اضطراراً، ولسان حالهم يقول يجب الطلاق مع هذه الزراعات والعودة إلى الزراعات الاستراتيجية «قمح– قطن– شوندر– تبغ– بطاطا» ولكن هذا يقتضي بداية الطلاق مع السياسات الزراعية المتبعة، والذهاب إلى سياسات زراعية عادلة ومنصفة، عنوانها دعم الأرض ودعم المنتج الزراعي، وهذا في صالح البلاد والعباد، أما بغير ذلك فنحن ذاهبون إلى أراضٍ جرداء وبور، ووداعاً للزراعة والمحاصيل الزراعية!

8.1 مليون... الحد الأدنى لتكاليف

مع انقضاء النصف الأول من عام 2024، شهد السوريون ارتفاعاتٍ كبيرة في أسعار مختلف السلع الأساسية الضرورية، ليرتفع وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، وفقاً لـ«مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، وليقفز إلى أكثر من 13 مليون ليرة سورية «أما الحد الأدنى فقد وصل إلى 8,148,347 ليرة سورية». وذلك في وقتٍ بقي فيه الحد الأدنى للأجور ثابتاً عند «278,910 ليرة سورية - أقل من 19 دولاراً شهرياً» وتشكل هذه المفارقة بين الارتفاع المستمر في الأسعار والتراجع المتواصل في القيمة الحقيقية للأجور الأجور عبئاً كبيراً على كاهل الأسر السورية، وتعمق من معاناتهم اليومية.

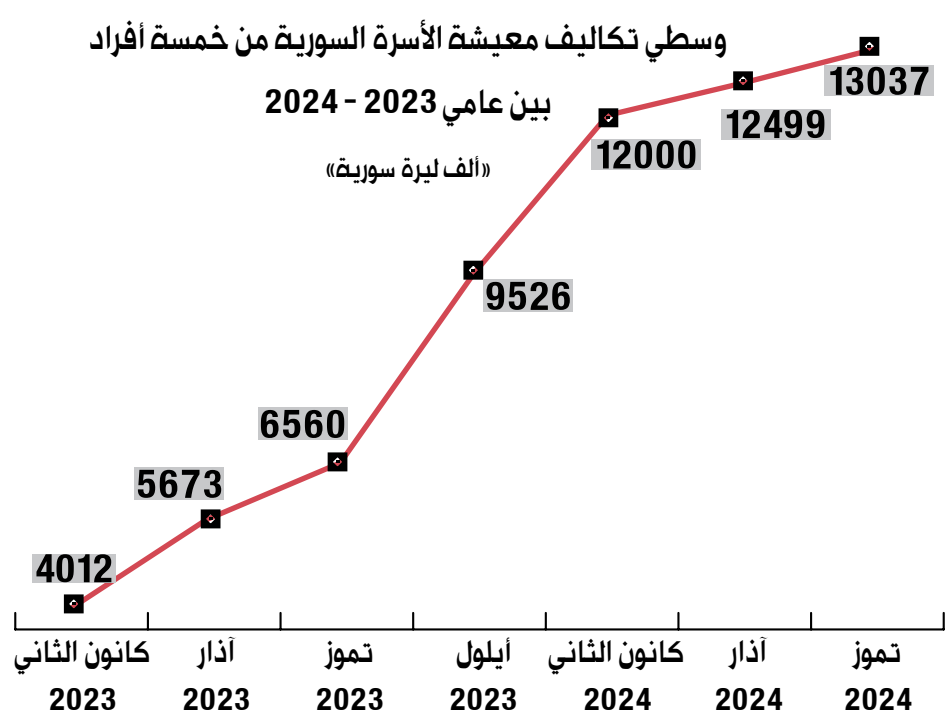

■ قاسيون

حول الطريقة المعتمدة لحساب «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، نذكّر أنه انطلاقاً من العدد رقم 1036، اعتمدت «قاسيون» طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل هذه الطريقة بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة. ولهذا الهدف، اعتمدت قاسيون على حساب الوجبة الأساسية للفرد خلال اليوم الواحد التي صاغها مؤتمر «الإبداع والاعتماد على الذات» للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على السعرات الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد»، على اعتبار أن تكاليف الغذاء هذه تمثّل 60% من مجموع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، بينما تمثل الـ40% الباقية الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة «تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها».

4,3% ارتفاع تكاليف المعيشة خلال ثلاثة شهور

في بداية شهر تموز 2024، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بحوالي 537,489 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في نهاية شهر آذار 2024، حيث انتقلت هذه التكاليف من 12,499,867 ليرة في بداية نهاية آذار، إلى 13,037,356 ليرة في بداية تموز «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي 335,930 ليرة، منتقلاً من 7,812,417 ليرة في نهاية الربع الأول من العام، إلى 8,148,347 ليرة في بداية تموز»، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 4,3% خلال الأشهر الثلاث فقط «نيسان وأيار وحزيران»، بينما كان الارتفاع خلال الفترة السابقة «شهور كانون الثاني وشباط وآذار 2022» حوالي 3,7%.

وكالعادة، تتوازى هذه الارتفاعات في تكاليف المعيشة مع اشتداد تقزّم منظومة الأجور في سورية: بينما كان الحد الأدنى للأجور «278,910 ليرة سورية» غير قادر في الأشهر الثلاث الأولى من عام 2024 على تغطية سوى 2,2% من وسطي تكاليف المعيشة، بات خلال الشهور الثلاث التالية من عام 2024 غير قادر على تغطية سوى 2,1% من وسطي تكاليف المعيشة للأسرة.

الأرز والفواكه في صدارة ارتفاعات الأسعار

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 4,687,450 ليرة في نهاية شهر آذار، إلى 4,889,008 ليرة في بداية تموز، وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق. «تنويه: للمزيد من الدقة، ولتجنب حساب ارتفاعات الأسعار التي تحصل خلال فترة الأعياد، قامت قاسيون في هذا العدد بحساب وسطي سعر كل سلعة في السوق خلال الشهر السادس، لتلافي اعتماد ارتفاعات الأسعار التي جرت قبيل عيد الأضحى في نهاية الشهر».

وبينما حافظ الخبز الحكومي على سعره ثابتاً «بافتراض أن المواطن استطاع فعلاً أن يؤمنه دائماً بالسعر الرسمي» طالت ارتفاعات الأسعار مكونات سلة الغذاء كلها باستثناء الخضروات.

وانخفضت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بحوالي 0,9%، حيث انتقل سعر الـ75 غرام منها من 12,675 ليرة في نهاية شهر آذار، إلى نحو 12,563 ليرة في بداية تموز.

وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 3,2% عن حسابات نهاية آذار، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً 9,100 ليرة، بينما كانت في آذار الماضي 8,820 ليرة.

وكذلك الحال بالنسبة للجبن الذي ارتفع سعر 25 غرام منه بمقدار 22,9% منتقلاً من 875 ليرة سورية في آذار إلى حوالي 1,075 ليرة في بداية تموز.

وعلى هذا النحو، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 4,2%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من حوالي 1,333 ليرة في آذار، إلى 1,389 ليرة في تموز. بينما انخفضت أسعار الخضار – كما هو الحال في هذا الوقت من العام– بنسبة 19,4%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 3,350 ليرة في نهاية آذار إلى 2,700 ليرة في بداية تموز.

في المقابل، ارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 36,4%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,933 ليرة في نهاية شهر آذار، إلى 4,000 ليرة في بداية تموز. أما الأرز، فقد ارتفع بنحو 48,6%، منتقلاً ثمن 70 غرام منه يومياً من 1,036 ليرة في نهاية آذار، إلى 1,540 ليرة في بداية تموز.

التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 4,3% خلال ثلاثة أشهر فقط «نيسان وأيار وحزيران»

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 3,2 مليون

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 3,124,967 ليرة في نهاية آذار، إلى 3,259,339 في بداية تموز، أي أنها ارتفعت بمقدار 4,3% أيضاً خلال ثلاثة شهور.

معيشة الأسرة السورية في بداية تموز

%48,6

الأرز تصدر قائمة الارتفاعات، حيث ارتفع بنحو 48,6%، منتقلاً ثمن 70 غرام منه يومياً من 1,036 ليرة في نهاية آذار، إلى 1,540 ليرة في بداية تموز

%36,4

ارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 36,4%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,933 ليرة في نهاية شهر آذار، إلى 4,000 ليرة في بداية تموز

%4,2

ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 4,2%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من حوالي 1,333 ليرة في آذار، إلى 1,389 ليرة في تموز

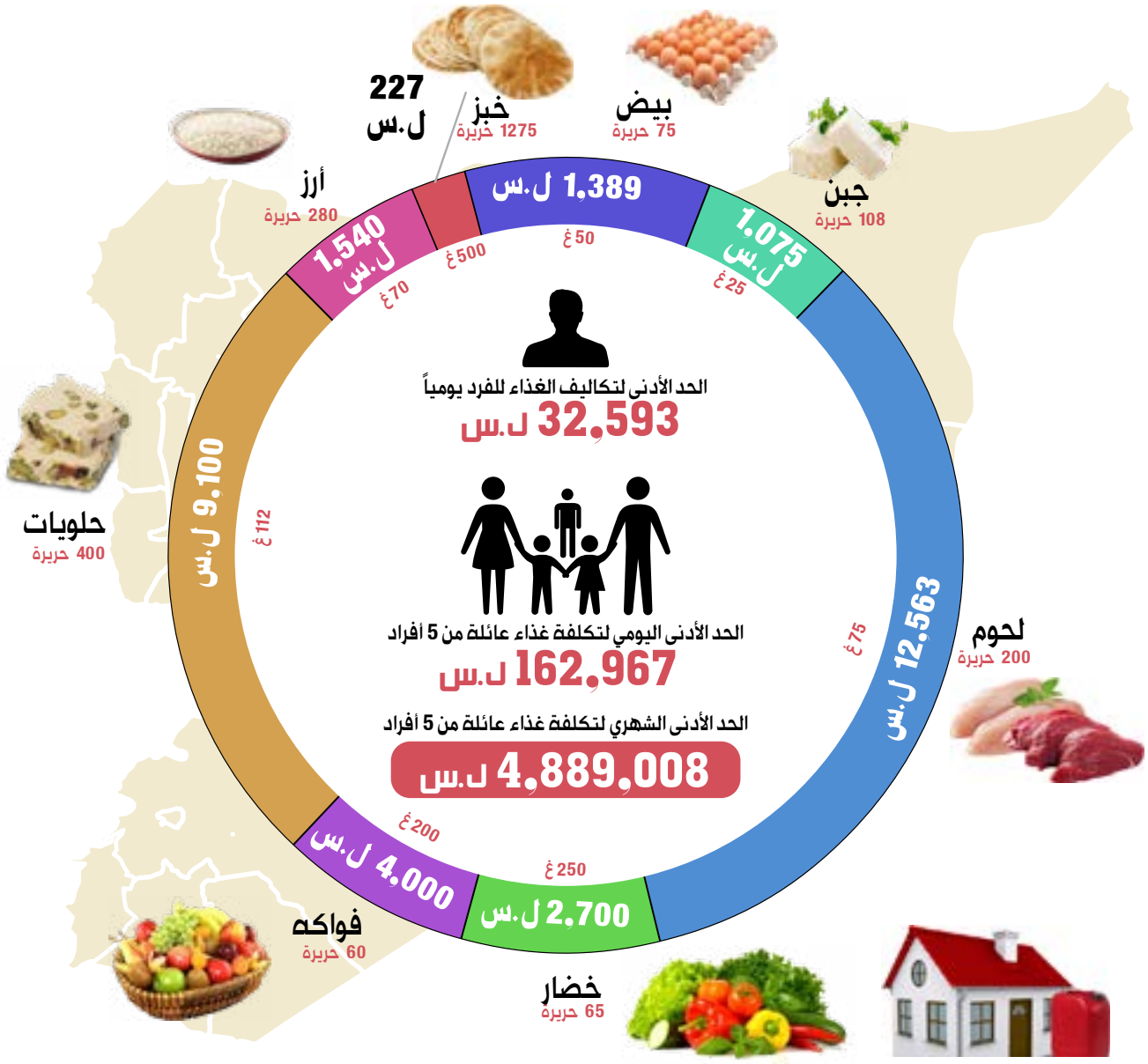

كلفة الحد الأدنى للغذاء الشهري للفرد الواحد مقابل الحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

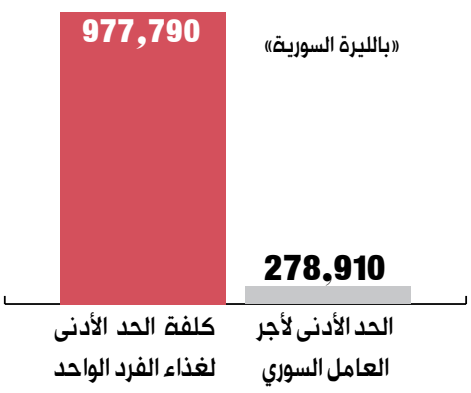

وسطي تكاليف معيشة أسرة والحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

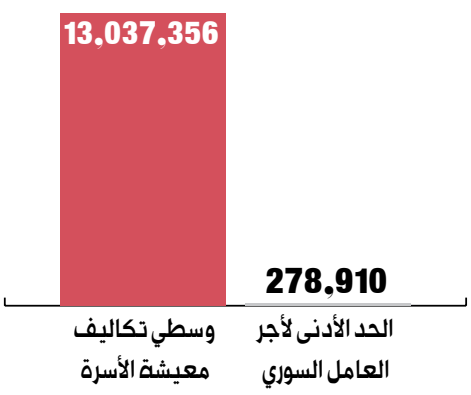

3,259,339 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

8,148,347 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

13,037,356 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ1,6

العقوبات الغربية فاشلة... وتشجعُ على تأسيس البدائل

لا تزال محاولات عزل روسيا وتدمير اقتصادها ونظامها المالي وعملتها تثبت فشلها شيئاً فشيئاً، ذلك على أرضية اتضاح الحقيقة الماثلة بأن هذا العالم الذي نعيشه لم يعد يتمحور حول الغرب وإملاءاته. حيث زادت العقوبات الاقتصادية من وحدة صفّ خصوم الولايات المتحدة، ودفعت نحو الأمام عمليات التنويع الاقتصادي التي تقوم بها دول عدة، بدافع حماية مصالحها الوطنية من خلال تقليل اعتمادها المطلق على الغرب.

■ ديمتري بالكوف

سرعت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من تغيّر المشهد العالمي. حيث كانت نتيجة العقوبات غير المسبوقة، أن روسيا قد انفصلت إلى حد كبير اقتصادياً عن أوروبا، بينما تحاول الولايات المتحدة تثبيت سيطرتها وهيمنتها على حلفائها في الناتو.

وفي ضوء تحرك العالم الأوسع خارج الناتو في الاتجاه المعاكس، فقد توحد أعداء الولايات المتحدة، وعملت الدول «المحايدة» أو «غير المنحازة» على تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وتنتهج نهجاً يتبنى التعددية القطبية.

والنتيجة اليوم، هي أن أوروبا بمعظمها لا تزال خاضعة لنظام الهيمنة الأمريكي، في حين أن بقية العالم يتحرك بسرعة كبيرة نحو نظام عالمي جديد قائم على كسر الهيمنة الأمريكية.

من «المساواة في السيادة» إلى «النظام القائم على القواعد»

تخلى صلح ويستفاليا في عام 1648، الذي وضع الأساس لما يعرف اليوم بـ«النظام الدولي الحديث»، عن تطلعات بعض الدول لنظام هيمنة يضمن مصالح الدول ذات القوة الأكبر. طالب النظام الناشئ بعد الصلح وقتها بالبراغماتية، لأن التحالفات الدائمة ستعيق القدرة على تحقيق التوازن بين الدول التي تطمح إلى الهيمنة.

تم ضمان «المساواة في السيادة» من خلال الابتعاد عن سنّ القوانين القائمة على الأعراف الاجتماعية المتنوعة التي كانت سائدة آنذاك، والتي خلقت سيادة متداخلة بين الدول، ومكّنت من اتخاذ القرارات التعسفية، حيث يمكن للدول الأكثر قوة أن تبرر الهيمنة التي تفرضها على غيرها.

واعتمد نظام ويستفاليا على اتفاقيات إجرائية تستند إلى قواعد موحدة تنطبق بالتساوي على الدول جميعها، وعلى قدم المساواة في السيادة، والتي أرست الأساس للقانون الدولي الحديث.

بعد ذلك، تمّ تقويض النظام العالمي الناتج في ويستفاليا بسبب مشاريع الهيمنة لجهات وازنة، مثل: نابليون وهتلر «المدفوع من نخب المال الغربية» والولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعلى مدى السنوات الـ30 الماضية، كانت واشنطن لاعباً يلهث وراء تقويض نظام ويستفاليا العالمي لتوازن القوى والمساواة في السيادة.

في أوروبا، انطوى ذلك على التخلي عن الاتفاقات الخاصة ببناء هيكلٍ أمني شامل لعموم أوروبا على النحو المبيّن في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة «1990»، لأن المبادئ الرئيسية لهذا الميثاق كانت تتحدث فعلياً عن أوروبا بدون خطوط فاصلة، وعلى أساس المساواة في السيادة والأمن غير القابل للتجزئة. وكان البديل المتمثل في العمليات المتواصلة لتوسيع الناتو مفيداً لتعزيز نظام الهيمنة الأمريكية القائم على عدم المساواة في السيادة. وتم استبدال مفهوم «المساواة في السيادة» بموجب القانون الدولي بمفهوم عدم المساواة في السيادة في ظل «النظام الدولي القائم على القواعد» حيث يمكن للغرب الجماعي الاستناد إلى القيم الليبرالية لتبرير التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول، والإطاحة بالحكومات، والغزو، وتغيير الحدود الدولية. حيث تتمتع الولايات المتحدة وحلفاؤها بالسيادة الكاملة، في حين تتمتع بقية دول العالم بسيادة محدودة.

كان «النظام الدولي القائم على القواعد» جذاباً للأوروبيين بدافع الوهم بإمكانية إقامة هيمنة مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تحت راية حلف شمال الأطلسي «الناتو» على الرغم من أن الغالبية العظمى من العالم لا تريد العيش تحت هيمنة الولايات المتحدة وعدم المساواة في السيادة في ظل «النظام الدولي القائم على القواعد».

العقوبات تعزز الهيمنة الأمريكية في أوروبا وتفشلها في باقي العالم

يعتمد التفوق العالمي للولايات المتحدة على الحفاظ على نظام تحالف الحرب الباردة، لأنه يضمن تبعية الحلفاء واحتواء الخصوم. لقد صاغ مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، زبيغنيو بريجنسكي، هذه الفكرة بشكل أكثر مباشرة، مؤكداً: أن متانة الهيمنة الأمريكية اعتمدت على القدرة على «منع التواطؤ والحفاظ على التبعية الأمنية بين التابعين، للحفاظ على القوى التابعة مطواعة ومحمية، ومنع البرابرة من الالتقاء».

أدت العقوبات الصارمة ضد روسيا– والهجوم على خطوط أنابيب نورد ستريم– إلى عزل روسيا إلى حد كبير عن أوروبا، وحلّ مخاوف واشنطن التاريخية بشأن التكامل بين الاقتصادين الألماني والروسي. وفي وقت لاحق، تمت استعادة انضباط الكتلة في أوروبا بعد سنوات من سعي الاتحاد الأوروبي إلى شراكة متساوية مع الولايات المتحدة، وأهداف مثل: «الاستقلال الاستراتيجي» و«الاستقلال الأوروبي».

رغم ذلك، كما أشرنا سابقاً، فإن عزل روسيا بهدف تدمير اقتصادها ونظامها المالي وعملتها فشل لأن العالم لم يعد يتمحور حول الغرب. والعقوبات الاقتصادية وحدت خصوم الولايات المتحدة، ورفعت من سعي دول أخرى للعمل وفقاً لمصالحها الخاصة دون الخضوع للإملاءات الخارجية.

انهيار الثقة بالغرب والتدافع نحو البدائل الآمنة

قيّدت العقوبات الغربية وصول روسيا إلى التقنيات الرئيسية والصناعات والبنوك ونظام الدفع SWIFT والتأمينات، وحتى الاستيلاء على أموال البنك المركزي الروسي. وأظهر الاستيلاء التعسفي على الأصول من الأفراد الروس دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، أن «سيادة القانون» التي تشدق بها الغرب غير موجودة عند اللزوم.

إثر ذلك، بدأت الثقة في إدارة الغرب للاقتصاد العالمي تنهار في مختلف أنحاء العالم. وقد أجبرت العقوبات والتهديدات بفرض عقوبات ثانوية بقية العالم على تطوير بنية تحتية اقتصادية دولية جديدة. حيث لم ينضم أكثر من 85% من سكان العالم إلى العقوبات، وبدلاً من ذلك كثفوا التكامل الاقتصادي فيما بينهم. وعلى هذا، فإن العالم يتدافع لتنويع سلاسل التوريد، والتكنولوجيات، والعملات، وأنظمة الدفع، وطرق التجارة، وأنظمة التأمين، وغير ذلك من مصادر أدوات القوة الاقتصادية الأساسية في الغرب.

في العالم الأحادي القطب، يمكن للعقوبات أن تخنق اقتصاد الخصم وتدمره، لكن العقوبات في عالم متعدد الأقطاب تنطوي فعلياً على التنازل عن حصة السوق لمراكز قوى أخرى. الطاقة مثلاً، هي شريان الحياة للصناعات، وعلى مدى عقود كانت الطاقة الروسية الرخيصة تغذي الصناعات الأوروبية. في المقابل، صدّرت أوروبا تقنياتها وسلعها الصناعية إلى روسيا. والآن، تعمل الطاقة الروسية الرخيصة على تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الآسيوية بدلاً من أن تفيد أوروبا.

يشير وضع الولايات المتحدة والغرب الجماعي إلى أن نظام الهيمنة الأمريكية قد انتهى

لقد عزلت أوروبا نفسها عن أسواق مهمة، وأصبحت أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة، في حين قامت بقية دول العالم بتنويع الترابط الاقتصادي، وبالتالي، كان بوسعها أن تؤكد قدراً أعظم من السيادة السياسية باعتبارها أقطاب مستقلة للقوة.

وبالتوازي مع ذلك، تعمل المؤسسات الاقتصادية الجديدة على توسيع عضويتها وتعميق كفاءاتها الاقتصادية. وقد تشكّل طابور طويل من الدول التي تسعى للانضمام إلى كل من منظمة شنغهاي للتعاون «SCO» ومجموعة بريكس. وعلى هذا النحو، يواصل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا زيادة اتفاقيات منطقة التجارة الحرة. وتشمل المؤسسات الدولية المذكورة أعلاه جزءاً كبيراً من سكان العالم وموارده واقتصاده وموارد الطاقة الأساسية.

العالم البديل قيد التشكل رغم محاولات الإبطاء الأمريكية

يتم تأسيس هيمنة أمريكية هشّة في أوروبا، على الرغم من أن بقية الدول تسعى لعالم متعددة الأقطاب، وتسعى إلى توازن القوى بين دول متساوية في السيادة.

لقد أضعفت العقوبات المفروضة على روسيا موقف أوروبا لأنها الآن في شراكة غير متكافئة للغاية مع الولايات المتحدة، وقلصت نفوذها في جميع أنحاء العالم، الأمر البعيد كل البعد عن الهيمنة الجماعية التي وعد بها التوسعيون في الناتو. وإساءة استخدام واشنطن لدورها المهيمن في الاقتصاد الدولي يجبر العالم على تنويع الترابط الاقتصادي، وبالتالي تقويض طموحات الهيمنة الأمريكية.

يشير وضع الولايات المتحدة والغرب الجماعي إلى أن نظام الهيمنة الأمريكية قد انتهى. ورغم أن هنالك الكثير من المشاكل التي يواجهها التكامل الأوراسي، وأن هنالك أخطاء سوف ترتكب، وأن بعض الخطط قد لا تترجم إلى أفعال، إلا أن العمليات قد بدأت لخلق عالم بديل عن عالم الهيمنة الأمريكية، وهو عالم حكماً لا يقوم على الهيمنة.

البحارة السوريون حقوق مهدورة وبلا نقابة!

يحتفل البحّارة عبر العالم في الخامس والعشرين من حزيران من كل عام بيومهم العالميّ الذي أعلنته المنظمة البحريّة الدوليّة.

■ مراسل قاسيون

إلا أن هذا الأمر لا ينسحب على السوريين منهم، والذين يعانون بالإضافة إلى أعباء مهنتهم ومخاطرها أعباءً من نوع خاص، منها العمل في سفن لا تراعي الشروط الإنسانية المتعلقة بهم، والاحتيال من قبل السماسرة، واستغلال مُلّاك ومستثمري قطاع النقل البحري «السوريين» الخاص، والعام «سابقاً».

واجبات بلا حقوق!

يمر هذا اليوم على البحارة السوريين كما كل عام في ظروف غير طبيعية وغير إنسانية، باستثمار ونهب مستمر لجهودهم وتعبهم!

ومع أنّ أجور البحارة بمختلف فئاتهم تعدّ الأعلى محلياً قياساً بأجور الموظفين وعمّال القطاع الخاص على البر، إلا أنّ أجورهم- وفق جدول أجور طواقم السفن الصادر عن المديرية العامة للموانئ- تبقى هي الأدنى عالمياً، والذي أصبح حجة يتمسك بها مُلّاك ومديرو السفن لعدم منح البحارة عقود عمل حقيقيّة، وليصبح حتى هذا الأجر المتفق عليه معدوماً، عدا عن العمل في ظروف مجهدة وقاسية بلا أجر بسبب أزمة مالية قد يمر بها المستثمر «المحمي بالقانون» دون أدنى حق بالمطالبة بالحقوق بسبب ما يلاقيه البحّارة من نبرات تهديد ووعيد بإنهاء العقد وخصم نسبة من الأجر كعقوبة، كما أتاحت له نهب ثلثي قيمة الأجر الشهري الحقيقي وتوزيع ما بقي «بالقطّارة»، تحت اسم «الشهرية» و«الإكراميّة»، والتي أصبحت كإبرة البنج المراد منها احتواء غضب البحّارة!

كل ذلك يجري في ظل انعدام رقابة حقيقيّة من نقابة حقيقيّة!

فعقد العمل البحري بالنسبة لمُلّاك ومستثمري السفن المحليين هو الإسفين الفعليّ لكبح أي محاولة لتحسين ظروف العمل أو لزيادة الأجر!

فهو يتيح للمستثمر ضرب البحارة «بيد القانون الحديدية» عن طريق إنهاء عقود عملهم تعسفياً، أو نقلهم دون الرجوع إليهم!

أما عن تلك العقود فهي غالباً عقود إذعان ورضوخ واستغلال للحاجة الشديدة للعمل والمرتبطة بالبحر، والذي يُفقد البحّار عبر القبول بها أغلب حقوقه!

وتجدر الإشارة إلى أن قاسيون سبق لها أن افردت مادة عن واقع البحارة السوريين بتاريخ 2020/11/1 بعنوان «البحارة السوريون بلا حقوق...»، ومما ورد فيها: «النبذ والرخص لم يقتصر على تطنيش وغياب دور الدولة، أو تغيّبها، بل تعداها إلى الحرمان من وجود نقابة تقوم بتمثيل دور حقيقي للعاملين السوريين في البحر، بالإضافة إلى ازدهار عمل السماسرة الذين يتقاضون مبالغ عالية بالنسبة للدخل، فأقل ما يُدفع هو مرتب شهر، حسب الرتبة، ومن ثم الاحتكار الواسع للعمالة ومنع تشغيل الجيل الجديد».

ما هو الحل إذاً؟!

حال البحارة السوريون كحال السفن التي تصارع الرياح العاتية لتكمل سيرها، فإذا كانت أشرعتها قويةً بالقدر الكافي تتمكن من شق عباب البحر، أما غير ذلك فإن مصيرها ستتقاذفه الرياح!

والحل هو تشكيل نقابة حقيقية تدعم حق البحارة السوريين في ظروف عمل لائقة في كل جانب من جوانب عملهم ومعيشتهم، بما في ذلك ضمان ما يلي:

تحديد الحد الأدنى للسن.

الالتزام باتفاقيات العمل.

تحديد ساعات العمل والراحة.

الالتزام بدفع الأجور والتعويضات بمواعيدها.

ضمان الحق بالإجازة السنوية مدفوعة الأجر، والعودة إلى الوطن.

ضمان الرعاية الطبية على متن السفينة.

الحق باستخدام خدمات الإقامة والطعام والتموين.

ضمان حماية الصحة والسلامة والوقاية من الحوادث.

وغيرها الكثير من الحقوق المهدورة، والتي لن تتحقق إلا بوعي البحارة الحقيقي لواقعهم ولظروف عملهم، وللفرز الطبقي الذي أنتجته القوانين المنحازة كلياً إلى طرف المستثمر وبالضد مع مصلحة البحّارة، وصولاً إلى تشكيل نقابتهم الخاصة التي ترعى وتضمن حقوقهم بالقدر الكافي!

خبر عام وتعليق هام... مشروع قانون خاص بالمعلمين!

يقول الخبر: وزير التربية من تحت قبة البرلمان: نعمل على مشروع قانون خاص بالمعلمين والمعلمات منفصل عن «القانون الأساسي للعاملين في الدولة» يتضمن كل القواعد القانونية المتعلقة بهم إلى جانب الترقيات والتعويضات، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشتهم والارتقاء بالعملية التربوية.

تعليق: ما فينا نقول إلا الله يجيرنا من القوانين والتشريعات الجديدة... فإذا كان القانون الجديد ح يقتصر ع الترقيات والتعويضات على انها تحسين لمستوى معيشة المعلمين من دون ما يصير تعديلات على الأجور وزيادتها بشكل منصف... فالنتيجة ح تكون من سيئ لأسوأ بالنسبة لقطاع التعليم بالمدارس الرسمية... طيب من باب الشفافية نورونا بحيثيات مواد القانون بالحد الأدنى قبل ما تقع الفاس بالراس!!

يقول الخبر: رئاسة مجلس الوزراء: استعراض الدراسة التحليلية المعدة من قبل وزارة التنمية الإدارية حول مفاضلة فرز المهندسين للعام 2023-2024 وأعداد الشواغر التي لم يتقدم لها أي من المهندسين المفرزين وتركزها حسب المحافظة، ونسبة استيفاء كل جهة عامة من الاحتياجات المطلوبة، وتوزع الشواغر المتبقية بعد صدور نتائج المفاضلة.

تعليق: لك أي دراسة تحليلية رسمية ما ح تحل المشكلة... لأن من الطبيعي انو يكون في شواغر كتيرة ما حدا تقدم عليها... لأن الرواتب الرسمية الهزيلة بتطفّش وما بتستقطب... وطالما بقيت هيك ح تزيد الشواغر بمؤسسات الدولة سنة بعد سنة... ويمكن بعد كم سنة ما يبقى فيها حدا!!

يقول الخبر: انطلقت في مدرج جامعة دمشق أعمال ورشة العمل الحوارية التي تقيمها وزارة التنمية الإدارية، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت عنوان «تحديات العمل المؤسساتي في سورية وآفاقه المستقبلية».

تعليق: لك ما في أكتر من ورشات العمل اللي بتعملها الحكومة... وكل مرة بعنوان ومضمون شكل... بس ولا مرة شفنا نتائج إيجابية بعد هالورشات وبتبقى حكي بحكي مو أكتر... وبحال كان في نتائج فبتكون سلبية غالباً!!

يقول الخبر: أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأنّ الخطوات التي تمّ ويتم العمل عليها بشكل مشترك ودقيق لتطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سيتم استكمالها من خلال العمل على إيجاد بيئة محفّزة لنمو المشروعات.

تعليق: بعد كل التهليل بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة خلال السنين الماضية... ولسا لهلأ ما تم استكمال الخطوات الخاصة بها... ولا البيئة المحفزة لها... يعني واضح انو الحكومة متمهلة كتير... يمكن لأنها بتعرف أنو هي المشاريع الصغيرة بدون مشاريع كبيرة ما بتمشي وح تبقى هية وقلتها... مو هيك؟!!

يقول الخبر: رئاسة مجلس الوزراء: آلية فتح «حساب مصرفي» هي إجراء بسيط وميسّر والأعباء المالية المترتبة عليها زهيدة جداً، حيث لا تتطلب سوى حضور المستفيد من الدعم مع بطاقته الشخصية إلى المصرف، وتم توجيه المصارف كافة والعاملة في سورية لتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات الممكنة لتيسير العملية.

تعليق: الحكي بالنسبة للحكومة كتير سهل وبسيط... لك حضور المستفيد للمصرف يعني تعب وزحمة مواصلات غير الزحمة بالمصرف... والأعباء المالية لفتح الحساب المصرفي مو قليلة كمان... بالمصارف العامة بتكلف الشغلة 15 ألف ليرة بالحد الأدنى... وبالمصارف الخاصة بتكلف لا يقل عن 30 ألف ليرة... بس شو تعمل الناس... حاكمك وظالمك!!

قطع الكهرباء في سورية وآثاره المادية والنفسية

تقول المعلومات الإحصائية المتوفرة بأن الحاجة إلى الكهرباء ارتفعت لتحتل المرتبة الثالثة على قائمة أولويات الحاجات الملحة لدى السوريين اعتباراً من العام 2021 على الأقل، وذلك مباشرةً بعد الحاجة إلى الغذاء التي احتلت المرتبة الأولى، والحاجة إلى الدعم المعيشي التي احتلت المرتبة الثانية. وهذا الترتيب بحسب ما أفاد به 47% من المقيمين في سورية، و39% من العائدين بعد التهجير، و37% من النازحين داخلياً القاطنين خارج مخيمات النزوح الداخلي في سورية.

■ د. اسامة دليقان

هذه الإحصائية كانت قد نشرت في تقرير صادر في آذار 2022 عن «الفريق القُطري للاستجابة الإنسانية في سورية» التابع للأمم المتحدة وتحت عنوان «الوصول إلى الكهرباء والاحتياجات الإنسانية».

وبحسب بيانات البنك الدولي «الذي يستمر الخضوع لتوصياته الليبرالية الإجرامية رغم اعترافاته هو نفسه بعواقبها» فإنّ الفجوة بين تأمين الدولة للكهرباء وتزايد حاجة المستهلكين لها كانت في تزايد بالأساس حتى قبل الأزمة، وبينما كانت نسبة «كهربة البلاد» أي التغطية بالخدمة في سورية هي 93% عام 2010، ونسبة الوصول إليها 100% في المناطق الحضرية، و83% في الأرياف، فإنّ الوضع تدهور بشكل كبير بحلول العام 2021 «آخر عام درسه التقرير المذكور». ولا شكّ بأنّ التدهور مستمر ومتسارع بعد ذلك أيضاً وحتى اليوم.

وبحسب التقرير صار استهلاك الكهرباء من مولدات الدولة «القطاع العام» 15% فقط مما كان عليه عام 2010. وبحسب «تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات» MSNA الصادر عن الأمم المتحدة أيضاً عام 2021 قالت 59% من العائلات المستطلعة في سورية إنّ المتاح وسطياً من الكهرباء بات أقل من 8 ساعات يومياً، وقال 30% منهم بأنها أقل حتى من ساعتين يومياً في بعض الأحيان «بالنسبة لهذين الرقمين لم يذكر التقرير مصدر الكهرباء إن كانت من القطاع العام أم الخاص أم من كليهما».

وذكر التقرير عدة عواقب على خدمات أساسية وحيوية للناس بسبب هذا القطع الكهربائي، وفي رأس القائمة كان التأثير على التزود بالمياه للأغراض المختلفة: «انقطاعات الكهرباء أثرت على كل من إنتاج وتوزيع مياه الشرب في البلد...» مما اضطر السكان إلى شراء المياه بتكاليف باهظة وخاصة في الأرياف، ولا سيما أن تزويد المياه إلى المنازل عبر شبكة المياه انخفض في بعض المناطق إلى مرة واحدة فقط كل 15 يوماً.

وإضافة للمياه، من المجالات الهامة الأخرى التي تضررت بسبب قطع الكهرباء وغيابها: التعليم، والصحة، والأمن الغذائي والزراعة، والسكن اللائق «حيث قالت تقديرات أممية بأنّ قرابة 6 ملايين سوري داخل البلاد بحاجة لدعم يتعلق بتأمين المأوى». هذا إضافة للتأثير على الاتصالات واللوجستيات الأخرى، وخاصة بحالات الطوارئ.

كانت هذه الملامح العامة للتأثيرات المادية المباشرة، ولكن هناك أيضاً تأثيرات نفسية لانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، يمكن رصد بعضها فيما يلي أدناه بحسب بعض الدراسات النفسية العالمية.

التوتر النفسي

تذكر عدة مصادر للأدبيات العلمية النفسية المنشورة حقيقةً من الحقائق التي قد يكون السوريون اليوم من بين أكثر شعوب العالم دراية وتجربة بها، ألا وهي أنّ العيش دون وسائل الحياة العصرية الحديثة، وخاصة دون كهرباء، أو مع كهرباء شحيحة بالكاد تكفي لتشغيل متطلبات هذه الحياة، يمكن أن يؤدي إلى الكثير من الكرب النفسي والأمراض النفسية. ومن الأجهزة الكهربائية الضرورية للعيش في الطور الأدنى من الحضارة في القرن الحادي والعشرين أجهزة مثل: البراد – الغسالة – المروحة – السخان – الفرن الكهربائي – الخلّاط – التلفاز – الإضاءة الكهربائية – الكمبيوتر... إلخ.

وعلى سبيل المثال درست إحدى المنشورات العلمية النفسية تأثير انقطاع التيار الكهربائي بعد إعصار كاترينا الذي ضرب بورتو ريكو في أيلول 2017 وتسبب بانقطاعات كهربائية لأسابيع. ومما لاحظته الدراسة انتشار القلق بين الناس لأسباب مثل الخوف على تلف الأطعمة وفسادها دون تبريد، وعدم الوصول الكافي للمياه سواء للشرب أو للاستحمام والنظافة، وتعطل الأعمال وإقفال أماكن العمل، مما جعل العائلات العاملة في توتر نفسي شديد بسبب فقدان الأجور. فكيف هي التأثيرات إذاً في بلد يعاني من غياب الكهرباء لسنوات ما عدا سويعات منها يومياً؟ وخاصةً أنّ البدائل التي تعرض على الناس هي الخصخصة والخدمة السيئة الباهظة مع السعي لمزيد من نهبهم وإرهاقهم بتكاليف فوق استطاعة الأغلبية العظمى منهم.

لا يقتصر تأثير الانقطاعات الطويلة للكهرباء على العواقب المادية بل ويزيد كذلك من الاضطرابات والأمراض النفسية في المجتمع

العزلة الاجتماعية

تقول دراسات نفسية أيضاً إنّ فئة المسنين معرضون بشكل أكبر للمخاطر من جراء الانقطاعات الكهربائية الطويلة: «انقطاع الطاقة الذي يسبب انقطاع التواصل قد يسبب العزلة الاجتماعية، وخاصة لدى المسنين، ويسبب التوتر الذهني». وسواء بالنسبة للمسنين أو الشباب والنساء والأطفال في المناطق النائية، يكون هناك خوف من فقدان التواصل الاجتماعي. هذا عدا عن مخاوف التعرض لمخاطر أمنية واعتداءات، كالسرقة أو هجوم جسدي أو الجريمة عموماً وغير ذلك...

إدمان المخدرات

كان لافتاً للانتباه بشكل خاص أنّ إحدى الدراسات النفسية أفردت فقرة خاصة من الفقرات التي عددتها لعواقب قطع التيار الكهربائي لفترات طويلة لإحدى المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تتفاقم بسببها؛ ألا وهي إدمان المخدرات. وبالطبع هذا يحمل أهمية خاصة جداً في بلدنا سورية، التي تعاني من هذه المشكلة المتفشية بتضافر عوامل الأزمة الاقتصادية–السياسية والبطالة والانهيار، واستغلالها من قبل مجرمي الحرب وبعض مافيات الفساد الكبير المتاجر بهذا النوع من السلع السامّة السوداء، ولذلك يبدو أن من مصلحة تجار ومروّجي المخدرات في سورية إبقاء البلاد بلا كهرباء لأنّ هذا يزيد إمكانية ترويج بضاعتهم وزيادة أرباحهم.

تقول إحدى الدراسات ما يلي: «من دون كهرباء، تصبح نشاطات الناس الترفيهية أو الممتعة محدودة. حيث يتم قطع سبل شائعة للتسلية والاسترخاء، مثل التلفاز أو الإنترنت أحياناً والألعاب وغيرها... وفي بعض الأحيان وبدلاً من العثور على بدائل صحية، ينزلق الناس الذين يمرون بانقطاعات طويلة للتيار الكهربائي إلى أنماط من إدمان المواد المخدرة. وحتى الذين يكون لديهم مشكلات إدمانها مسبقاً وتخلّصوا منها، قد يعودون بهذه الظروف إلى الإدمان من جديد، وتزداد حالتهم سوءاً. وتبين الدراسات بالفعل زيادة الحالات الإسعافية في المستشفيات، الناجمة عن إدمان المخدرات، خلال فترات الانقطاع الشامل للتيار الكهربائي».

اضطرابات المزاج

الناس الذين يعانون من اضطرابات المزاج قد يتأثرون بشكل كبير بانقطاعات الطاقة. وأحد الأسباب يتعلق بأنّ ضوء الشمس الطبيعي بالأساس يعمل كواحد من أفضل محسّنات المزاج، ويبدو أن البشر المتحضّرين في عصر ما بعد بالكهرباء باتوا يربطون تحسن المزاج أيضاً بالأنوار الاصطناعية الكهربائية في منازلهم أو أماكن أنشطتهم وأعمالهم، مما يعطي رافعة عاطفية مهمة لكثير من الأشخاص قد تنتشلهم من الوقوع في الاكتئاب أو اضطرابات نفسية أخرى. فمن دون أنوار كهربائية، قد يعاني المرضى المصابون بالأصل باضطرابات المزاج، من تفاقم حالتهم سوءاً، والميل إلى الغمّ والقلق والاكتئاب.

«إسرائيل»... تصعيدٌ جديد أم تمهيد للتراجع؟!

يبدو للوهلة الأولى كما لو أن الوضع الميداني في قطاع غزّة أو على خطوط الاشتباك مع حزب الله ثابتٌ لا يتغير، إلا أن جملة من التفاعلات تتسارع لتفرض نفسها على المشهد، وتثبّت جملة جديدة من الخسائر السياسية التي لحقت بالكيان والولايات المتحدة الأمريكية، الظرف حساس وخطر بلا شك، لكن قراءة متأنية لما يجري ترسم صورة مختلفة جذرياً.

■ علاء أبوفرّاج

يكاد الحديث لا يتوقف عن احتمال نشوب مواجهة أوسع بين جيش الاحتلال وحزب الله في جنوب لبنان، بل إن العديد من المنابر الإعلامية بدأت تقول: إن العد التنازلي بدأ فعلاً، لكن خلف هذا الضجيج الإعلامي هناك صرخات صهيونية مذعورة.

كيف يقدرون الموقف الحالي؟

نشر «معهد دراسات الأمن القومي [الإسرائيلي]» تقريراً موسّعاً قدّم من خلاله صورة شاملة للمشهد الحالي، وعبّر بدقة عن الأزمة التي تعيشها «إسرائيل»، إذ شرح أن خطة «السيوف الحديدية» قامت منذ البداية على مبدأ يتناقض مع العقيدة الأمنية لـ «إسرائيل» كون الحرب عُدّت لتكون طويلة الأمد، وأن خطة كهذه لا تأخذ بعين الاعتبار بديهيات أساسية، مثل: أن «إسرائيل» ليست «قوة عالمية ذات جيش مهني نظامي هائل الحجم» بحسب ما جاء في التقرير، بل هي «دولة» صغيرة تعتمد على قوات احتياط يشكلون في الوقت نفسه أحد أهم مكونات الاقتصاد، الذي سيتأثر بشكل كارثي في حال استدعاء هذه القوات لفترة طويلة.
في الوقت نفسه أشار معهد الدراسات إلى اعتماد الكيان بشكل كلّي على سلاسل توريد عالمية في دعم الاقتصاد والمجهود الحربي، وأن أي اضطراب فيها سيكون ذا تأثير كبير على جوانب استراتيجية.
قضايا أخرى كانت حاضرة كأزمة الحكم الواضحة، والعزلة الدولية المتزايدة، قدّمت بمجموعها للموضوع الأساسي، وهو «إمكانية الدخول في حرب جديدة مع حزب الله» التي ظهرت بوصفها خطوة غير محسوبة النتائج، ولا يمكن تحقيقها ضمن الظرف الحالي، وخصوصاً أن حرب كهذه لا يمكن البدء بها ما لم تكن هناك تغطية أمريكية، وهي موضوع مستبعد.

حقيقة الموقف الأمريكي

في الواقع، يظهر الموقف الأمريكي واضحاً، إذ نبّه رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال تشارلز براون إلى أن «حزب الله يمتلك قدرات شاملة أكبر من حماس» وحذّر أن إيران ستقدم دعماً واسعاً للمقاومة اللبنانية قد «يثير صراعاً أكبر في المنطقة ما يمكن أن يهدد وجود القوات الأمريكية في الشرق الأوسط» ووصل الجنرال للاعتراف بأن «قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن [إسرائيل] من هجمات حزب الله قد تكون محدودة، أكثر من قدرتها على المساعدة التي قدمتها في أثناء هجوم إيران على [إسرائيل] في نيسان الماضي» موضّحاً، أن قصر المدى بين لبنان و«إسرائيل» سيزيد من صعوبة الموقف.
ينسجم هذا الموقف مع التقديرات التي أثبتتها الأشهر الماضية، القائلة بأن الولايات المتحدة تعمل على ضبط حدود الصراع، أملاً في أن يؤدي إلى انفجارات في المنطقة، وهو ما يختلف جذرياً عن تورّط واشنطن بصراع كبير يكبّل قدرتها على الحركة إلى حد كبير على الساحة الدولية في لحظة حساسة ومصيرية.

هل كشف نتنياهو كلمة السر؟

الأمثلة على حجم التهديد الذي يمكن أن يلحق بالكيان في حال أقدم على مغامرة بهذا الحجم تبدو جليةً، حتى وإن انخرطت الولايات المتحدة بشكل مباشر في تأمين مظلة دفاعية فلن يغير ذلك الكثير، ما يجعل للأصوات المرتفعة داخل «إسرائيل» معنىً مختلفاً، فهناك قناعة أن «الإذلال من طرف حزب الله بات أكبر من أن يحتمل» إلا أنّ وضع «إسرائيل» والظرف الدولي الحالي لن يساعد في فتح هذه الجبهة، ويعلم قادة الكيان يقيناً، أن تخفيف حدة المواجهات في الشمال مرهون بتقديم تنازلات كبرى في غزّة تصل حد القبول بشروط المقاومة الفلسطينية لوقف الحرب، لكن إعلان من هذا النوع سيكون له أثر سياسي كارثي في «إسرائيل»، لذلك يجري إما لتراجع أو لمناورة أخيرة، فبحسب تصريحات لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قال فيها: إن «المعارك في رفح على وشك الانتهاء» لكنّه وضّح في الوقت نفسه، أن انتهاء المعارك لا يعني نهاية الحرب! بل «المرحلة العنيفة منها» وسيتم على إثر ذلك إرسال قوات إضافية إلى الشمال، ولكن «لأغراض دفاعية بشكل رئيسي» وهو ما يضعنا أمام احتمالات جديدة، مثل: أن يحتفظ جيش الاحتلال ببعض النقاط داخل غزّة دون اتفاق لوقف إطلاق النار، ويسعى إلى ضبط الوضع في الشمال لا تصعيده، مع زيادة في حجم التواجد العسكري هناك، ما يمكن أن يظهر كإنجاز ملموس على الأرض، لكن ذلك يظل مرهوناً بقدرة الاحتلال على الاحتفاظ بتلك النقاط القليلة في القطاع، فالمقاومة الفلسطينية هناك عازمة على إدامة الاشتباك حتى الوصول إلى اتفاق مرض، وهناك عقبة ثانية أمام هذه الخطة، ترتبط بأن المقاومة اللبنانية تحاول قطع الطريق أمام أي تفاهم ثنائي لتخفيف الضغط في الشمال، ما يجعل الكيان مضطراً للبحث عن الطريق الأمثل للقبول بوقف إطلاق النار وقبول الشروط الفلسطينية الجوهرية.

قضايا الشرق

الشرق الأوسط في المناظرة الأمريكية

بدا للوهلة الأولى أن ملف الشرق الأوسط في المناظرة بين الرئيس الحالي جو بايدن والسابق دونالد ترامب جرى اختزاله في السؤال البسيط: «من يؤيد إسرائيل أكثر؟» والحقيقة أن التوصيف يحمل بعض الدقة، لكن الواقع أن المرشحين للرئاسة قدّما أجوبة مختلفة!

حاول بايدن القول بأنه «لا يريد لهذه الحرب أن تستمر» وحّمل حماس مسؤولية عدم الوصول إلى اتفاق، ولم يفوّت الفرصة بأن يذكّر بأنّه طرح مبادرة تهدف حسب زعمه لوقف إطلاق النار، وأشار إلى أنّه قدّم السلاح الذي تحتاجه «إسرائيل»، مكرراً الدعوات الأمريكية الفارغة لضرورة أن «تأخذ تل أبيب المدنيين في الحسبان»، بينما تحدّث الرئيس السابق بشكل مختلف، قائلاً: «[إسرائيل] هي التي تريد مواصلة الحرب، ويجب أن نتركها تفعل ذلك حتى تتمكن من إنجاز مهمتها».

تكثيف الحديث بهذا الشكل يظهر أن كلا الرئيسين تعامل مع التقاعس عن دعم «إسرائيل» بمثابة جريمة ينبغي إنكارها أوّلاً، وتقديم البراهين على «براءته» منها ثانياً. لكن ما يثير الانتباه حقاً، هو أن ترامب لم يسع للمراوغة، بل قال ما قاله دون أدنى تردد، بينما حاول بايدن تقديم نفسه كـ «رسول للسلام».

في الحقيقة، تنسجم الإجابتان مع السياسة التي يمثّلها كلٌ من المرشحين، فالإدارة الأمريكية الحالية تأمل أن تظل تتمتع بدور «الوسيط» في الملف الفلسطيني، فالدعم الذي يحصل عليه الكيان يجب أن يترافق مع عبارات فارغة وزيارات مكوكية لأرفع المسؤولين الأمريكيين، أي يجب أن يترافق مع كل أنواع الحركة التي يمكن أن تعطي انطباعاً بوجود «موقف أمريكي متوازن إلى حد ما».
أما بالنسبة لترامب، فقد ارتبطت سياسته في هذا الخصوص بسلوك وصفه البعض بأنه «أخرق» مثل: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالجولان المحتل «كجزء من [إسرائيل]» وصولاً للقول بأن الولايات المتحدة يجب أن تترك جيش الاحتلال ليكمل ما يفعله في غزّة، ما يعني بالمحصلة أن ترامب لا يرى في الغالب أي جدوى من مسرحية الوساطة الأمريكية في ملف القضية الفلسطينية، بل يرى فيها مشكلة ينبغي أن تترك للآخرين، ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يشكل عامل إرباك كبير، وخصوصاً أن خطوات كهذه تعني إعلان صريح من الولايات المتحدة برفض قرارات الشرعية الدولية.

سواء عاد ترامب إلى البيت الأبيض، أو احتفظ بايدن بمنصبه، ذلك لن يُغير جوهر المسألة، فإن استئثار الولايات المتحدة بدور الوسيط الأساسي كان معيقاً لإيجاد حلول حقيقية، وعلى هذا الأساس بات انتزاع هذا الدور منها مسألة ملحة وممكنة.

من كينيا «رحّبوا بجيل التغيير»

شهدت كينيا الأسبوع الفائت في عدد من ولاياتها احتجاجات ضد مشروع موازنة 2024، فالضغوط الاقتصادية تتزايد على البلد الإفريقي المثقل بالديون، التي بلغت 70% من الناتج المحلي الإجمالي! وفي محاولة لاحتواء الموقف، أعلن الرئيس أنّه «سمع صوت الشعب» فهل تهدأ الاحتجاجات؟

■ كنان دويعر

كان الرئيس وليام روتو المنتخب عام ال 2022 قد أعلن برنامجاً «مناصراً للفقراء وزيادة فرص العمل»، لكنّه على ما يبدو لم يحرز أي تقدم في تخفيض تكاليف المعيشة، بل على العكس، إذ اصطدم بمطالب المؤسسات الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي الذي وافق في عام 2021 على قرض بقيمة 2,34 مليار دولار لكينيا ليكون الهدف المعلن منه «إنعاش النمو في الاقتصاد بعد الصدمة المرتبطة بجائحة كورونا، والحد من نقاط الضعف المتعلقة بالديون، من خلال ضبط أوضاع المالية العامة لعدة سنوات، عبر زيادة الإيرادات مع التحكم في النفقات».

فالصندوق الدولي يفرض شروطه على البلاد لأجل خفض الإنفاق وزيادة القاعدة الضريبية، وكان قرار السلطات هو الخضوع لتلك المطالب، وتمرير مشروع الموازنة في البرلمان بقراءتين رغم الرسائل الشعبية التي كانت واضحة، بأن قرار الموازنة لن يمر، ولن يخدم الاستقرار في البلاد، ولكن إصرار البرلمان الموافقة على المشروع وتمريره للرئيس لكي يقره أطلق شرارة بدء الاحتجاجات.

«الصولجان بيد الشعب»

انطلقت الاحتجاجات في العاصمة نيروبي ومجموعة من الولايات الأخرى منددة بخضوع الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي، حيث رفع المحتجون لافتات «كينيا ليست فأر تجارب لصندوق النقد الدولي»، ورافضة للضرائب الجديدة على الخبز وزيت الطهي والتحويلات المالية، ومجموعة واسعة من السلع والخدمات في محاولة للحصول على مبلغ 2,7 مليار دولار. وقد حاولت الحكومة ومجلس النواب المناورة لتلغي بعض الضرائب، ولكن لم تفلح هذه الألاعيب في التأثير على المتظاهرين الذين استمروا في حركتهم واقتحموا البرلمان واستولوا على الصولجان، رمز الشرعية والسيادة الوطنية في رسالة واضحة بأن السلطة يجب أن تكون في يد الشعب.

الحكومة استخدمت العنف ضد المحتجين، وقتلت 23 شخصاً، وبلغ عدد الجرحى 30 جريحاً، بحسب تصريح نقابة أطباء كينيا. رغم القمع الدموي أصر المحتجين في جميع دعواتهم على سلمية احتجاجاتهم، وبأنهم لن ينجروا للعنف، وذلك رغم غياب قيادة سياسية للاحتجاجات، وعدم انخراط أحزاب المعارضة التقليدية فيها.

الشريحة الأكبر من المشاركين كانت من الشباب، الذين يطلقون على أنفسهم اسم «الجيل الأخير» أو «جيل التغيير». هؤلاء الشباب هم فئة من المتعلمين، وأصحاب خبرات خاصة في المجال التكنولوجي، إذ أفشلوا محاولة الحكومة قطع الانترنت عن البلاد بعد أن أعاد هؤلاء الشباب الشبكة للعمل، وكان لمجموعة منهم الفضل في نشر تفاصيل الاتفاق مع الإدارة الأمريكية في زيارة الرئيس الكيني الأخيرة إلى الولايات المتحدة، وغيرها من التفاصيل الحكومية، التي تحوّلت إلى إشارة للقائمين على السلطة، بأن الشعب يعرف ما تحاول الحكومة إخفاءه، هذا بالإضافة إلى تعاطف المحتجين والناشطين الأبرز من جيل التغيير مع القضية الفلسطينية بما يتناقض مع موقف الرئيس، الذي زار حائط المبكى في الأراضي المحتلة في بداية السباق الرئاسي.

«رحّبوا بجيل التغيير»

في بيان تداوله المحتجون، وجه شباب كينيا رسالة إلى سفراء الدول الأجنبية، والمقصود الدول الغربية كما يتضح من نص الرسالة، حيث جاء في بعض أجزائها ما يلي:

«لم تكونوا على قدر المسؤولية عندما كنا بحاجة لكم، واليوم تقدمون أنفسكم كأصدقاء وشركاء، نحن نعرف بأنكم السبب الرئيسي في المشاكل التي نواجهها، وقد فرضتم علينا قروضاً لم نوافق عليها، أرسلتم 400 شاب إلى هاييتي للموت، قادتنا الدمى، قدموا الكثير من التنازلات لإرضائكم. فلترحّبوا بجيل التغيير، التحديات التي نواجهها اليوم نابعة من قراراتكم الجماعية والتاريخية المختلفة، مثل: تقسيم إفريقيا وإنشاء حدود لا معنى لها في القارة. لقد حافظ القادة الحاليون على الإرث الذي خلّفه الاستعمار، وتمسكوا بشكله الحديث». واختتمت هذه الرسالة بأسئلة حاسمة:

هل مارستم المشاركة المدنية أثناء فترة الاستعمار؟ لا، هل دعوتم إلى ضبط النفس لتشجيع الحلول السلمية؟ لا. لذا «أرجوكم أن تعذرونا ونحن نعيد ترتيب بلادنا».

العلاقات مع الولايات المتحدة أدت إلى توريط كينيا في ملفات شائكة لا ترتبط بمصالحها الحقيقية

موقف مجلس الحكماء

يعتبر مجلس الحكماء في كينيا «حراس الوطن الروحانيين» وهم مجموعة من الحكماء يقطنون جبل كينيا ولديهم نفوذ واسع جداً ضمن المجتمع الكيني، ولا يتدخلون في القضايا السياسية ما عدا تلك المتعلقة بمصير البلاد، لذلك قاموا بالصلاة والصيام نصرة للشباب الكيني و«ليحل غضب الله على خائن الأمانة». وقال نائب رئيس مجلس الحكماء «موثوغا وا كيرندي»: «نحتاج للسلام في البلاد، ونطالب أطفالنا إيقاف استخدام القوة التي لديهم في الوقت الحالي، وأقول لكم: لقد نجحتم وأبلغتم الرسالة للرئيس وقد تراجع عما كان سيفعله، نأسف عن أبنائنا وأحفادنا الذين سقطوا في مواجهات يتحمل مسؤوليتها الرئيس والمفتش العام».

كينيا حليف رئيسي خارج الناتو

سعت واشنطن إلى تعزيز حضورها في كينيا، ففي زيارة الرئيس الكيني وليام روتو إلى الولايات المتحدة، وهي الأولى لرئيس إفريقي منذ ما يقارب الـ 15 عاماً، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عزمه منح كينيا صفة «حليف رئيسي من خارج حلف الناتو» لتكون بذلك أول دولة من جنوب الصحراء الإفريقية تنال هذه الصفة.

وتهتم الولايات المتحدة بهذا البلد لعدة أسباب، تتعلق بموقعه الجيوسياسي وقربه الجغرافي من ملفات ساخنة في السودان وإثيوبيا والبحر الأحمر ورواندا والصومال، كينيا التي تحوي قاعدة عسكرية أمريكية الهدف المعلن لنشاطها هو محاربة الإرهاب في الصومال، تحاول أيضاً أن يكون لها حضور إقليمي أكبر، فقد كان لها دور في اتفاق هش في بريتوريا الذي أنهى الصراع في الشمال وإثيوبيا في إقليم تيجراي، وبعد ظهور أنباء عن إمكانية إنهاء الوجود الأمريكي في القاعدة في جيبوتي، سعت كينيا لاستقبال هذه القوات. ترغب واشنطن من خلال هذه العلاقات تحصين علاقاتها مع كينيا بوجه تعاظم النفوذ الصيني هناك، وخوفاً من حدوث تقارب أكبر مع روسيا والصين كحال باقي الدول الإفريقية، من خلال تقديم بعض «المميزات والهدايا» العسكرية والأمنية والسياسية.

العلاقات مع الولايات المتحدة أدت إلى توريط كينيا في ملفات شائكة لا ترتبط بمصالحها الحقيقية، وهو ما أشارت له رسالة «جيل التغيير» فالحكومة في كينيا عقدت اتفاقاً مع الولايات المتحدة، أرسلت بموجبه جنوداً إلى هاييتي، لكن المنافع من العلاقة مع الصين مثلاً كانت قوية إلى تلك الدرجة التي لم يستطع النظام القائم تجاهلها، وتعتبر كينيا عقدة أساسية في مشروع الحزام والطريق الصيني، وعلى هذا الأساس بنت الصين سكة حديد نيروبي ومومباسا، وهو أكبر مشروع بنية تحتية في البلاد منذ الاستقلال، بالإضافة إلى استهداف عدة مشاريع للبنية التحتية.

الأحداث الأخيرة هي حلقة جديدة من سلسلة أحداث في إفريقيا، فبالرغم من أن فهم المشهد تماماً لا يزال مسألة صعبة، إلا أن الناظم الأساسي لهذه الأحداث هو تثبيت التراجع الأمريكي، وظهور تيار شعبي واضح يعمل على كسر تلك الحلقة المخفية بين الأنظمة الإفريقية التابعة والمستعمرين القدامى، في القارة، فهذا الهدف يبدو جامعاً من البحر الأحمر شرقاً حتى الأطلنطي غرباً.

الهجوم على القرم تصعيدٌ بهدف الاستفزاز

بتصعيدٍ جديد من نوعه، أقدمت القوات الأوكرانية الأسبوع الماضي على استهدافِ مدينة سيفاستوبل في شبه جزيرة القرم الروسية بصواريخ ATACMS الأمريكية بعيدة المدى، ومزودة برؤوس عنقودية، ما تفاصيل الهجوم، وتبعاته؟

■ ملاذ سعد

استهدفت القوات الأوكرانية يوم الأحد 23 حزيران مدينة سيفاستوبل بـ 5 صواريخ من طراز ATACMS أمريكية الصنع، وتمكنت الدفاعات الجوية الروسية من إسقاط 4 منها، وانفجار الرأس الحربي للصاروخ الخامس في الجو بعد حياده من مساره، مما أدى إلى سقوط 3 قتلى مدنيين روس، وإصابة 150 آخرين.

الردود الروسية

تعليقاً على ذلك، قالت وزارة الدفاع الروسية في بيانٍ لها: «جميع المهام المرتبطة بإطلاق صواريخ ATACMS الأمريكية التكتيكية يتم التحكم فيها وتوجيهها من قبل متخصصين أمريكيين على أساس بيانات استطلاع الأقمار الصناعية الأمريكية، وفقاً لذلك فإن المسؤولية عن الهجوم الصاروخي المتعمد على المدنيين في سيفاستوبول تقع في المقام الأول على عاتق واشنطن، التي نقلت هذا السلاح إلى أوكرانيا، وأيضا نظام كييف الذي نفذ هذه الضربة من أراضيه».

فيما قالت وزارة الخارجية الروسية في بيان آخر: «ارتكب نظام كييف بدعم من الولايات المتحدة وأتباعها جريمة إرهابية وحشية أخرى ضد المدنيين في روسيا متعمداً، ذلك تزامنا مع أحد أهم الأعياد الأرثوذكسية الروسية، واستهدف المدينة بصواريخ أتاكامس الأمريكية المجهزة برؤوس عنقودية لزيادة قدرتها التدميرية».

وقال وزير الخارجية سيرغي لافروف: «نحن لا نشك في تورط الولايات المتحدة وأتباعها الأوكرانيين»، وأكد الأسلحة الأمريكية المزودة لنظام كييف «لا يمكن استخدامها دون مشاركة مباشرة من الجيش الأمريكي، بما في ذلك قدرات الأقمار الصناعية»، بينما علق المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف «إن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الأعمال القتالية، والتورط المباشر في الأعمال القتالية التي أدت إلى مقتل مدنيين روس، لا يمكن إلا أن يكون له عواقب».

وقامت الخارجية الروسية باستدعاء السفيرة الأمريكية لدى موسكو لين ترايسي، وإبلاغها رسمياً تحمّل واشنطن وكييف مسؤولية الهجوم الإرهابي على مدينة سيفاستوبل.

الغايات؟

تسعى واشنطن وكييف إلى توسيع وتصعيد حدة الحرب الجارية، ويتزايد هذا التصعيد طرداً مع مستوى الضعف الأوكراني والتراجع الأمريكي الجاري والمستمر، وخاصة قبل الانتخابات الأمريكية المقبلة التي تشهد الولايات المتحدة خلالها استقطاباً حاداً، وتحذيرات من أزمات داخلية عميقة وصولاً لاحتمالات حرب أهلية، فضلاً عن تراجع مستوى وكمّ المساعدات الغربية عموماً لأوكرانيا.

وتهدف مثل هذه الاستفزازات المباشرة والإرهابية كهجوم سيفاستوبل وكروكوس والمناورات العسكرية وانتشار الناتو، والحديث عن دخول قوات أوروبية إلى أوكرانيا وغيرها، إلى جرّ موسكو لتوسيع وزيادة هجماتها، لرصّ العالم الغربي، والأوروبي تحديداً، بهدف توسيع رقعة الحرب لتشمل أجزاء أخرى من أوروبا، خدمةً لمصلحة الولايات المتحدة التي تشارك بهذا الصراع بالوكالة من خلف البحار.

إلا أنّ موسكو كانت ولا تزال تنشط عسكرياً في إطار عمليتها الخاصة ضمن الحدود التي تؤمن أهدافها ومصالحها التكتيكية والاستراتيجية، دون الانجراف لردود واسعة أو قاسية قد تمنح الغرب أي ذريعة، وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الاستراتيجية بالضبط ما تضعف الغربيين وتغيّر من الموازين، فيما يتعلق بالموقف الغربي من أوكرانيا وحلّ الصراع، لدرجة أن يعلن نظام كييف عبر وزارة المالية وصول صفر مساعدات غربية «رسمية» خلال الشهر الماضي.

القاسم المشترك بين المواقف الرسمية الروسية المعلن عنها من قبل الكرملين ووزارة الخارجية هو المسؤولية المباشرة للولايات المتحدة في هذا الهجوم، فالمسألة تعدّت إمداد أوكرانيا بالإسلحة والمدربين وتجاوزت ذلك، ما يضعنا أمام احتمال جدّي أن نشهد رداً روسيا، في السياق الذي تحدّث عنه بوتين خلال الأسابيع الماضية حول استعداد روسيا لتزويد أطراف ثالثة بأسلحة متطورة يمكن استخدامها ضد الدول الغربية المتورطة في الصراع، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

الانتخابات الفرنسية... لحظةُ الحسمِ تقترب

افتتحت يوم الأحد 30 تموز صناديق الاقتراع للجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الفرنسية، على أن تبدأ الجولة الثانية في 7 آب القادم، الأعصاب تبدو مشدودة منذ إعلان الرئيس ماكرون عن حل البرلمان، وتباينت التقديرات عن معنى تلك الخطوة، لكن نسب الإقبال المرتفعة نسبياً المقدرة بـ 67% في حين لم تتجاوز 47.51%. في 2022 إذ تعكس هذه الأرقام مستوى عالٍ من النشاط، ودرجة حساسية اللحظة.

يكرر الرئيس الفرنسي حتى اللحظة تصريحاته النارية، ويحاول وضوحاً توجيه الأنظار اتجاه التيارات اليمنية المعارضة، بوصفها «الخطر الأكبر على مستقبل البلاد» لكن استطلاعات الرأي تقدم صورة مختلفة جزئياً، فصحيح أن التجمع الوطني وحلفاءه قد يحصلون على 35% من الأصوات، والتي يمكن أن تكون نسبة مضخمة أصلًا، لكن ائتلاف اليسار تحت اسم الجبهة الشعبية الجديدة يحصل على نسب مرتفعة تصل إلى 29% من الأصوات، في مقابل «الأغلبية الرئاسية» تحالف الحزب الحاكم، الذي تقول تقديرات الرأي: إنه قد يحصل على 20% فقط، ويمكن أن نلاحظ، أن التغييرات الأساسية فيما يخص استطلاعات الرأي كانت في حظوظ «التجمع الوطني» و«الجبهة الشعبية الجديدة» في مقابل ثبات نسبي في التقديرات حول حصة «الأغلبية الرئاسية»، وتجدر الإشارة إلى أن نظام الانتخابات القائم على الأكثرية قد لا يعكس هذه النتائج بالضرورة في توزيع المقاعد البرلمانية.

ماكرون والحرب الأهلية

ما أثار الانتباه في الأيام الماضية، هو أن الرئيس ماكرون وجّه سهامه هذه المرة إلى اليمين واليسار في حالة استثنائية، ما يشير إلى تعاظم وزن جبهة اليسار الموسع، فالرئيس كان يعلم مسبقاً أن الحزب الحاكم لن يستطيع الفوز في هذه الانتخابات، وربما راهن ماكرون على أن القرار المفاجئ بحل البرلمان يمكن أن يزيد من حظوظ التيارات اليمينية المعارضة، ما يسمح له بإدارة الملفات الخارجية والأمنية والعسكرية الحساسة، ويفسح المجال أمام برنامج اليمين في الشؤون الداخلية، ما يعني ضرب محاولة تغيير جذرية داخل فرنسا.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، فجّرت تصريحات الرئيس موجة واسعة من التحليلات، إذ أشار إلى أن «برنامجي اليمين واليسار المتطرفين يؤديان إلى حرب أهلية» وهو تصريح خطير، يعكس الظرف الحرج الذي تمر به فرنسا، فبغض النظر عن التفاصيل التي تحدّث بها ماكرون عن برامج تلك القوى، فطرح «الحرب الأهلية» في هذه اللحظة يشير إلى مستوى عالٍ من التناقضات، قد لا يمكن احتواؤها ضمن الأشكال التقليدية المألوفة.

المقاومة بالنسبة للفلسطينيين ليست حواراً فكرياً ولا نظرية أكاديمية

إن كلمة «مقاومة» في المعجم الفلسطيني لا تحتاج إلى شرح وافٍ يتجاوز المعنى المباشر الذي تولده بين الفلسطينيين العاديين. ولم تظهر مصطلحات مثل «المقاومة السلمية» و«المقاومة اللا عنفية» إلا مؤخراً، وتحديداً بعد اتفاقات أوسلو للسلام والتدفق المفاجئ للمنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب، وتغلغلها في بعض دوائر «المثقفين» الفلسطينيين. لكنّ هذه العبارات لم تسجّل قطّ باعتبارها جوهرية في الخطاب الجماعي للفلسطينيين، فبالنسبة لهم ظلت «المقاومة» كلمة واحدة. لا تتجزّأ، وتضم كل شيء.

■ رمزي بارود
ترجمة: أوديت الحسين

هناك فارق حقيقي بين التصور الفلسطيني للمقاومة والمفهوم الغربي الذي يروج لكون الفلسطينيين لا يرون المقاومة مسؤوليةً، ولا يسعون إلى تفسير أو وضع سياق أو تبرير أشكال المقاومة الجماعية التي يستخدمونها. تاريخياً، الظروف وحدها هي التي تحدد نوع وزمان ومكان المقاومة المسلحة أو غير المسلحة.

لكنّ المفهوم الغربي يقوم على مفهوم التفضيل، بمعنى أن إحدى الاستراتيجيتين أفضل من الأخرى، وأنّ إحداهما أخلاقية، في حين أن الأخرى ليست كذلك. وبهذا فإن هذا الموقف المتعصب يخلق تمييزاً واضحاً بين الفلسطينيين «المسالمين»، الذين يطلق عليهم المعتدلون، والفلسطينيين «العنيفين»، الذين يطلق عليهم المتطرفون.

فضلاً عن ذلك فإن التعريفات الغربية للمقاومة انتقائية. فالأوكرانيون على سبيل المثال، مسموح لهم باستخدام الأسلحة ضدّ الجيش الروسي. أما الفلسطينيون فيُدانون بسبب قيامهم بذلك عندما تغزو «إسرائيل» غزة وترتكب إبادة جماعية لا مثيل لها في فلسطين. ورغم أن بعض دعاة بعض أشكال المقاومة ربما يكونون حسني النية، فيبدو أنّهم يتجاهلون تماماً الجذور التاريخية لمثل هذه اللغة. ومع ذلك، فإنهم من خلال الانخراط في مثل هذا الخطاب الإداني، يعيدون إنتاج تصورات استعمارية قديمة خلقها المستعمرون، سواء عن قصد أو بغير قصد. كانت لغة مماثلة تحدد علاقة أوروبا الاستعمارية بكل الأماكن المستعمرة تقريباً، فكان يُنظَر إلى أولئك الذين قاوموا باعتبارهم متوحشين أو إرهابيين. أمّا أولئك الذين لم يقاوموا، فلم يُمنحوا أي حقوق مدنية أو سياسية، بل فقط امتياز عدم التعرض للتعذيب أو القتل مع الإفلات من العقاب من حين إلى آخر.

ولكي ندرك مفهوم المقاومة في سياقها الفلسطيني بشكل كامل، فما علينا إلا أن ننظر إلى غزة. فرغم أن القطاع كان تاريخياً بمثابة مركز للمقاومة الفلسطينية في الخطاب والفعل، فإن المقاومة هنا ليست نتاجاً للجغرافيا بالكامل، بل هي بالأحرى تجربة وهوية جماعية لأولئك الذين يشغلون هذه المساحة الصغيرة التي تبلغ مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً.

70% من سكان غزة هم من اللاجئين. لقد تعرضوا للتطهير العرقي، إلى جانب ما يقرب من 800 ألف فلسطيني، من فلسطين التاريخية أثناء النكبة في عام 1948. ناجون من المذابح، التي كانت جزءاً من حملة عسكرية كبرى شهدت تدميراً أو إفراغ قرى وبلدات ومجتمعات بأكملها.

وبسبب صغر حجم غزة وطبيعة تضاريسها . أرض مسطحة قليلة الموارد . كانت معاناة اللاجئين في غزة بالغة الشدة. ففي ظل ماض متواصل من الخسارة والمعاناة والحقوق المنهوبة وحاضر من الحصار والفقر المدقع، كان من المنطقي أن تكون غزة رأس الحربة للمقاومة الفلسطينية على مر السنين. وكثيراً ما كانت درجة الوحشية «الإسرائيلية» تحدد درجة الاستجابة الفلسطينية، لأن العنف يولد العنف، والحصار المميت والحروب والإبادة الجماعية تولد عمليات مقاومة من نوع طوفان الأقصى.

المقاومة بالنسبة للفلسطينيين ليست حواراً فكرياً أو نظرية أكاديمية كما أنها ليست نتيجة لاستراتيجية سياسية

المقاومة المسلحة عنصر حاسم

رغم أن سكان غزة المقاومين استخدموا على نطاق واسع الإضرابات العامة وغيرها من أشكال العصيان المدني على مر السنين، وخاصة في الفترة ما بين الاحتلال «الإسرائيلي» عام 1967 وما يسمى «إعادة الانتشار» العسكري الإسرائيلي عام 2005، فإنّ المقاومة المسلحة كانت دائماً عنصراً حاسماً في المقاومة الفلسطينية.

وعلى الرغم من عزلة غزة الجغرافية، التي سبقت منذ فترة طويلة آخر طبقة من الحصار «الإسرائيلي» المفروض على القطاع في عام 2007، فإن سكان غزة، كما يحكم عليهم من خلال حالة التمرد المستمرة والخطاب السياسي، كانوا ينظرون إلى أنفسهم دائماً جزءاً من كيان فلسطيني أكبر وأكثر تماسكاً. وأحد الأسباب وراء ذلك هو أن الذاكرة الفلسطينية الجماعية كانت بمثابة عامل ربط بين الأجيال، أبقى المجتمعات الفلسطينية مرتبطة بفلسطين كواقع ملموس، وكذلك كفكرة.

إن الأمر سيستغرق سنوات عديدة قبل أن ندرك العواقب النفسية لهذه الحرب بشكل كامل. ولكن الأرقام تتحدث بالفعل عن تغير في التصورات. إذ يعتقد أكثر من 70% من الفلسطينيين الآن أن المقاومة المسلحة هي الطريق إلى الأمام، وهو ما يشكل تحدياً مباشراً وحاسماً للتصورات التي سادت بعد اتفاقات أوسلو مباشرة وخلال المرحلة المبكرة ممّا يسمى بعملية السلام. ففي ذلك الوقت، كان العديد من الفلسطينيين يعتقدون حقاً أن الحل التفاوضي هو أقصر الطرق إلى إقامة الدولة الفلسطينية.

إن الاحتمالات تشير إلى أن المقاومة المسلحة سوف تستمر في النمو، ليس فقط في غزة، بل وفي الضفة الغربية أيضاً. ومن المرجح أن تستمر حركة مسلحة ناشئة، تتركز في الغالب في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية، في النمو أيضاً، وتصمم نفسها، كلما أمكن ذلك، على أساس أفكار واستراتيجيات وقيم المقاومة في غزة. والواقع أن نوعاً مختلفاً من الوحدة الفلسطينية يتشكّل الآن.

إن إحدى أقدم الدعوات إلى المقاومة وأشدها قوة، والتي كانت تُعرف آنذاك بالجهاد، لم تكن من قِبَل فلسطيني، بل من قِبَل واعظ سوري في آخر خطبة عامة ألقاها في مسجد الاستقلال في حيفا في التاسع من تشرين الثاني 1935. لقد ظل الفلسطينيون يقاومون لسنوات. ولكن ما جعل دعوة عز الدين القسام خاصة بشكل خاص هو أنها ساهمت في التمرد الذي استمر مدة ثلاث سنوات ضد الاستعمار البريطاني والصهيوني والذي أعقب إضراب عام 1936. ربما نضج الفكر السياسي للقسام في فلسطين، ولكنه تطور في سورية ومصر. لقد فر القسام من الاستعمار الفرنسي في عام 1920 ليخوض نضالاً آخر ضد الاستعمار، وهذه المرة شارك فيه البريطانيون وحلفاؤهم الصهاينة في فلسطين.

وحتى المقاتلون المدربون والمجهزون جيداً لا يستطيعون القتال، ناهيك عن البقاء على قيد الحياة، في وجه القوة النارية «الإسرائيلية» في أغلب أنحاء غزة. فكيف نجحت المقاومة الفلسطينية في البقاء على قيد الحياة؟ الجواب هنا لا يتعلق بالتكنولوجيا أو التكتيكات العسكرية بقدر ما يتعلق بالقيم غير الملموسة. وإذا طرح هذا السؤال في غزة، فمن المرجح أن تشير الإجابة إلى مفاهيم مثل «روح المقاومة». ورغم أنه من غير السهل تحديد مثل هذه المفاهيم غير الملموسة، فإنّ الحقيقة هي أن المقاومة المسلحة في فلسطين ما كانت لتنجو من الهجوم «الإسرائيلي» لولا صمود الشعب الفلسطيني.

إن المقاومة بالنسبة للفلسطينيين ليست حواراً فكرياً أو نظرية أكاديمية. كما أنها ليست نتيجة لاستراتيجية سياسية. وعلى حد تعبير فرانز فانون، في إشارة إلى حروب التحرير: «نحن نثور ببساطة لأننا لم نعد قادرين على التنفس». الواقع أن الثورات والمقاومة الفلسطينية هي نتيجة مباشرة لرفض الشعب الفلسطيني قبول الظلم الذي يفرضه الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والحصار المطول والحرمان من الحقوق السياسية الأساسية.

ألمانيا ستودع عمّا قريب موقعها كقوة صناعية!

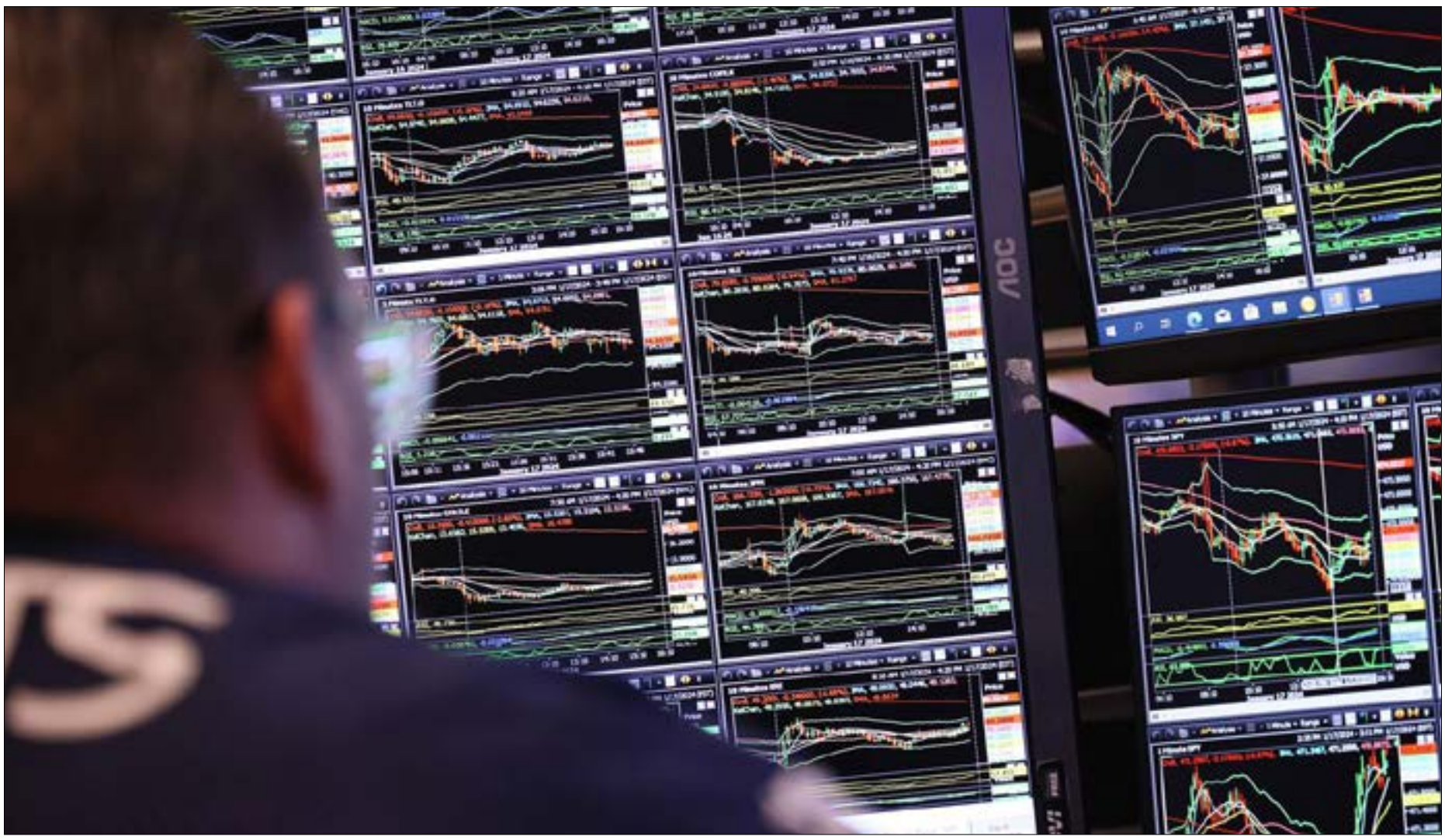

في الأشهر الستة الأولى من عام 2024، حدثت حوالي 11 ألف حالة إفلاس لشركات ألمانية. وقد أثرت على حوالي 133 ألف عامل. ووفقاً لجمعية الباحثين الاقتصاديين Creditreform، فقد زاد عدد الشركات التي تمت تصفيتها بنحو 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وحده. في الوقت نفسه، أثّرت موجة الإفلاس الحالية على الشركات الكبيرة أكثر بكثير من ذي قبل. على سبيل المثال، قامت سلسلة المتاجر الوطنية Galeria Karstadt وثالث أكبر شركة سياحة في أوروبا FTI-Touristik «بالتغطية- شراء الأسهم التي باعتها تجنباً لخسارة أكبر». لقد أدّى انخفاض FTI بالفعل إلى رد فعل ثانوي. كانت الشركة مدينة بمليارات الدولارات للفنادق، وأجبرت شركات التأمين على دفع الأموال، وتركت العديد من السياح من دون إجازات مدفوعة الأجر بالفعل. عملت شركة السياحة مع 40 دولة، وتملك ما يقارب 50 فندقاً، وتوظف رسمياً أكثر من 11 ألف شخص. قلّة من الناس تنبأوا بسقوط مثل هذا العملاق. لكنّ هذا حدث.

■ سفياتوسلاف كنيازيف
ترجمة: قاسيون

في ألمانيا أيضاً، ارتفع عدد حالات الإفلاس بين الأفراد بنسبة 6,7%، حيث أعلن 35400 شخص إفلاسهم المالي الكامل. انطلقت ألمانيا على هذا المسار المؤدي إلى مثل هذه النتائج المحزنة منذ عام 2014، ومنذ عامين ونصف تسارعت وتيرة هذا المسار بشكل حاد. ففي الثاني عشر آذار 2022، أعلن نائب المستشارة ووزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك أن ألمانيا يجب أن تتخلى تماماً عن الفحم من روسيا بحلول الخريف، وأن تصبح بحلول نهاية العام مستقلة تقريباً عن النفط الروسي. علاوة على ذلك، ابتلعت برلين بهدوء التخريب الذي حدث في 26 سبتمبر 2022 في خطي أنابيب الغاز نورد ستريم ونورد ستريم 2. كان من الواضح على الفور أن الولايات المتحدة على الأرجح متورطة في إتلاف خطوط أنابيب الغاز. ومع ذلك، ظلت برلين الرسمية صامتة بشكل مهين، وحاول الدعاة المحليون حتى التلميح إلى تورط موسكو فيما حدث. في خريف عام 2023، أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز بفخر أن ألمانيا تمكنت من استبدال الغاز الروسي بالكامل بوقود من مصادر أخرى. بدا الأمر وكأنه إعلان انتصار. حتى في ذلك الوقت أصبح من الواضح أننا نتحدث عن محاولات لوضع وجه جميل للعبة بشعة.

في خريف 2022، كتبت صحيفة وول ستريت جورنال أنّ الشركات الأوروبية المنتجة للصلب والآلات والأسمدة وغيرها من السلع «المهمة» للاقتصاد تغادر الاتحاد الأوروبي وتنقل إنتاجها إلى الولايات المتحدة. في هذا السياق، كتبت الصحيفة: «في حين تهدد التقلبات الشديدة في أسعار الطاقة ومشاكل سلسلة التوريد المستمرة أوروبا بما يصفه بعض خبراء الاقتصاد بأنه قد يكون عصراً جديداً من التراجع عن التصنيع، كشفت واشنطن عن مجموعة من الحوافز لتعزيز التصنيع والطاقة الخضراء».

ومن الأمثلة على هذه الشركات شركة فولكس فاجن الألمانية لصناعة السيارات. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت شركة تسلا مشروعها لإنتاج البطاريات في ألمانيا. وأشار الخبراء إلى أن المزايا التي تتمتع بها أوروبا مثل توافر التكنولوجيات المتقدمة والقوى العاملة الماهرة للغاية لا يمكنها أن «تتفوّق» على مشاكل الطاقة.

وبعد بضعة أشهر، أكدت صحيفة لوفيجارو الاتجاهات التي وصفها خبراء وول ستريت جورنال في وقت سابق. وأشارت الصحيفة إلى أن الشركات الأوروبية تهرب من مشاكلها إلى الولايات المتحدة، حيث تعمل السلطات على خلق مزايا خاصة لها على المستوى التنظيمي. اعترفت قناة DW، التي عادة ما تروج للاتجاهات الليبرالية الأوروبية، بأن الاقتصاد الألماني يتجه نحو الركود. ففي الربع الرابع من 2022، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة 0,5% مقارنة بالربع السابق.

على خلفية هذه السياسة «الحكيمة» كانت النتائج الاقتصادية لعام 2023 في ألمانيا متوقعة فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة 0,3% للمرة الأولى منذ عام «الجائحة» 2020

وفي صيف عام 2023، أفادت الخدمات الإحصائية الألمانية أن عدد الشركات المفلسة في البلاد ارتفع بنسبة 23,8% على أساس سنوي. وبحسب خبراء صحيفة بيلد، فإن تكلفة الإنتاج ارتفعت بنسبة 150% بسبب رفض الغاز الروسي المستخدم في إنتاج الأسمدة في ألمانيا. وأصبحت هذه الصناعة غير قادرة على المنافسة.

زحف التراجع عن التصنيع

في عام 2023، أعلنت شركة BASF العملاقة للمواد الكيميائية إغلاق مصنعها للأمونيا في لودفيجسهافن. وعلاوة على ذلك، بدأت وسائل الإعلام في الكتابة عن استعداد شركات أخرى لاتباع مثالها. وقال سفين شولتز، وزير الاقتصاد والزراعة في ولاية ساكسونيا: «إن صناعة الأسمدة بأكملها في ألمانيا تعمل بخسارة كبيرة. وستضطر مواقع الإنتاج الألمانية والأوروبية إلى الإغلاق أو على الأقل خفض الإنتاج بشكل كبير».

تحدّث مدير أكبر شركة للصلب Salzgitter عن خطر «التراجع الزاحف عن التصنيع» في ألمانيا. وكما كتبت صحيفة فاينانشال تايمز، دعا الصناعي كبار مستهلكي الكهرباء في ألمانيا، وخاصة منتجي المواد المهمة مثل الصلب والمواد الكيميائية، إلى عدم مغادرة ألمانيا بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء، حتى لا تفقد الدولة «سلسلة القيمة الكاملة» للإنتاج. وفقاً للصحيفة، في صيف 2023، قال 32% من رؤساء الشركات الصناعية، في دراسة أجراها خبراء، إنهم يفضلون الاستثمار في الخارج بسبب مشاكل الاستحواذ على الغاز الروسي.

لكن على هذه الخلفية ماذا فعلت السلطات الألمانية؟ بدأت مناقشة احتمال رفع الضرائب لزيادة المساعدات العسكرية لنظام كييف، ووعدت بتحويل 7 مليارات يورو لتلبية احتياجات القوات المسلحة الأوكرانية في عام 2024. كما تريد القيادة الألمانية استثمار 11 مليار يورو في نشر لواء جيشها في ليتوانيا. هناك بند منفصل من بنود الإنفاق، وهو المهاجرون من أوكرانيا. فوفقاً لاستطلاعات الرأي الأخيرة، يعمل 25% فقط من هؤلاء في ألمانيا. أما الباقون فيتم توفير احتياجاتهم بالكامل على نفقة دافعي الضرائب المحليين من قبل السلطات في برلين. وعلاوة على ذلك، عندما لا تتوفر الأموال الكافية لذلك، فإنهم يأخذونها مرة أخرى من جيوب الألمان.

قالت مونيكا شنيتزر، رئيسة المجلس الاقتصادي بمجلس الوزراء: «إن الأحداث الخاصة تتطلب تدابير خاصة. والتضامن مع أوكرانيا من خلال فرض ضريبة إضافية على الدخل للمساعدات العسكرية قد يكون بمثابة استجابة محتملة لهذا التحدي».

على خلفية هذه السياسة «الحكيمة»، كانت النتائج الاقتصادية لعام 2023 في ألمانيا متوقعة. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة 0,3% للمرة الأولى منذ عام «الجائحة» 2020. وعزا الخبراء ذلك إلى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتراجع النشاط الاقتصادي.

وانخفضت الصادرات من ألمانيا بنسبة 1,8% على مدار العام، وانخفض الاستهلاك في البلاد بنسبة 0,8%، والاستثمار الإجمالي في الأصول الثابتة بنسبة 0,3%، وطلبات معدات الإنتاج بنسبة 5,9%. وانخفض النشاط في قطاع التصنيع في ألمانيا بنسبة 2%. انخفض الإنتاج الصناعي نفسه في ألمانيا اعتباراً من كانون الثاني 2023 بنسبة 3% على أساس سنوي، وبالمقارنة مع الشهر السابق – بنسبة 1,6%.

لقد نجحت برلين الرسمية في منع أسوأ سيناريو محتمل وهو عدم وجود تدفئة في الشقق في الشتاء، ولكنها غير قادرة على مساعدة الصناعة. فقد أعلنت ما يقارب 10% من شركات الكيماويات عن نيتها وقف الإنتاج بالكامل، أما البقية فتتحدث عن خطط لخفض أعداد الموظفين بشكل كبير. وتعتزم شركة BASF وحدها «خفض» 2600 وظيفة.

وعلى خلفية ما يحدث، كتبت بلومبرج في بداية عام 2024 أن ألمانيا قد تفقد قريباً مكانتها كقوة صناعية عظمى. وبحسب خبراء بلومبرج، فإن النظام الصناعي الألماني ينهار مثل أحجار الدومينو. وكانت الضربة الحاسمة على وجه التحديد هي الافتقار إلى موارد الطاقة الرخيصة من روسيا.

الفصل اليائس: لماذا يستهدف الكونجرس هذه الشركة الصينية؟ /1/

يحكي الفيلم الأمريكي «The Good Doctor» بطولة بريندان فريزر وهاريسون فورد هذه القصة: عانى طفلا جون كراولي من مرض بومبي، وهو مرض وراثي نادر. بعد إنقاذ طارئ لابنته الثانية، طار جون باندفاع إلى جامعة نبراسكا لرؤية البروفيسور روبرت ستونهيل، الباحث في مرض بومبي.

■ المراقب الاقتصادي بان يو

تأثر البروفيسور ستونهيل بصدق عائلة جون وقرر الاستقالة وشارك مع جون في تأسيس شركة لتطوير أدوية لمرض بومبي.
من أجل جذب الاستثمار للشركة الجديدة، كان على جون التغلب على سلسلة من الصعوبات، بل إنه أزعج في كثير من الأحيان البروفيسور ستونهيل الصعب وغير المعقول، وبذل قصارى جهده للسباق ضد الموت...

لقطة من «الأطباء الجيدون والطب المعجزة»

هذا فيلم مشهور مستوحى من قصة حقيقية، ويظهر كفاح جون كراولي وتضحياته من أجل إيجاد علاج لمرض بومبي.
في بداية هذا العام، أدرج قانون السلامة الأحيائية الصادر عن الكونجرس الأمريكي شركة الأدوية الصينية **WuXi AppTec** كهدف، ولا تزال العملية التشريعية تتقدم.
وأعربت راشيل كينج، الرئيسة التنفيذية لمنظمة **BIO**، وهي أكبر منظمة لتجارة التقانة الحيوية في العالم، عن معارضتها على الفور. ولكن بعد مرور شهر، تغير الوضع فجأة وغيرت **BIO** قيادتها.
الرئيس التنفيذي الجديد ليس سوى جون كراولي من الفيلم «الشخصية تحمل اسم الشخص الحقيقي نفسه».
في 12 آذار، أعلنت شركة **WuXi AppTec** انفصالها الطوعي عن شركة **BIO**. وفي اليوم التالي، سحب كراولي اعتراض رئيسه التنفيذي السابق على قانون السلامة الأحيائية، وأيد مشروع القانون وأنهى التعاون مع **WuXi AppTec**..
الأمر المثير هو أن شركة الأدوية التي أسسها كراولي لعلاج ابنته لديها منتجات مهمة تم إنتاجها بالتعاون مع شركة **WuXi Biologics**.
واعتبرت شركة **WuXi AppTec** هذا دليلاً على وجود علاقة جيدة معه، حتى أنها روت هذه القصة في دعاية خارجية لها.
التقانة الحيوية هي ضرورة أمنية وطنية للولايات المتحدة. أصبحت هذه الجملة من أولويات **BIO** بعد تولي كراولي منصبه.
وبسبب وجهة النظر هذه، أظهر كراولي تمييزاً واضحاً بين القطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من أن العديد من البرلمانيين والمطلعين على الصناعة عارضوا استخدام سياسة الجدران العالية في الساحات الصغيرة في الطب، إلا أن هذا سبب يفيد البشرية.
ويبدو أن كراولي، الذي كان يكافح من أجل مرض ابنته، لا يعتقد أن الإنسانية يجب أن تكون لها الأسبقية على المصالح الوطنية.
وبعد توليه منصبه، استقال عدد كبير من المديرين التنفيذيين في **BIO** الذين لم يوافقوا على ذلك.
كشف تحقيق أجرته منظمة **BIO** بقيادة كراولي أن العديد من الأعضاء استغرقوا ثماني سنوات لنقل إنتاج الأدوية المسوقة من الشركاء الصينيين، وهي النتيجة التي دفعت إلى تعديل قانون السلامة الأحيائية في العملية التشريعية، وتم تمديدها من سنتين إلى 8 سنوات.
مجال التقانة الحيوية غير مألوف نسبياً للأشخاص خارج هذه الصناعة. سمع الكثير من الناس اسم **WuXi AppTec** لأول مرة فقط عند الاستثمار في صناديق الأدوية. لكن هذه الشركة تلعب دوراً مهماً في الصناعة، ويمكن للبيانات أن توضح المشكلة –إذ تشارك **WuXi AppTec** في البحث والتطوير لربع الأدوية في الولايات المتحدة.
أي نوع من الشركات هي **WuXi AppTec**؟ وكيف حققت هذا النجاح على مدى العقدين الماضيين؟ كيف أصبحت هذه الشركة، التي تنتج عدداً كبيراً من الأدوية للسوق الأمريكية وتقدم مساهمات كبيرة في صحة الأمريكيين، هدفاً للهجمات التشريعية من قبل أعضاء الكونجرس الأمريكي؟

هاويتان في انتظار شركات الأدوية

وفي عام 2016، توصل ترامب وساندرز، بصفتهما المرشحين الرئاسيين من كلا الحزبين في الولايات المتحدة، إلى توافق في الآراء بشأن قضية واحدة. وهما يعارضان اندماج شركتي فايزر وألرجان، أكبر شركتي أدوية في التاريخ. وندد ساندرز بصفقة فايزر ووصفها بأنها خطوة «غير وطنية» لتجنب الضرائب، واتهمها بتسريح العمال وخفض تمويل الأبحاث. وقال ترامب: «لقد قلصت شركة فايزر لبلادنا الكثير من الوظائف، وهذا وحده أمر مثير للاشمئزاز».
ما يتحدث عنه ترامب وساندرز هو أن الشركة الجديدة بعد الاندماج ستنتقل إلى الملاذ الضريبي في دبلن بإيرلندا، وهو ما سيسمح لشركة فايزر، التي تستقر في نيويورك منذ 166 عاماً، بتوفير الكثير من الضرائب. وهذا، مثل تسريح العمال والتخفيضات في البحث والتطوير، يعكس التغيرات العميقة في صناعة الأدوية العالمية في ذلك الوقت.

التقانة الحيوية هي ضرورة أمنية وطنية للولايات المتحدة أصبحت هذه الجملة من أولويات BIO بعد تولي كراولي منصبه

بعد الحرب العالمية الثانية، بشرت أبحاث المخدرات وتطويرها بـ «العصر الذهبي». إن التعاون بين الحكومة والشركات والمدارس، والطلب العسكري الجديد على المضادات الحيوية والبلازما، وتعميم التأمين الطبي الخاص، كلها قوى دافعة للتوسع السريع لصناعة الأدوية في هذا العصر.
في ذلك الوقت، كانت صناعة الأدوية في الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن النضج، الأمر الذي كان يتطلب من الحكومة توفير الدم والمال والأرض والمعدات والموارد. من أجل تطوير مضادات حيوية جديدة، قدمت الحكومة الأمريكية مبلغاً كبيراً من أموال البحث والتطوير للشركات الصيدلانية التي لم تكن تعاني من نقص المال في ذلك الوقت وكانت قادرة على قيادة اكتشاف الأدوية وتطويرها بنفسها.
لكن الأوقات الجيدة التي تعيشها صناعة الأدوية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. لأن هناك اثنين من المنحدرات في انتظارنا.
الأول هو «الهاوية المالية من السلسلة ب» ومع نضوج الصناعة، فإن دعم الولايات المتحدة للمستحضرات الصيدلانية الحيوية المبتكرة سوف يولي المزيد من الاهتمام للفوائد المالية والضريبية للصناعة ككل، وهو ما لا يزال بعيداً عن إرواء عطش الشركات الصغيرة. ولكن الاعتماد هو على رأس المال الاستثماري لدفع الفواتير، وتحمّل الشركات الصغيرة للخطأ لا يمكن أن يلبي احتياجات المستثمرين. وتشير «هاوية تمويل السلسلة ب» إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من شركات التقانة الحيوية الأمريكية لا يمكنها النجاة من الجولة ب، مقارنة بشركات الأدوية الكبيرة، حيث مواردها البشرية والمادية والمالية محدودة للغاية.
لكن شركات الأدوية الكبرى تواجه أيضاً ركوداً في نمو الإيرادات وارتفاعاً في التكاليف. هذا هي «هاوية براءات الاختراع» التي نتحدث عنها. بمجرد انتهاء صلاحية براءة اختراع الدواء، سينتجه المنافسون بسعر أقل، مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات الشركات.
وقد تطور هذا الاتجاه تدريجياً في كل مرة تكتشف فيها شركات الأدوية كيانات كيميائية جديدة مطلوبة للأدوية، ترتفع تقييماتها، وفي كل مرة تنقضي براءة اختراع، تنخفض تقييماتها.
ولكن في الوقت نفسه، تستمر تكاليف البحث والتطوير في الارتفاع، كما تطول دورة التحول إلى أدوية علاجية ووقت الموافقة على الأدوية. وقد وصل متوسط الدورة من تطوير الدواء إلى طرحه في السوق إلى أكثر من 15 عاماً، بتكلفة تزيد على مليار دولار أمريكي.
إن انتهاء صلاحية براءات الاختراع، وضوابط الأسعار الحكومية، والمنافسة من جانب الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية، تعمل باستمرار على تآكل إيرادات شركات الأدوية وضغط هوامش الربح. وبما أن الرعاية الصحية تمثل ما يصل إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ناضل الطرفان في الولايات المتحدة من أجل خفض رسوم التأمين الطبي لأكثر من نصف قرن من الزمان. وقد تم تطبيق التدابير الحكومية للسيطرة على تكاليف الأدوية على التوالي، مثل التفاوض على خفض الأسعار وزيادة المعروض من الأدوية، والحد من التفرد، وتحديد الأسعار المرجعية الدولية.

عن الشجاعة وما تعنيه الصحافة حقّاً

لطالما أتحفنا الإعلام بصورة منمقة وزاهية عن «الحريات الليبرالية» الغربية، ولكن ما يحدث في فلسطين يُظهر للعالم أجمع كذب وزيف ادعاءاتها ويفضح موقف مروجيها.

■ إيمان الأحمد

تمنح «منظّمة الإعلام الدولية للمرأة» «IWMF» ومقرها واشنطن جائزة «الشجاعة في الصحافة» لـ«تكرّم الشجاعة الملحوظة سعياً وراء التغطية الصحافية»، وتصف نفسها بأنّها «جريئة وشاملة تدعم الصحافيّين أينما كانوا»، وأنّ عملها «يعزّز تكافؤ الفرص وحرّية الصحافة في أنحاء العالم».

ولكن وبعد إعلان المنظّمة عن فوز الصحافية الفلسطينية مها الحسيني، المراسلة في غزة، بجائزة «الشجاعة في الصحافة» لعام 2024، تراجعت وسحبت الجائزة منها بسبب «وشاية» من موقع «واشنطن فري بيكون» الأمريكي اتهمها فيها بأنها «مؤيّدة لحماس ومعادية للسامية»! ونشر الموقع الذي غالباً ما يستهدف مؤيّدي القضية الفلسطينية مقالاً قال فيه إنها نشرت كاريكاتوراً ينتقد حرب الإبادة، وأنها نقلت عبر منشوراتها تجربتها الخاصّة كامرأة فلسطينية محاصَرة تحت الاحتلال، واعتبرت المنظّمة أنّ هذه المنشورات «تتعارض مع قيَمها»، مدّعيةً وبوقاحة واضحة أنّ جائزتها «تستند إلى النزاهة ومعارضة التعصّب»!

تقدم لائحة الجهات المانحة للمنظمة توضيحاً عن الموقف المنافق لمنظمة تدّعي مناصرة حقوق المرأة، فهي تتضمن «بنك أمريكا»، و«مؤسّسات المجتمع المفتوح» المملوكة لجورج سوروس، ومؤسّسة Luminate التي أسّسها الملياردير الأمريكي ذو الأصول الإيرانية الفرنسية بيار أميديار مع زوجته، وهو أحد مانحي الحزب الديموقراطي الأمريكي. ولذلك ليس غريباً عليها أن تستند إلى الوشايات لترتيب توزيع الجوائز ومنحها فقط لِمَن يقدِّم فروض الطاعة والولاء للوبي الصهيوني المتحكّم بمفاصل الدعاية والتسويق والإعلام الغربي. ومها الحسيني ليست من هؤلاء، فقد نشرت منذ بدء حرب الإبادة عشرات التقارير الصحافية، وكان أحدها تقريراً يكشف الإعدامات الميدانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحقّ الفلسطينيّين، استخدمته جنوب إفريقيا كدليل في قضيّتها المرفوعة ضدّ كيان الاحتلال في «محكمة العدل الدولية».

وأكدت الصحافية التي تعرّض منزلها للقصف وأُجبرت على الفرار للنجاة بحياتها عدّة مرّات، في منشور لها على أنّه «بدلاً من الاعتراف بالتهديدات التي يواجهها الصحافيّون الفلسطينيّون والمساهمة في حمايتهم، فإنّ قرار سحب جائزة من صحافية فلسطينية في غزّة يمكن أن يزيد من تعرّضهم للخطر واحتمال استهدافهم». وأكملت أنّه «إذا كان الفوز بجائزة يستلزم تحمّل جرائم الحرب ومشاهدتها مع التزام الصمت، فلا يشرّفني الحصول على أيّ جائزة. سأكون دائماً موضوعية في تقاريري، ولكن لا يمكنني أبداً أن أكون محايدة؛ سأشير دائماً إلى الجناة وأتضامن مع الضحايا. هذا ما تعنيه الصحافة حقّاً».

أخبار ثقافية

لن ننسى

تحت شعار «لن ننسى»، انطلقت الدورة الـ 22 من مهرجان «24 ساعة مسرح دون انقطاع» في مدينة الكاف بتونس، بمشاركة أكثر من 40 عرضاً من تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، ومصر، والعراق، والأردن، وفلسطين، وإيران، وفرنسا، والسنغال.

سيهتم المهرجان الذي يستمر حتى 30 حزيران الجاري، بتطوّرات العدوان على غزة، ومساندة القضية الفلسطينية من خلال مائدة مستديرة بعنوان: «أين المسرح العربي من إبادة غزة؟»، ويتضمن برنامج المهرجان عروضاً مسرحية وموسيقية راقصة، وندوات وورشات تدريبية، بالإضافة إلى 4 معارض، يُعنى الأوّل بتاريخ المسرح في الكاف والثاني بعنوان «دروب المسرح» فيخصّص للإضاءة على المسرح التونسي، والثالث يهتم باللباس الفلسطيني التقليدي، ويضم الرابع أعمالاً غرافيتية تكريماً لغزة.

أضافة إلى ندوات فكرية حول إثراء ونقد الفعل المسرحي وتنشيطه، وثلاث ورشات يديرها مسرحيون من تونس وخارجها تتمحور حول «تعزيز العمل بالإضاءة المسرحيّة البديلة» و«الماكياج المسرحي، صناعة الوجه غير المتوازن»، و«فن البانتوميم»، إضافة إلى لقاء حول «البسيكودراما والعلاج بالفن». كما يحتفي المهرجان بالتراث المادي وغير المادي لمدينة الكاف.

القائمة القصيرة لجائزة غسان كنفاني

أعلنت وزارة الثقافة الفلسطينية الأربعاء، عن القائمة القصيرة لـ«جائزة غسان كنفاني للرواية العربية» في دورتها الثالثة للعام 2024، حيث خلصت لجنة التحكيم إلى اختيار 5 روايات.

وضمت القائمة القصيرة روايات «2067» للمصري سعد القرش، و«وجعٌ لا بدَّ منه» للفلسطيني عبد الله تايه، و«باقي الوشم» للكويتي عبد الله الحسيني، و«ربيع الإمام» للعماني محمد سيف الرحبي، و«برلتراس» للتونسي نصر سامي.

وقال وزير الثقافة إن استمرار الجائزة في ظرف فلسطيني استثنائي نتيجة العدوان المستمر على غزة والضفة، «لهوَ تأكيد على وعينا أن الثقافة مقاومة وأن الرواية الوطنية الفلسطينية لا يمكن محوها وطمسها مهما حاول الاحتلال من تغيير وتهويد وتزوير، فالأرض بشواهدها ومعالمها وحجارتها وترابها ولونها تروي حكاية الفلسطيني منذ الأزل».

من جهته أكد رئيس لجنة التحكيم أن الروايات المرشحة تناولت قضايا اجتماعيّة، وسياسية، وفلسفيّة، ووجوديّة، وتتفرّع عنها مواضيعُ الظلم الاجتماعي والاهتمام بالبعد الإنساني. ويحضر التاريخ بقوة في عدد من الروايات. ومن المقرر الإعلان عن الفائز الأول بالجائزة في 8 تموز المقبل.

كانوا وكنا

مسير ميسلون إلى ضريح الشهيد يوسف العظمة في ميسلون الذي كان يقوم به الشباب الوطني في الرابع والعشرين من تموز في كل عام، قبل قيام الحرب في سورية

مدرسة فرانكفورت... حصان طروادة الإمبريالي في قلب اليسار الغربي

«لم يكن مفاجئاً على الإطلاق أنْ يحظى أدورنو وهوركهايمر بالدعم والترويج الواسع داخل العالَم الرأسمالي. فمن أجل دعم اليسار غير الشيوعي ضد تهديد الاشتراكية القائمة بالفعل، هل ثمة تكتيكٌ أفضل من دعم أمثال هؤلاء العلماء واعتبارهم من أهم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين، بل وأكثرهم جذريّة؟». هذا ما كتبه الباحث الماركسي في الشؤون الثقافية والفلسفية، غابرييل روكهيل في مقال نقديّ يذكر فيه معلومات مهمة حول أشهر مدارس القرن العشرين الغربية التي ادّعت أنّها «ماركسية» ألا وهي «مدرسة فرانكفورت».

■ غابرييل روكهيل «بتصرّف»
إعداد: ناجي النابلسي

تأسست مدرسة فرانكفورت أو «معهد البحث الاجتماعي» عام 1923 كجزء من جامعة غوته في فرانكفورت، وكان من أبرز مؤسسيها الفيلسوف وعالم الاجتماع والاقتصادي فريدريك بولوك، ابن صاحب مصنع جلود ألماني يهودي ثريّ، ومن مؤسسيها أيضاً صديقه الألماني–الأرجنتيني فيليكس خوسيه فايل، ابن تاجر حبوب يهودي ثريّ. ثم أصبحت مدرسة فرانكفورت تحت إدارة الفيلسوف ماكس هوركهايمر عام 1930، ابن عائلة يهودية ثريّة ومحافظة تملك مصانع نسيج. ثم بدأ هوركهايمر بتجنيد مثقفين آخرين مثل تيودور أدورنو وهربت ماركيوز وإريك فروم وغيرهم.

وفي مقاله عنهم بموقع «الصالون الفلسفي» الذي حمل عنوان «السي آي إيه وعداء مدرسة فرانكفورت للشيوعية» يُعلِمنا روكهيل بأنّ مثقفي الخط الفكري لمدرسة فرانكفورت ورغم محاولتهم تصوير أنفسهم كنقّاد لجميع الاتجاهات الفلسفية والسياسية الكبرى «الرأسمالية والفاشية، والشيوعية» لكنّ وظيفتهم الحقيقية كانت معادية للشيوعية وشعارهم الحقيقي هو «أيّ شيء ما عدا الاشتراكية».

تمويلهم من واشنطن

شارك هوركهايمر في رحلة واحدة على الأقل في هامبورغ نظمها «مركز الحريات الثقافية» CCF الذي أنشأته الاستخبارات الأمريكية للاختراق الثقافي للأوساط اليسارية لضمان مكافحة التيارات الشيوعية والماركسية–اللينينية فيها. نشر أدورنو في مجلات تمولها السي آي إيه وأكبرها في أوروبا Monat Der وكذلك في Encounter وTempo Presente المموّلتان من الجهة نفسها. كما استضاف في منزله «ملفين لاسكي» عميل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والشخصية الرائدة في الحرب الثقافية الألمانية المناهضة للشيوعية. وأخبر لاسكي أدورنو أنه منفتح على التعاون مع معهد البحوث الاجتماعية، بما في ذلك نشر مقالاتهم وأي إنتاجات أخرى. قبل أدورنو العرض وأرسل له أربع مخطوطات للنشر، بما فيها كتاب هوركهايمر «كسوف العقل» في عام 1949.

إنّ خمسة من الأعضاء الثمانية في دائرة هوركهايمر عملوا كمحللين ودعائيين للحكومة الأمريكية ودولة الأمن القومي، والتي كانت لها مصلحة راسخة في استمرار ولاء مدرسة فرانكفورت حيث كان عدد من أعضائها يعملون في مشاريع بحثية حكومية حساسة، مثل مكتب لازارسفيلد للأبحاث الإذاعية الذي كان أحد المَلاحق الفعلية لبرامج الحرب النفسية الحكومية لواشنطن. وتلقى هذا المركز لدراسات الاتصالات منحة كبيرة آنذاك قدرها 67 ألف دولار من مؤسسة روكفلر تشكل أكثر من 75 بالمائة من ميزانيته السنوية. وقامت مؤسسة روكفلر أيضاً بتمويل عودة هوركهايمر الأولى من منفاه إلى ألمانيا في نيسان 1948، حيث تولى منصب أستاذ ضيف في جامعة فرانكفورت.

مع كل هذه الروابط مع الطبقات الرأسمالية الحاكمة والإمبريالية الأمريكية، لم يكن مفاجئاً أن تدعم الحكومة الأمريكية عودة معهد فرانكفورت إلى ألمانيا الغربية بمنحة كبيرة جداً عام 1950 بقيمة 435 ألف مارك ألماني «ما يعادل اليوم أكثر من مليون دولار أمريكي». وكان يدير هذه الأموال جون ماكلوي، المفوض السامي الأمريكي لألمانيا، الذي عمل كمحامٍ ومصرفيّ في شركات النفط الكبرى وشركة Farben IG حيث منح عفواً واسع النطاق وأحكاماً مخفّفة لمجرمي الحرب النازيين.

مواقف صهيونية

رغم أن أدورنو كان ينغمس كثيراً في السياسات البرجوازية الصغيرة المتمثلة في السلبية المتواطئة، متجنباً التصريحات العلنية بشأن الأحداث السياسية الكبرى، إلا أن التصريحات القليلة التي أدلى بها كانت رجعية إلى حد لافت للنظر. مثلاً، في عام 1956، شارك مع هوركهايمر في تأليف مقال دفاعاً عن الغزو الإمبريالي–الصهيوني لمصر «العدوان الثلاثي من «إسرائيل» وبريطانيا وفرنسا»، والذي كان يهدف إلى الاستيلاء على قناة السويس والإطاحة بعبد الناصر. وفي مقالهما المشترك كتبا: «لم يجرؤ أحد حتى إلى الإشارة إلى أنّ هذه الدول العربية اللصوصية كانت تبحث منذ سنوات عن فرصة للانقضاض على «إسرائيل» وذبح اليهود الذين وَجدوا ملجأ هناك».

بعضٌ من آرائهم «النيوماركسيّة»

اتهم هوركهايمر إنجلس بـ«الطوباوية»، وزعم أن إضفاء الطابع الاجتماعي على وسائل الإنتاج أدى إلى زيادة القمع، وفي النهاية إلى الدولة الاستبدادية. فوفقاً لابن المليونير هوركهايمر «كانت البرجوازية في وقت سابق تراقب الحكومة من خلال ممتلكاتها»، في حين أن الاشتراكية في المجتمعات الجديدة ببساطة «لم تكن تجدي نفعاً»، باستثناء إنتاج الاعتقاد الخاطئ بأن المرء يعمل من خلال الحزب، أو القائد المحترم، أو مسيرة التاريخ المفترضة – أي «التصرف باسم شيء أعظم من الذات».

إنّ موقف هوركهايمر في هذا المقال –الذي كتبه عام 1973 بعنوان «الدولة الاستبدادية»– يتماشى تماماً مع الفوضوية «الأناركية» المناهضة للشيوعية، وهي أيديولوجيا منتشرة جداً داخل اليسار الغربي، والتي تروج إلى أنّ «الديمقراطية اللاطبقية» يمكن أن تنبثق بشكل عفوي من الشعب من خلال «الاتفاق الحر»، دون «التأثير الضار» للأحزاب السياسية أو الدول، وبمعنى آخر دون خوض أيّ نضال سياسيّ مُنظَّم ودون استحواذ الطبقة العاملة والكادحين على السلطة. وكما أشار دومينيكو لوسوردو، فإن آلة الحرب النازية كانت تجتاح الاتحاد السوفييتي في أوائل الأربعينيات، وبالتالي فإن دعوة هوركهايمر للاشتراكيين بأن يتخلّوا عن مركزية الدولة والحزب كانت فعلياً مطالبة لهم بالاستسلام أمام الإبادة الجماعية النازية.

بل وأكثر من ذلك، اقترح أدورنو في النص نفسه أنّ الهجوم النازي على الاتحاد السوفييتي يمكن تبريره! نظراً لأن البلاشفة كانوا –كما قال هتلر نفسه– خطراً على الحضارة الغربية. حيث كتب أدورنو: «هناك تهديد واضح يتمثّل في أن يبتلع الشرق سفوح أوروبا الغربية». انتقد أدورنو أيضاً النشاط الطلابي المناهض للإمبريالية والرأسمالية في الستينيّات. واتفق أدورنو مع الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس على أن هذا النشاط يرقى إلى مستوى «الفاشية اليسارية»، وهذا ليس غريباً على هابرماس بدوره إذا تذكرنا أنه كان عضواً في شبيبة هتلر ودرس أربع سنوات على يد الفيلسوف النازي مارتن هايدغر. هذا إضافة إلى المواقف المدافعة عن ألمانيا الغربية باعتبارها «ديمقراطية فاعلة». ومن المواقف الأخرى المشينة لرموز مدرسة فرانكفورت دعم هوركهايمر للحرب الإمبريالية الأمريكية في فيتنام. ومن الحوادث المشينة لممارسات أدورنو، كمُدَّعٍ للماركسية، ومؤلّف لكتاب «الديالكتيك السلبي» أنّه استدعى قوات الأمن لاعتقال أحد طلّابه بسبب انتقادات أثارها ذلك الطالب ضد أستاذه ولمشاركة الطالب في «رابطة الطلاب الألمان الاشتراكيين».

ومثل غيرهم من المثقفين البرجوازيين الصغار في أوروبا والولايات المتحدة، الذين شكلوا أساس «الماركسية الغربية» أعلن أدورنو وهوركهايمر علناً عن اشمئزازهما العنصريّ ممن وصفوهم بـ«البرابرة المتوحشين في الشرق»، الذين تجرّأوا على تبني النظرية الماركسية اللينينية من أجل النضال السياسي للتحرر من الإمبريالية وبناء دول اشتراكية مستقلة.

وبحشد سفسطة جدلية زائفة، دافعوا بلغة أكاديمية عالية المستوى عن خط الخارجية الأمريكية الزاعمة بأن الشيوعية لا يمكن تمييزها عن الفاشية. علاوة على ذلك، فإن نقدهم المعمَّم للهيمنة دون تمييز هو جزء من احتضان أكبر لأيديولوجيا مناهضة لأيّ نوع من التحزب السياسي والدولة، مما يترك اليسار في نهاية المطاف محروماً من أدوات التنظيم المنضبط الضروري لشن نضالات ناجحة ضد القوى السياسية والعسكرية الممولة جيداً وضد الجهاز الثقافي للطبقة الرأسمالية الحاكمة.

كتب هوركهايمر وأدورنو مقالاً مشتركاً دفاعاً عن العدوان الثلاثي على مصر واتهموا العرب بأنهم «لصوص يذبحون الإسرائيليين»

ماذا قال عنهم بريخت؟

يذكر روكهيل بأنّ المثقف والمسرحي الماركسي الألماني الكبير برتولد بريخت كان ممن أدركوا باكراً حقيقة ماكس هوركهايمر «مؤسس مدرسة فرانكفورت» ومساعده تيودور أدورنو. حتى أن بريخت وصف مثقفي مدرسة فرانكفورت بأنهم «عاهرات في السعي للحصول على دعم المؤسسات أثناء منفاهم في أمريكا، ببيع مهاراتهم وآرائهم كسلع من أجل دعم الأيديولوجيا القمعية للولايات المتحدة الأمريكية».